المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

حركة الباسك في إسبانيا
دراسة في الهوية و أبعادها الأمنية

إعداد الطالبة:

معماش هدى

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور بومهدي بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: برقوق أمحند ..... رئيسا

الأستاذ الدكتور: بومهدي بلقاسم .....مشرفا

الدكتور: بن علي أمحمد.....مناقشا

الدكتور: مغلاوي حسين .....مناقشا

2013

.....سـقـطـوا مـن ذاكـرتي تبـاعـا و أبـيـت أنـت

إلـى جـدي

شـــكر

أصدق الشكر و الامتنان لكل من ساهم في انجاز و استكمال هذا العمل، سواء بالإشراف و التوجيه، الأستاذين بومهدي بلقاسم و عطاف أحمد. بالمساعدة في توفير الوثائق و المراجع، الأستاذة معمري مليكة، موظفوا المعهد الثقافي الإسباني بالجزائر. و لكل الأساتذة الذين دعموني بالتشجيع و الكلمة الطيبة.

خالص الشكر لوالداي على كل شيء.

شكر آخر خاص و عميق للسّيد عبد الرحماني سفيان.

ملخص الدّراسة

في ظل منظومة دولية لا تعترف بغير الدّولة – الأمة كفاعل أساسي في العلاقات بين الدّول، تجد الأقليات المنطوية تحت هذه الوحدات الدّولية نفسها راغبة في إيجاد موقع متميز لها، يدفعها في ذلك الوعي بتميز هويتها الذاتية، المتعارضة ـ غالبا ـ و هوية الدّولة التي تنتمي إليها. في هذه الخانة تسجل الحالة الباسكية، على اعتبارها واحدة من الأقليات الأوروبية المنقسمة سياسيا و جغرافيا بين دولتين، لكن المشتركة في ذات الوقت فيما بينها بمجموعة من الخصائص الهوياتية المرسخة.

في هذا الإطار، يمكن تلخيص الأسس الهوياتية للأقلية الباسكية في عاملي اللغة و الإقليم التاريخي، يضاف إليهما فيما يتعلق بالأقلية الباسكية الإسبانية، التي هي موضوع دراستنا، مجموعة أخرى من العوامل و الفواعل التي ساهمت في تقوية و ترسيخ الشعور الباسكي بتميزه و اختلافه عن الكيان السّياسي الذي يعيش تحت ظله، متمثلا في الدّولة الإسبانية.

أمام هذه القناعة المترسخة بالاختلاف عن الآخر، و تعاظم الرّغبة في إظهار الذات الباسكية لدى الوطنيين الباسكيين، بدا واضحا أن الوسائل السلمية المستندة إلى المطالبة بالاستقلال السّياسي لن تجدي نفعا، الشيء الذي دفع إلى التوجه نحو العمل المسلح كوسيلة وحيدة و ضرورية لتحقيق المطالب الانفصالية. ايديولوجية كفاحية تبنتها حركة إيتا لما يزيد عن خمسين سنة من الزمن، و التي دخلت بموجبها إسبانيا في مرحلة من اللااستقرار، ربطت بموجبه الهوية بأبعاد أمنية.

كنتيجة لهذه الوضعية النزاعية، الناجمة عن يقين أقلية باسكية بأحقيتها في الإنفصال الذي لا يحققه إلا السّلاح، و بين إرادة الدّولة الإسبانية في البقاء موحدة، و إن كلف ذلك قبولها بنموذج الحكم الذاتي، يظهر أن التداعيات الأمنية، المجتمعية، الاقتصادية، السّياسية و الخارجية على الدّولة الإسبانية كثيرة و متنوعة.

Résumé:

Dans le cadre d'un système international qui ne reconnait autre que l'Etat-Nation comme acteur principale dans les relations entre Etats, on y trouve des minorités repliées sous ces mêmes entités étatiques et qui désirent se trouver une place distinguée, poussées en cela par la conscience de la différence qui existe entre leur propre identité, contradictoire –la plupart du temps- avec celle de l'Etat auquel elles appartiennent.

C'est dans ce sillage que s'inscrit le cas basque, considéré comme l'une des minorités européennes, qui est répartie politiquement et géographiquement entre deux Etats, en ayant en partage, au même moment, un ensemble de spécificités identitaires bien ancrées.

A ce titre, les fondements identitaires de la minorité basque se résument en deux facteurs : la langue et le territoire historique. S'ajoutant à ceux-là , en ce qui concerne la minorité basque espagnole, objet de notre étude, un ensemble de d'autres facteurs et d'acteurs qui favorisent l'enracinement du sentiment de différence et de dissemblance des basques par rapport à l'entité politique sous l'ombre de laquelle ils vivent et qui consiste en l'Etat espagnole.

Devant cette conviction ancrée de la différence par rapport à l'autre, et l'accroissement du désir de manifester la personne basque chez les patriotes basques, il semble clair que les moyens pacifiques employés pour la revendication de l'indépendance politique n'ont été d'aucune utilité, les poussant ainsi à un recours aux armes, comme moyen unique et nécessaire en vue de la concrétisation des revendications séparatistes. Une idéologie militante qu'a adoptée le mouvement E.T.A depuis plus de 50 ans, et en raison de laquelle l'Espagne est entrée dans une phase d'instabilité et par laquelle la dimension sécuritaire fut liée la question identitaire.

Comme conséquence à cette situation conflictuelle, entre la conviction de la minorité basque de son éligibilité à la séparation qui ne peut être réalisée que par les armes, et la volonté de l'Etat espagnole de maintenir son intégrité, même si cela devrait lui coûter l'établissement du modèle de l'autonomie, il apparait que les répercussions sécuritaires, sociétales, économiques, politiques et étrangères sur l'Etat espagnole sont nombreuses et multiples.

Abstract

In an international system which recognizes only the state-nation as a basic actor in the relations among states, minorities living in these states found itself willing to have a distinct position, motivated by the conscience of its unique identity, often, discordant with that of the state whom it belongs to. The Basque minority is one of these cases given to the fact that it is one of the European minorities, although politically and geographically divided between two countries, share the same distinctive identity features.

In this context, the principle characteristics of the Basque identity can be outlined in the language and the historical territory. In addition to these features, the Spanish Basque minority, the subject of our study, is distinguished by other factors helped in boosting the Basque sentiment of its distinction and difference from the political entity it belongs to, the Spanish state.

Facing the profound conviction of the difference of the other and the growing desire of marking the Basque identity, it was clear that claiming the independence by the pacific means was useless so bearing the arm was a necessary and the only means to achieve the separatist claims. This ideological struggle was adopted by ETA movement since more than fifty years and dragged Spain into instability and linked the identity to security issues.

As a result to the conflict arising from the conviction of the Basque minority of its rights in the independence which can only be achieved by force and the attachment of the Spanish state to its unity, even if it would cost her to compromise over the autonomy of the Basque minority, the consequence over security concerns, social, economic, political aspects that the Spanish bears seems various and numerous.

خطة الدراسة

الفصل التمهيدي: مدخل مفاهيمي نظري

المبحث الأول: ضبط المفاهيم الأساسية

المطلب الأول: التعريف بماهية الأقلية و الأقلية الباسكية

المطلب الثاني: تحديد ماهية الهوية و الأمن

المبحث الثاني: ثنائية الهوية و الأمن في الدراسات التنظيرية لما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: الهوية و الأمن في الدراسات النقدية لما بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية المجتمعية

الفصل الأول: أسس و محددات الهوية الباسكية

المبحث الأول: الأسس الجوهرية للهوية الباسكية

المطلب الأول: مكانة العامل اللغوي في تحديد الهوية الباسكية

المطلب الثاني: الإقليم التاريخي كمرتكز للهوية الباسكية

المبحث الثاني: المحددات الموضوعية المعززة للإنتماء الهوياتي الباسكي

المطلب الأول: تأثير النظام الدكتاتوري على بلورة الانتماء الهوياتي الباسكي

المطلب الثاني: دور الكنيسة و الحركة الوطنية في التعبئة الشعبية للهوية الباسكية

الفصل الثاني: حركة إيتا و تبني العمل المسلح للحفاظ على الهوية الباسكية

المبحث الأول : ميلاد الحركة الانفصالية إيتا و تبلور ايديولوجيتها الكفاحية

المطلب الأول: الجذور التأسيسية و التنظيمية لحركة إيتا

المطلب الثاني: المقاربة الإيديولوجية لحركة إيتا للحفاظ على الهوية

المبحث الثاني: تطورات الكفاح المسلح للحركة الانفصالية الباسكية

المطلب 01: كفاح الحركة من مرحلة الدكتاتورية إلى المرحلة الانتقالية

المطلب 02: الكفاح المسلح للحركة في المرحلة الديمقراطية لإسبانيا

الفصل الثالث: تكاليف نشاط حركة إيتا و تداعياته الداخلية و الخارجية على إسبانيا

المبحث الأول: التكاليف الاجتماعية و الإقتصادية لنشاط حركة إيتا

المطلب الأول: أمن المجتمع الإسباني بين نشاط الحركة و رد الحكومة

المطلب الثاني: التكاليف الإقتصادية لنشاط حركة إيتا على إسبانيا

المبحث الثاني: تأثير نشاط حركة إيتا على السياسة الداخلية و الخارجية لإسبانيا

المطلب الأول: صياغة السّياسات العامة في ظل الضغط الدّاخلي

المطلب الثاني: التأثير على توجهات السّياسة الخارجية الإسبانية

خاتمة

المقدمة

على الرغم من الطابع الذي تتخذه الدّولة ـ الأمة في منظومة العلاقات الدولية، و الذي تتفاعل وفقه مع غيرها من الوحدات الدّولية على أنها وحدة موحدة، تحتكر ممارسة السّيادة الداخلية و الخارجية، و يدخل في صلاحياتها تمثيل الشعب، الذي يقر لها بالولاء و للمجتمع بالانتماء. يحفزه في ذلك الإيمان بأهمية تقوية هوية وطنية جماعية، تجعله يتجاوز إنتماءاته الفردية و المجموعاتية داخل الدّولة، إلى القبول بمستوى أعلى من الإندماج السّياسي و الإجتماعي. فإنّ الواقع يثبت أنه و بمقابل هذا الطرح التفاؤلي، لا يسع إلا الإعتراف أنّ غالبية الدّول التي بها تعدد أقلياتي و إثني، تجد نفسها أمام حالة تصادمية تتواجه فيها هوية الدّولة مع هوية الأقليات الموجودة بها. مؤدية بذلك إلى إفراز عدة أشكال للنزاع، قد تصل حدّ قيام حرب داخلية و تعرض الدّولة للإنقسام، و هو ما يفضي إلى تغير الخريطة الجيوسياسية للدّولة ذاتها، و لدّول الجوار التي تشترك مع هذه الأخيرة في نفس الخصائص المجتمعية، حقيقة تفسرها القدرة الكبيرة لهذا النوع من النزاعات على الانتشار.

تأكيد هذه الرؤية، يتعزز بالرجوع إلى المجريات و الأحداث التي أعقبت الحرب الباردة، و ما شهدته السّاحة الدّولية من صحوة للأقليات و الإثنيات، كرسها انقسام يوغسلافيا و ما أثارته هذه التجربة من فتح المجال أمام حالات مماثلة في أنحاء عديدة من العالم من جهة، ثم الدّور الذي لعبته في توجيه مسار التنظير في العلاقات الدّولية من جهة ثانية. حيث استعملت الهوية لأول مرة كوحدة مرجعية في التحليل، و ربطت بأبعاد أمنية و تهديدية للدّولة، دفعت إلى التساؤل الجدي عن إمكانية بروز حدود دولية جديدة قائمة على أساس الهويات.

في هذا الإطار، تظهر القارة الأوروبية على أنها مثال واضح للإختلاف و التعدد الأقلياتي، ففي وقت كانت فيه المساعي الإندماجية للكتلة الأوروبية تتوسع و تتكرس أكثر، هادفة إلى تحقيق مستويات عليا من التكامل، و مضحية بشكل الدّولة – الأمة لصالح كيان جديد تعبر عنه دولة ما بعد الحداثة. بدا واضحا أن الأقليات داخل هذه الدّول لازالت مؤمنة بالنموذج الوستفالي، و متمسكة بقناعة اختلاف هوياتها عن هوية الدّولة التي تنتمي إليها، و هي القناعة التي بلورتها المطالب الإستقلالية للحركات الانفصالية، وصلت في الحالة الباسكية إلى استعمال العنف و إعلان حرب مسلحة ضد الدّولة القائمة.

بالتركيز عليها، تظهر إسبانيا على أنها واحدة من أكثر الدّول الأوروبية عجزا عن تحقيق مركزية إقليمية فعلية، و مرد ذلك راجع إلى التعدد الأقلياتي و الهوياتي الكبيرالذي تعيشه، حيث تحتوي على ما يزيد عن سبعة عشر أقلية بهويات مختلفة، تعتبر الأقلية الباسكية من أكثرها تأثيرا و نشاطا. هذه الأخيرة التي كرست منذ البدايات الأولى للأربعينات لمفهوم ذاتي عن الهوية، ترجمته الحركة الوطنية و المساعي الحثيثة المنتهجة للحفاظ على الكيان الباسكي ككيان مستقل في مواجهة الدّولة الإسبانية، وصل حد التأسيس للحركة الانفصالية المسلحة إيتا.

أسباب اختيار الموضوع

و إن كان الموضوع لم يختر إراديا بالمعنى الصحيح للكلمة، إلا أنه يعد من الناحية الأكاديمية كقيمة أخرى مضافة إلى ما قدمته الجامعة الجزائرية في مجال دراسة الأقليات و الأمن المجتمعي، فضلا على أنه يتناول دراسة حالة لم يقدم عنها الكثير باللغة العربية، و لم تعنى بالإهتمام الكبير من طرف الباحثين.

على المستوى الذاتي، كان لمقولة دكتورة جزائرية، صادفتها في أحد الملتقيات، بالغ الأثر على رضاي بهذا الموضوع، و الدفع بي إلى العمل الحثيث و الجاد لمعالجته على أكمل وجه، رغم صعوباته الكثيرة. حيث لما سألتها عن الأهمية التي قد تكتسبها دراستي، شارحة لها تفضيلي لموضوع متعلق بالقضايا الأمنية الإقليمية، ردت علي " **لماذا نرضى كعرب أن نكون محل الدراسة، دون أن نبدي نحن استعدادا لدراسة غيرنا؟ تاركين للآخرين فرصة الغوص في مجتمعاتنا و الوقوف على نقاط ضعفنا التي سيوظفونها سياسيا فيما بعد، لماذا لا نبحث في المتغيرات التي تحكم المجتمعات الأخرى؟ لنستفيد منها ـ على الأقل ـ أكاديميا**". إجابة كهذه كانت كفيلة بإقناعي بأهمية هذه الدّراسة.

أهمية الدّراسة

و إن كانت الدّراسات المتعلقة بالأقليات قد أسالت الكثير من الحبر، و تعددت كما و كيفا، فإنها مع ذلك تظل غير كافية من حيث استجابتها الأكاديمية لموضوع من خصائصه الرئيسية أنه متجدد عبر الزمان و متغير بتغير أطره المكانية. يضاف إلى هذا أن إجمال البحوث و الدّراسات التي قدمت ـ على الأقل في الجزائر ـ قد ركزت على الأقليات و الإثنيات الإفريقية و اليوغسلافية، دون أن تعنى حقيقة بالأقلية الباسكية و بالحركة الانفصالية إيتا.

من هنا تتوضح أهمية هذه الدراسة، التي و فضلا عن تناولها لأقلية أوروبية لم تحظى بالإهتمام الأكاديمي في الجزائر، فإنها أبعد من ذلك تحاول إعطاء تطبيق واقعي للعلاقة التي تربط الهوية بالأمن

وفق مقاربات الأمن المجتمعي. في كنف هذا الهدف الرئيسي تندرج مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمكن إختصارها فيما يلي:

- إبراز أهمية الهوية و دورها في التأثير على استقرار الدول متى ما ارتبطت بمطالب استقلالية.
- التعريف بأسس و مرتكزات الهوية الباسكية، ثم تبيان دور العوامل و الفواعل الموضوعية في تحوير الخصائص الهوياتية إلى مطالب انفصالية و استقلالية، محولة في ذات الوقت الأقلية من شكلها الساكن إلى آخر نشط.
- تقديم حصيلة إجمالية للتكلفة البشرية و الاقتصادية للنزاع الباسكي، فضلا عن وضع النقاط على أهم الآثار التي أفرزها على صياغة السياسة الداخلية و الخارجية الإسبانية.

الإشكالية:

ستتم معالجة الموضوع انطلاقا من إشكالية البحث التالية:

كيف أدت الهوية الباسكية إلى إفراز تداعيات أمنية على إسبانيا؟

تحت هذا السؤال الجوهري، تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن إجمالها فيما يلي:

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأسس الجوهرية للهوية الباسكية؟ و فيم يمكن إجمال المحددات الموضوعية التي ساهمت في تعزيز الإنتماء الهوياتي لدى الأقلية الباسكية؟.
- كيف أدى الوعي باختلاف الهوية الباسكية عن نظيرتها الإسبانية إلى ظهور حركة إنفصالية مسلحة في إسبانيا؟ و ما هي أهم مراحل كفاح هذه الأخيرة؟.
- فيم تتمثل التداعيات المترتبة عن نشاط الحركة الانفصالية الباسكية على الدولة الإسبانية؟

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** إذا كانت الهوية الباسكية تستند في جوهرها إلى مجموعة من الخصائص اللصيقة بها، فإنها قد تأثرت أيضا بالعديد من العوامل و الفواعل الموضوعية، التي جعلت الأقلية الباسكية تتحول من أقلية مستكينة إلى أقلية نشطة.
- **الفرضية الثانية:** إن الشعور بتهديد الهوية الباسكية و الإيمان بضرورة حمايتها، أدى إلى ظهور حركة إنفصالية باسكية تتبنى الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق مطالبها الإستقلالية.
- **الفرضية الثالثة:** إذا كانت الحركة الانفصالية إيتا قد أعلنت مؤخرا عن قرارها بالوقف النهائي لنشاطها، فإن هذا لا ينفي بأي شكل من الأشكال الإنعكاسات الداخلية و الخارجية التي رتبها نشاط هذه الأخيرة على الدولة الإسبانية.

الدراسات السابقة

بالرغم من أن غالبية الدراسات التي تناولت النزاع الباسكي جاءت بالإسبانية، إلا أن هناك العديد من البحوث و الكتب باللغتين الفرنسية و الإنجليزية:

- **باربرا لوير (Barbara Loyer)** هي واحدة من الكتاب الذي اهتموا كثيرا بالنزاع الباسكي، و كتابها المعنون " الجغرافيا السياسية لبلاد الباسك: الأمم و القومية في إسبانيا" (Géopolitique du Pays Basque: Nations et Nationalisme en Espagne)، يعد واحدا من أهم المراجع في هذا الموضوع. حيث تتناول فيه بالتحليل دور الجغرافيا في بلورة النزاعات السياسية، مركزة على محاولة فهم ظهور حركة إيتا إنطلاقا من بيئتها، ثم تبيان علاقة الحركة بمحيطها السياسي و المدني في الفترتين الدكتاتورية و الديمقراطية حتى سنة 1997. و الدراسة ـ على أهميتها ـ إلا أنها ركزت على تحليل ما هو قائم في منطقة الباسك و بين الفواعل الباسكيين كوحدة منعزلة في التحليل، دون إظهار طبيعة و أشكال التفاعلات القائمة مع الحكومة المركزية.
- " الباسك و الباسكية: الهويات المتنافسة و المتضاربة " : (Basques and Basqueness : Competing and Conflicting Identities)، هي مذكرة ماستر مقدمة في سنة 2005،

من طرف نيينا **جوكينين (Niina Jokinen)** بجامعة جوونسو (Joensuu) بفنلندا. تتناول فيها مكانة اللغة و الإقليم التاريخي لدى الباسكيين، ثم دور هذه العوامل في التمهيد لظهور حركة وطنية باسكية بتوجهات استقلالية، و هذا بالإعتماد على مقاربة كمية يستند فيها إلى العديد من الإحصائيات الميدانية. قيمة الدراسة تكمن في أنها تعطي فهما موضوعيا مدعما بالأرقام للرؤى التي يتبناها الباسكيون عن هويتهم و العلاقة التي تربطهم بها، لكنها مع ذلك تقتصر على تناول أسس الهوية الباسكية من حيث هي غاية في حد ذاتها أكثر من كونها سببا في ظهور تفاعلات النزاع الباسكي.

- الدراسة المقدمة من طرف **أوركو أيرتا (Urko Aiartza)** و **جولين زابالا (Julen Zabala)** تحت عنوان " بلاد الباسك: المسيرة الطويلة إلى سيناريو الديمقراطية" (The Basque Country : The Long Walk to a Democratic Scenario)، تقدم طرحا تحليليا للعديد من التطورات التاريخية للنزاع الباسكي، من جذوره الأولى و إلى آخر تطوراته، مركزة على المنعرجات المختلفة التي أخذها في فترتي الدكتاتورية و الديمقراطية على حد سواء، و بالتدقيق على مسارات السلام و المفاوضات بين الطرفين الإسباني و حركة إيتا. و أهميتها تكمن في حداثتها، حيث تصل إلى سنة 2010.
- "استمرارية الإرهاب الوطني: حالة إيتا" (The Persistence of Nationalist Terrorisme : the Case of ETA)، هي مقالة **لإغناسيو سانشيز قينكا-Ignacio Sanchez Guenca)**، يتطرق من خلالها إلى البنية الذاتية لحركة إيتا و علاقاتها الداخلية و الخارجية، متناولا إياها بالكثير من التحليل، و موضحا بالعودة إلى مجموعة من الإحصائيات و نتائج الإنتخابات طبيعة العلاقة بين حركة إيتا و الشعب الباسكي.

إن هذه االكتابات جميعا تناولت موضوع الهوية الباسكية و نشاط حركة إيتا بما يتناسب و اهتمامات الكاتب، و وفق منظور مقاربة معينة تختلف إلى حد ما عن المنظور المتبع في هذه الدراسة. هذه الأخيرة التي سيركز فيها على الجمع بين ثنائية الهوية و أبعادها الأمنية من جهة، ثم الإنعكاسات التي ترتبت على إسبانيا و منطقة الباسك من جهة ثانية.

حدود الدّراسة

تتناول هذه الدّراسة بالمعالجة و التحليل الأقلية الباسكية في إسبانيا، و عليه فإطارها المكاني محدد بالدّولة الإسبانية، حيث يتراوح بين إقليم الحكم الذاتي الباسكي و بين الدّولة الإسبانية. أما عن إطارها الزماني فيمتد من 1959، باعتباره تاريخ تأسيس الحركة الانفصالية إيتا، و إلى غاية سنة 2012، تاريخ إعلان الحركة عن إيقاف نشاطها. دون أن ينفي ذلك العودة إلى محطات تاريخية معينة في الماضي الباسكي متى ما استدعت الضرورة ذلك.

منهجية الدّراسة

تقتضي دراسة هذا الموضوع الإعتماد على مقاربة منهجية مركبة، سيعتمد فيها على:

- **المنهج التاريخي:** يسجل موضوع هذه الدّراسة في قائمة المواضيع القديمة الحديثة، التي تطورت عبر الحقب التاريخية المختلفة، فهو من جانب يتناول مرتكزات الهوية الباسكية، ما يفرض العودة إلى الجذور الأصلية لها و البحث في امتدادها التاريخي تأكيدا على ترسخها عبر الزمن. ثم أنه يتعرض بالمعالجة لتطورات النزاع الباسكي، من تاريخ تشكل الحركة الانفصالية الباسكية إلى تعاقب الأحداث المختلفة بين الحركة و الدّولة الإسبانية، ليصل أخيرا إلى تبيان الآثار التي ترتبت على الدّولة الإسبانية، بشكل تحليلي لكن تسلسلي مقيد بالأحداث الواقعية في نفس الوقت.
- **منهج دراسة الحالة:** من عنوانه، يتوضح أن موضوع الدّراسة يتعلق بحالة بعينها، متمثلة في الأقلية الباسكية دون غيرها من الأقليات في أوروبا. أبعد من ذلك فهو يركز على منطقة الباسك الإسبانية دون نظيرتها الفرنسية، و مرد الأمر أن الأبعاد الأمنية التي اكتستها المطالب الهوياتية، إنما تجد صحتها في حالة الأقلية الباسكية في إسبانيا أكثر منه في فرنسا.
- **المنهج الإحصائي:** لأن الموضوع يتعلق بنزاع ذي بعد هوياتي أمني، يتواجه فيه طرفان، فقد كان لا بد من الإستعانة بالعديد من الإحصائيات على طول الفصول الثلاثة التطبيقية للدّراسة، مما جعل البحث أكثر موضوعية.

خطوات الدراسة

بعد التقديم للموضوع، جاءت معالجة الدراسة مضمنة في خطة متكونة من فصل تمهيدي نظري و ثلاثة فصول تطبيقية، و هي على هذه الشاكلة تتماشى و موضوع الدراسة إجمالا و الإشكالية المطروحة على وجه الخصوص. فبداية يتم التمهيد للموضوع، عن طريق محاولة الإحاطة بالجوانب المفاهيمية و النظرية له، قناعة بما لهذا من أهمية في تسهيل الإسقاطات التنظيرية على الحالات الواقعية المحللة. ثم تأتي المعالجة التطبيقية، حيث يتناول الفصل الأول الأسس التي ترتكز عليها الهوية الباسكية، الذاتية منها و الموضوعية، في شكل تحليلي يركز على الدور الذي لعبته هذه الهوية في بلورة المطالب الإستقلالية لدى الباسكيين.

أما الفصل الثاني، فينطلق من نقطة الختام التي توقف عندها الفصل الذي سبقه، ليبين أن المطالب الإستقلالية و الوعي بخصوصية الهوية الباسكية، قد دفع إلى ظهور حركة إنفصالية، تتبنى العمل المسلح كوسيلة وحيدة و حتمية لحماية هذه الهوية و الدفاع عنها. متناولين بعدها المراحل التي مر بها نشاط هذه الحركة من أولى بدايتها و حتى إعلان وقف نشاطها.

آخر فصل من الدراسة، سيتوقف عند أهم الآثار و التداعيات التي ترتبت على الدولة الإسبانية في المراحل المختلفة من نشاط الحركة، شاملة للبعدين الداخلي و الخارجي و مستندة في التحليل إلى العديد من الإحصائيات التي تم تحصيلها. ليتم في الخاتمة تقديم مختلف الإستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة.

الفصل التمهيدي

مـدخل مـفاهيمـي نظري

تفترض كل دراسة أكاديمية وجود أرضية مفاهيمية و نظرية يتم الانطلاق منها و يُستند إليها في معالجة الموضوع المدروس. و مفاد ذلك أن التدقيق في المصطلحات يُجنّب الوقوع في الغلط حول المتشابه و المتقارب منها، كما يوضح المبتغى من استعمال مصطلح دون الآخر. في حين يكفل الإطار النظري تحديد ضوابط الدّراسة و التأسيس لها.

من هذا المنطلق، سيُخصص الفصل التمهيدي لضبط مختلف المفاهيم التي سترد أثناء معالجة الموضوع، هذا في مبحث أول. ليتم في المبحث الثاني معالجة موضوع البحث في شقه النظري التحليلي.

المبحث الأول: ضبط المفاهيم الأساسية

تتناول الدّراسة موضوع الهوية و أبعادها الأمنية مع إسقاطها على الحركة الانفصالية الباسكية في إسبانيا إيتا (ETA). و على هذه الشاكلة فهو يستدعي بالضرورة تحديد جملة من المفاهيم و المصطلحات ذات الصلة المباشرة به، من ذلك مصطلح الأقلية، الأقلية الباسكية، الهوية و الأمن.

المطلب الأول: التعريف بماهية الأقلية و الأقلية الباسكية

يعتبر مصطلح الأقلية من المصطلحات الرائجة الاستعمال في العلوم السّياسية و الاجتماعية على حد سواء. و هو على رواجه يظل مصطلحا فضفاضا و مطلقا يقبل العديد من التأويلات. في نفس الوقت، تركز هذه الدّراسة في تحليلها على منطقة الباسك في إسبانيا على اعتبار تصنيفها وتناولها كأقلية لدى الباحثين، ما أوجب تحديد ماهيتها لتسهل بذلك معالجة الموضوع على أسس محددة المعالم، دقيقة المضمون و واضحة الأبعاد.

الفرع الأول: الأقلية: مقاربة إجرائية قانونية

لغة، تعني القلة في العدد مقارنة بعدد أكبر، أما اصطلاحا فقد اختلفت التعاريف التي تناولت مسألة الأقليات و تعددت بتعدد المعايير المستعملة في ذلك، حيث نجد:

- **معيار العدد:** وفق هذا المعيار تعرّف الأقلية بعدد الأفراد المنتمين إليها و الذين تجمع بينهم مجموعة من الروابط المشتركة. [1]

إلا أن هذا التعريف يصطدم بحقيقة عدم القدرة على تحديد رقم معين، يمكن ببلوغه تصنيف جماعة ما على أنها أقلية في مواجهة أغلبية معينة داخل الدّولة الواحدة.

- **معيار التمايز:** يتبناه **علي الكتاني** في مفهمته **للأقلية**، حيث يذهب إلى تعريفها على أنّها "جزء من سكان دولة معينة، مع اختلافها عن باقي السكان من حيث امتلاكها لخصوصيات معينة. كما أن الأغلبية تراها بصورة مختلفة أو تعترف لها بمكانة خاصة مجتمعيا". [2]

لكن بدوره هذا المعيار يغض الطرف عن الأقليات التي تلجأ إلى الاندماج الظاهري مع الأغلبية، نظرا للاضطهاد الذي تعانيه أو لأسباب أخرى، و هي على رغم اندماجها هذا تظل أقليات بخصوصيتها الثقافية و هويتها المتميزة.

- **معيار الفاعلية:** يرى المتبنون لهذا المعيار أن الوضع السّياسي و الاجتماعي و الاقتصادي هو العنصر المحدّد لمفهوم الأقلية، إذ تصنف حسبهم على أنها "كل جماعة عرقية مقهورة أو مغلوب على أمرها، بغض النظر عن عدد أفرادها قلة كانوا أم كثرة". [3]

و من بين القائلين بهذا الرأي نجد **ويرث (Werth)** و **جوزيف فيشر (Joseph Fisher)**، هذا الأخير قدّم تعريفه **للأقلية** على النحو التالي " الأقليات الاجتماعية عبارة عن فئات من الناس يتقاسمون أو يشتركون في مزيج من الإجحافات أو المساوئ المتشابهة، و لهذا نعتبر أنها موجودة تحت المستوى الذي يتحدّد فيه الوسط أو المقبول، نحن لا نتحدث عن أقلية عددية إذ في هذا المعنى كل فئة اجتماعية تعتبر تقريبا أقلية، و قد قادت أقليات قوية مجتمعات بالقوة العسكرية، و عدديا كل طبقة عليا تعتبر في كل مكان في حالة أقلية، و لكن لكي تكون الفئة أقلية اجتماعيا يجب أن تكون محرومة من الامتيازات". [4]

---

[1] وهبان أحمد: **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر**، مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2001، ص.99.

[2] سلمات عمر: **الأزمة السودانية 1983-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص.18.

[3] بحر سميرة: **مدخل لدراسة الأقليات**، مصر،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1982، ص.10.

[4] مختار عادل الهواري: **التغير الاجتماعي و التنمية في الوطن العربي**، مصر، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص.220.

- **معيار الإدراك:** تظهر وفقه الأقلية على أنها "مجموعة يتشارك أعضاؤها في واحد أو أكثر من الخصائص الثقافية و الجنسية و في عدد من المصالح، و لديهم الوعي التام بواقعهم و تمايزهم عن باقي السكان و هم متضامنون في مواجهة مصيرهم". [1]

و هذا التعريف يعطي أهمية كبيرة للعامل النفسي و مستوى الوعي لدى أفراد الأقلية.

إنّ كل المعايير السالفة الذكر قد غطت جانبا معينا في مسألة الأقليات، لكنها جميعا تعاني القصور فيما تعلق بالجوانب الأخرى. تفاديا لهذا النقص و في محاولة للإلمام بكل العناصر السّالفة الذّكر، اعتمد البعض تعريفا إجرائيا يقوم على جمع كل المعايير السّابقة، من ذلك ما قدمه **ماكس قونيل (Max Gounelle)** الذي عمد إلى وضع أربعة خصائص يتضمنها مفهوم الأقلية باعتباره مفهوما اجتماعيا سياسيا، و التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **الخاصية الاجتماعية:** أي وجود خصائص لغوية، دينية و إثنية تجمع بين أفراد الأقلية.
- **الخاصية العددية الكمية**
- **الخاصية النفسية:** مرتبطة بالبعد الإنتمائي لجماعة دون أخرى.
- **خاصية الإخضاع و الاضطهاد**: و الذي بدونه تصبح الأقلية مجموعة مستقلة داخل الدّولة. [2]

بالعودة إلى المقاربة القانونية، نجد أن إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، عرقية ، دينية و لغوية، قد سكت عن إعطاء تعريف محدّد للأقلية، متجاوزا ذلك في مواده التسعة (09) إلى التأكيد على ضرورة الحفاظ على حقوق الأقليات. لكن على الرغم من ذلك فاللجنة التحضيرية لذات الإعلان كانت قد طرحت تعريفا معينا، جاء وفق الشكل التالي " الأقلية هي جماعة من مواطني الدّولة، تشكل أقلية عددية، لا تحظى بصفة السيطرة أو الغلبة في الدّولة، و يتميزون عن بقية أعضاء المجتمع عرقيا أو لغويا أو دينيا، و هم يميلون إلى التضامن معا، و يحرصون، و قد يكون هذا الحرص كامنا، على البقاء، و يهدفون إلى تحقيق المساواة مع الأغلبية واقعا و

[1] وهبان أحمد، مرجع سابق، ص.105.

[2] سلمات عمر، مرجع سابق، ص.19.

قانونا". [1] و على العكس من الأمم المتحدة، فإنّ مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات قررت أن الأقلية هي " جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدّولة، و يتميز أبناؤها عرقيا أو لغويا أو دينيا عن بقية أعضاء المجتمع، و يحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم" [2]

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأقلية يختلف عن الجماعة السّلالية و العرقية،حيث تشير الأولى إلى مجموعة تشترك في خصائص فيزيقية و بيولوجية واحدة، في حين تجمع الثانية بين الخصائص الفيزيقية و الخصائص الثقافية النّفسية. أمّا الأقلية فهي تتميز عنهما فيما تعلق بالمعيار العددي الذي يظهر كعامل محدد و فاصل، حيث غالبا ما يكون وضع الأقلية غير مسيطر و في حالة دفاعية، لكن هذا لا ينفي أن كل الأقليات ما هي في النهاية إلا عرقيات. [3] و هو المفهوم الذي تكرس نتيجة لما أفضت إليه التجربة اليوغسلافية.

و لهذا يرتبط استعمال مصطلح الأقلية لدى غالبية الباحثين بصفة لاحقة توضح طبيعة و نوع هذه الأقلية، إذ وضعت العديد من التصنيفات للأقليات منها ما كان على أساس الصفة الغالبة على المجموعة الأقلياتية، أين نسجل الأقليات الإثنية، الدينية، السلالية، اللغوية و غيرها. و منها ما هو على أساس النشاط، حيث يميز **غسان سلامة** بين الأقليات النشطة سياسيا والأقليات المستكينة، الأقليات التي تسعى إلى الإبقاء على شعور " الأقلية " وعلى شخصيتها الذاتية، وأخرى أكثر استعدادا لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي- السياسي. [4]

على العموم، يمكن القول أن كلّ التعريفات السابقة و إن لم تكن متطابقة، إلا أنها متقاربة و مكملة لبعضها البعض، حيث تشترك جميعها في الهدف الواحد، متمثلا في محاولة تحديد المجموعات التي تصنف على أنها أقليات، و التي تستلزم حماية خاصة لحقوقها.

---

[3] سعد الله عمر: **معجم في القانون الدولي المعاصر**، الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2005، ص.60.

[1] سعد الله عمر، المرجع نفسه، ص.60.

[3] وهبان أحمد: مرجع سابق، ص.83.

[4] غسان سلامة، **المجتمع والدّولة في المشرق العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1987، ص 35.

الفرع الثاني: الأقلية الباسكية:شعب بين دولتين

تعددت الدّراسات التي تناولت الأقلية الباسكية بتعدد مجالات اهتمام الدّارسين، بين من تناولها من وجهة نظر أنثروبولوجية، إنسانية، بيولوجية، لغوية و تاريخية. كذلك فقد تعددت الفرضيات التي تناولت أصولهم العرقية [1] غير أن الإتفاق بين غالبية الباحثين يفيد بأنهم استقروا في منطقة الباسك في أواخر العصر الجليدي.

تجمع بين الباسكيين مجموعة من الخصائص الأنثروبولوجية، البيولوجية و حتى الوراثية من ذلك أن ما يقارب خمسين بالمائة (50%) منهم بزمرة دموية سلبية، فضلا عن القاسم اللغوي، [2] الدّيني، العادات و الثقافة المشتركة و التركيز الإقليمي، حيث أنهم كشعب أصيل يتركزون بشكل رئيسي في منطقة الباسك، الممتدة على مساحة عشرين ألف و سبعمائة و سبعة و أربعين (747 20) كم^2 و الواقعة على طول الجنوب الغربي لفرنسا و الشمال الغربي لإسبانيا، ثم بدرجة أقل في كل من ألمانيا و بريطانيا. كما أن عددهم يقدر بأكثر من عشرة (10) مليون شخص يتواجدون في القارة الأمريكية، و هذا نتيجة موجة الهجرة الكبيرة التي شهدها القرن التاسع عشر، حيث يتمركزون أساسا في الشيلي، الأرجنتين و المكسيك لكنهم بمرور الوقت اندمجوا في مجتمعاتهم الجديدة و ابتعدوا إلى حدّ ما عن روابطهم الهوياتية.

فيما يخص تقسيمهم الإقليمي، فيظهر أنهم يعيشون في سبعة مقاطعات أساسية، موزعة بين دولتين سياديتين هما فرنسا و إسبانيا: [3]

أولا: في فرنسا

نميز بين ثلاثة مقاطعات رئيسية تابعة إقليميا للدّولة الفرنسية و لا تشكل أي وحدة سياسية مستقلة، تمتد على مساحة ثلاثة آلاف و خمسة و ستون (065 3) كم^2 و يعيش بها ما يقارب مائتين و ثمانية و ثمانون ألف و تسعمائة و إثنان و عشرين (922 288) نسمة حسب إحصائيات سنة

[1] Heraud, G. : « **L'Europe des Ethnies** », France, Paris, Presses d'Europe, 1994, p.142.

[2] Heraud, G., Ibid, p.143

[3] انظرملحق رقم 02.

2009، [1] و هي مقسمة إداريا إلى ثلاثة مقاطعات، تتمثل في صول (Soule)، لابورد (Labourde) و نافارا السفلى (La Basse - Navarre). تضم هذه المقاطعات الثلاثة مائة و تسعة و خمسين (159) بلدية.

[2] تمثل منطقة الباسك في فرنسا حوالي خمسة عشر بالمائة (15%) من إقليم الأراضي الباسكية، و تضم ما يعادل التسعة عشر بالمائة (19%) من مجموع الباسكيين. تعتبر السّياحة هي أهم مورد إقتصادي للمنطقة، حيث تمثل عشرين بالمائة (20%) من الدّخل المحلي الخام.

ثانيا: في إسبانيا

نميز بين إقليمين للحكم الذاتي، الأول هو مجتمع الحكم الذاتي الباسكي (Communauté Autonome Basque)، الذي حصل على الإستقلالية الذاتية في سنة 1979، تقدر مساحته الإجمالية بألفين و تسعمائة و سبعة و ستين (2 967) كم^2، و عدد سكانه بمليونين و مائة و أربعة و ثمانون ألف (2 184 000) نسمة حسب إحصائيات 2009. [3]

تنقسم منطقة الحكم الذاتي للباسك إلى ثلاثة مقاطعات إدارية، تتمثل في: بيسكاي (Biscaye)، قيبوثكوا (Guiposcoa)، و ألافا (Alava).

تعتبر الصناعة أهم نشاط إقتصادي في المنطقة، على الرغم من أن تسعين بالمائة (90%) من الأراضي فلاحية. و هي منطقة مستقلة جبائيا عن إسبانيا منذ 1982، حيث لا تشارك في ميزانية الحكومة المركزية بغير ما يغطي تكاليف الصلاحيات التي تتولاها عنها هذه الأخيرة، متمثلة على وجه

[1] « **Le Pays Basques en Chiffre** », Rapport Etabli par la Chambre de Commerce et d'Industrie », Edition 2012, p.03.

[2] Institut Culturel Basque, (disponible sur le site web : http://www.eke.org/fr/culture-basque/pays-basque/pays-basque-nord-ou-iparralde/iparraldea_biztanlegoa), (consulté le 23/11/2012, 13H12).

[3] « **Atlas Economique du Pays Basque** », Rapport Etabli par la Chambre de Commerce et d'Industrie », 2010, p.08.

الخصوص في النفقات العسكرية بنسبة مساهمة مقدرة بستة بالمائة (06%) من ميزانية القطاع.[1]

أما ثاني إقليم، فيتمثل في مجتمع الحكم الذاتي نافارا la Communauté Forale de) (Navarre، [2] الذي تقدر مساحته بعشرة آلاف و ثلاثمائة و واحد و تسعون (391 10) كم^2، و عدد سكانه بستمائة ألف و واحد و ثمانمائة و أربعة و سبعون (874 601) نسمة، حسب إحصائيات 2007.[3]

بإسقاط تعريف الأقلية كما تم إيراده في الفرع السابق على الشعب الباسكي، يظهر جليا أنهم يمثلون أقلية [4] أوروبية موزعة بين إسبانيا و فرنسا، حيث لا تتعدى نسبتهم مقارنة مع إجمالي السّكان خمسة بالمائة (05%) في فرنسا و أربعة بالمائة (04%) في إسبانيا، أو بالنظر إلى الخصائص الهوياتية التي تجمع بينهم سَيما اللغوية و التاريخية منها. و حتى بإسقاط معيار الإدراك فإننا نجد أنه لا اختلاف بين الباسكيين حول انتمائهم الهوياتي و تميزهم عن باقي الشعوب الأخرى، و إنما الاختلاف بينهم واقع فيما تعلق بالتوظيف السّياسي لهذه الهوية و بالأبعاد التي تأخذها، حيث ينقسمون إلى صنفين:

- **المعتدلون**: و هم يعترفون بخصوصية الهوية الباسكية لكنهم يفضلون المشروع الأوروبي المرتكز على فكرة البقاء في الدّول التي ينتمون إليها و يطلق عليهم بالباسكيين الفرنسيين و الباسكيين الإسبان.

---

[1] Site de Consulat Général de France à Bibao, Ministère des Affaires Etrangères, (disponible sur le site web : http://ambafrance-es.org/france_espagne /spip.php? article4517), (consulté le 03/11/2012, 08H90).

[2] حصل على الحكم الذاتي سنة 1982، و تقل فيه نسبة المطالب و التيارات الوطنية مقارنة بمنطقة الحكم الذاتي للباسك.

[3] **« Atlas Economique du Pays Basque »**, Op.cit. p.08.

[4] يصنف بعض الدارسين الأقلية الباسكية على أنها أقلية اثنية، و هذا بالنظر إلى ما يجمع بين سكانها من خصائص ذاتية تتلخص بشكل رئيسي في العامل اللغوي.

- **الوطنيون الباسكيون**: و هم الذين ترتبط الهوية لديهم بمطالب استقلالية عن كل من فرنسا و إسبانيا.

المطلب الثاني: تحديد ماهية الهوية و الأمن

تعتبر الهوية واحدة من المصطلحات التي استطاعت في سنوات قليلة اختراق كل مجالات العلاقات الدّولية و فرض نفسها كمفهوم يحتاج إلى الكثير من التحليل و التعمق، فمنذ سنة 1980 يمكن عدّ آلاف المنشورات التي كتبت حول هذا الموضوع، سيما بعد ارتباطها عقب الحرب الباردة بالصراعات بين الأقليات و تجاوزها حدود العلاقة بين الدّول إلى نطاق الدّولة الواحدة.

بدوره موضوع الأمن أسال الكثير من الحبر، ذلك أنه يمس الغاية الأولى للدّولة ـ الأمة (Etat-Nation)، متمثلة في ضمان البقاء و حماية إقليمها و سيادتها. لكن، و إن كانت جذوره المفاهيمية قديمة قدم ترسخ الدّولة ـ الأمة، إلا أنه تأثر بالمتغيرات الدّولية لفترة ما بعد الحرب الباردة أين اكتسب أبعادا جديدة.

الفرع الأول: تحديد ماهية الهوية

الهوية ظاهرة متعددة الأوجه أين استعمالها كمصطلح يقود الى حقائق عديدة، حيث المعنى الذي يأخذه هذا المصطلح مرتبط بوحدة التحليل التي يرغب الباحثون في التركيز عليها " الدّولة، المجموعة أو الفرد". و هي كمفهوم لغوي عُرفت في قاموس وبستر الجديد للغة الإنجليزية على أنها " تماثل الخصائص الجينية الأساسية في عدة أمثلة أو حالات، إنها تماثل كل ما يُحدد الواقع الموضوعي و الذات الوحداوية للشيء المعين".[1]

أمّا اصطلاحا فمفهوم الهوية يأخذ ثلاثة أبعاد رئيسية:

[1] الباقر العفيف:« أزمة الهوية في شمال السودان: متاهة قوم سود... ذووا ثقافة بيضاء » ، (ترجمة الخاتم عدلان)، متوفر على موقع الإنترنت: (http:/www.sacdo.com/alafeef/identity%20crisis.pdf)، (تمت زيارته بتاريخ 2012/08/13، 19 سا 25 د)، ص.07.

- **الهوية الشخصية**: يربطها **إريك إريكسون (Eric Erikson)** بالضمير الذاتي للفرد و هي تحتل مكانة جوهرية في ماضيه، حاضره و مستقبله كما تحدد علاقته مع المجموعة و الدولة التي ينتمي إليهما. [1] و هي على هذا الأساس بنائية، ديناميكية، عقلانية و غير ثابتة.
- **الهوية الوطنية**: يرى **بول كورت (Paul kowert)** أن الهوية الوطنية تمثل الوجه الخارجي للهوية، [2] إذ أنها تحدد خصوصية الدولة و تميزها في علاقتها مع غيرها من الدول.

كذلك، بدوره **لويس جاك دوري (Louis Jack Dorais)** يعرفها على أنها " الإدراك بالانتماء لشعب واحد داخل دولة واحدة، له الحق و من واجبه السيطرة على إقليم دولته و الدفاع عنها في حالة الضرورة". [3]

- **هوية المجموعة**: تمثل الوجه الداخلي للهوية، حيث يتم الانتقال من مستوى التحليل الكلي على مستوى الدول إلى التحليل الجزئي داخلها، و طبقا لتعريف **لويس جاك دوري** فهي تعني " مجموعة الخصائص التي تميز جماعة عن أخرى سواء تعلقت هذه الخصائص باللغة، الثقافة، الماضي، التاريخ، الدين، المظهر الفيزيقي، الانتماء الإقليمي أو بعض هذه الخصائص، أو كلها مجتمعة و التي تؤثر على التوجه السياسي، الاقتصادي، الثقافي للمجموعة مقارنة بالجماعات الأخرى المشكلة للدولة الواحدة". [4]

تجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل بين الهوية الداخلية و الخارجية لا يعدو أن يكون استجابة لمتطلبات تنظيرية، فواقع الممارسة السياسية في العلاقات الدولية يؤكد على أن التأثر و التأثير كبير بين الشقين، حيث أننا على المستوى الخارجي لا يمكن أن نتحدث عن وحدوية هوية الدولة ما لم تكن الهويات على مستواها الداخلي متماثلة عند كل أطراف المجتمع، أو على الأقل متعايشة فيما بينها

---

[1] زحاف جمعة: **أزمة الهوية في إسرائيل و انعكاساتها على الأمن المجتمعي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص.17.

[2] Macleod, A., Masson, I., et Morin D. : « Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales », Etudes Internationales, Vol.35, N°.01, 2004, pp.07-24, p.15.

[3] Dorais, L. J. : « la Construction de l'Identité », Etudes/Inuits/Studies, Vol.25, N°.02, 2009, pp.09-35, p.19.

[4] Dorais, L-J., Ibid, p.28.

بشكل يكفل للدّولة الظهور كوحدة دولية منسجمة غير قابلة للانفصال أو الزعزعة. ذلك أن هذه الهوية الخارجية لا بد و أن تستمد أسسها مما هو داخلي في الدّولة، آخذة بعين الاعتبار كل الهويات المشكلة للدّولة نفسها.

نفس ما قيل ينطبق على الشق الدّاخلي للهوية، حيث هويات المجموعات لا يمكن لها أن تتخذ بعدا خارجيا إلا في إطار تمثيل الدّولة لها و ما لم يتحقق ذلك فإن الهوية تتحول من عامل استقرار للدّولة إلى عامل زعزعة، أين ترغب الهويات الدّاخلية التي ترتبط في غالب الأحيان بوجود أقليات إلى استعادة وزنها و مكانتها، محاولة إثبات نفسها أمام هوية الأغلبية و فاتحة بذلك باب الصراع بين هوية الدّولة كتمثيل لهوية الأغلبية و هوية الأقليات.

الفرع الثاني: تحديد ماهية الأمن

تركزت المعالجة النظرية لموضوع الأمن في فترة الحرب الباردة و ما قبلها على المفهوم الضيق المقدم من طرف المدرسة الواقعية، حيث جاء مفهوم الأمن مرادفا للأمن القومي. و من بين التعاريف التي قدّمت في هذا الشأن يمكننا ذكر ما يلي:

عرفه **بينيلوب هارتلاند ثنبرغ (Penelope Hartland Thunberg)** بقوله " الأمن القومي هو قدرة الدّولة على حماية مصالحها الوطنية، كما تراها هي في أي مكان في العالم".[1] أمّا **فرانك تراجر و** زميله **سيموني (Frank N. Targer et F. N Simonie)** فيقولان أن " الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السّياسة الحكومية الهادفة أساسا إلى خلق و تهيئة الظروف الوطنية و الدّولية المواتية لحماية القيم الوطنية الحيوية و توسيعها ضد المعارضين الفعليين أو المحتملين".[2]

[1] Hartland, T-P.: **National Economic Security: Interdependence and Vulnerability**, USA, Tilberg, 1982, p.50.

[2] Luciani, G.: «The Economic Content of Security », Public policy, Vol.08, N°.02, 1989, pp.110-151, p.151.

من خلال هذين التعريفين، يتضح منظور المدرسة الواقعية للأمن القومي، و الذي يمكن اجماله في بعدين أساسيين، حيث يتعلق الأول بمنطلقات الأمن القومي، ملخصة فيما يلي: [1]

- **الدّولة القومية كوحدة مرجعية حصرية للأمن القومي:** حيث هي الفاعل الأساسي و الوحيد في العلاقات الدّولية.
- **الأنركية:** يبررها اتسام النّظام الدّولي بالفوضى و هذا بسبب غياب سلطة عليا قادرة على فرض الأمن على المستوى الدولي.
- **الإتكال على الذات:** نتيجة للأنركية و الفوضي التي تسود منظومة العلاقات الدّولية، يصبح من واجب الدّولة القومية الإعتماد على نفسها لضمان أمنها و حماية سيادتها.
- **ميزان القوى و المعضلة الأمنية:** حيث الخوف و عدم الثقة في الآخر هما الموجهان لسلوكات الدّول، و بموجبهما تدفع الرغبة في تحقيق أكبر قدر من الأمن بالدّول إلى التسلح خالقة بذلك ما يعرف بالمعضلة الأمنية.

البعد الثاني لهذه المسألة من المنظور الواقعي متعلق بمضمون الأمن القومي و الذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- **الأمن القومي هو أمن الدّولة القومية:** حيث وحدها الدّولة القومية قد تتعرض لتهديد أمنها القومي.
- **مصدر التهديد:** فضلا عن كونها المعنية بالأمن القومي، فإن الدّولة القومية هي مصدر التهديد الوحيد للأمن القومي لأية دولة أخرى.
- **طبيعة التهديد عسكرية:** التهديدات الأمنية في منظور المدرسة الواقعية هي تهديدات عسكرية بحتة و لا يوجد أي نوع آخر من التهديد قادر على المساس بسيادة الدّولة.
- **الرد على التهديد:** يقول المنظور الواقعي بأن الرد على التهديد العسكري الآتي من دولة أخرى لا يتم إلا بالوسائل العسكرية.

[1] Roe, P.: **Ethnic Violence and Societal Security Dilemma,** USA, Routledge Taylor and Francis e-Library, 2005, p.42.

انطلاق من كل ما سبق، يتوضح أن مفهوم الأمن في منظور المدرسة الواقعية مرتبط بمستويين، حيث الأول دولي خارجي و هو الذي يدخل في نطاق اختصاص الدّولة، في حين أنّ الثاني داخلي، ليس على قدر كبير من الأهمية و بالتالي فلا تركز عليه المدرسة التقليدية. ذلك أن ما يحدث داخل الدّولة وفق رؤى هذه المدرسة، لا يمكن أن يتعدى إلى خارجها و هذا بسبب الانفصال الموجود بين السّياسة الدّاخلية و الخارجية؛ أي بين كل ما هو داخلي و خارجي و هذا ما أصبح يسمى فيما بعد بكرة البليارد.[1]

لكن المتغيرات الدّولية التي أعقبت الحرب الباردة، و ظهور الصراعات الدّاخلية على مستوى الدول، فضلا عن زيادة عدد الأقليات المطالبة بالانفصال و الاستقلال، كل هذا أكدّ على قصر المعالجة الواقعية للمسألة الأمنية و فتح الباب أمام المنظرين لتقديم تعاريف، مفاهيم وأبعاد جديدة للأمن بعد أن أثبتت الصراعات الأقلياتية قدرتها الكبيرة على الانتشار من جهة، و ما صاحبه من ظهور تهديدات أمنية جديدة غير عسكرية من جهة أخرى. ففي نهاية الثمانينات كتبت **جيسكا تاشمان (Jessica Tuchman)** داعية إلى فتح باب النقاش حول الأمن البيئي باعتباره قطاعا جوهريا للأمن، و على نحوها ركز **كان بوث (Ken Booth)** على التهديدات الاقتصادية، الأمراض و الخلافات العرقية.[2]

أما **باري بوزان (Barry Buzan)** فقد جاء تعريفه على النّحو التالي " في حالة الأمن فإن النقاش ينصب حول تفادي التهديد، ففي سياق النّظام الدولي يشير الأمن إلى قدرة الدّول و المجتمعات على الحفاظ على استقلالية و سلامة هويتهم الوظيفية".[3]

كذلك يعرفه **أرنولد ولفرز (Arnold Wolfers)** بقوله " في معناه الموضوعي، يقيس الأمن غياب التهديدات للقيم المكتسبة، أمّا في معناه الشخصي فيعني غياب الخوف من أن يتم الاعتداء على هذه

[1] مرابط رابح : "**أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول – دراسة حالة كوسوفو**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص.40.

[2] Roe, P., «**Ethnic Violence and Societal Security Dilemma** », Op.cit., p.42.

[3] Buzan, B,: **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold war Era**, USA, Rienner Publishing Company,1991, p.65.

القيم".[1]

مما سبق، يظهر لنا أن الفرق بين المفهوم التقليدي و الحديث للأمن يتحقق بالإجابة على خمسة أسئلة رئيسية، كما يقدمها **روي بول (Roe Paul)** [2] و التي يمكن عدّها فيما يلي:

- **من و ماذا يجب أن نحمي؟:** لم تعد الدّولة وحدها المعنية بالأمن و إنما هناك الأفراد، الأقليات، المجموعات العرقية و غيرها، و هذا ما يصطلح عليه بالتعميق في الأمن.
- **ما هي طبيعة التهديد؟:** لم يعد عسكريا فقط فهناك التهديدات الاقتصادية، البيئية، السّياسية، الصحية و المجتمعية، و هذا هو مبدأ التوسيع في الأمن.
- **من يضمن الأمن؟:** لم تعد الدّولة الضامن الوحيد للأمن فإلى جانبها نجد اليوم المنظمات الدّولية التي يزداد دورها يوما بعد يوم. فضلا عن مؤسسات الأمن الخاص التي ازداد عددها بشكل ملحوظ في المجتمعات المتطورة، و نكون هنا في إطار مبدأ الشمولية.
- **كيف نضمن الأمن؟:** لم تعد القوة العسكرية هي الكافل الوحيد للأمن، فهناك تهديدات لا يمكن مواجهتها بالسّلاح كالأمراض مثلا.
- **ما مفهومنا للأمن؟ سلبي أم ايجابي؟:** إنّ النّظرة السلبية استمرار لما تقول به المدرسة الواقعية و ينص مضمونها على عدم الثقة في الآخر، و منه التوجه نحو التسلح لمواجهة التهديد. لكن اليوم هناك مفهوم إيجابي يقول بأن نجتث مصادر التهديد من الأصل بدل أن نواجهها.

من هنا و خلافا للنظرة الواقعية، يظهر كيف أن الحدود قد ذابت بين الأمن الدّاخلي و الخارجي في عصر العولمة، بحيث أصبح كل منهما مكملا للآخر، متأثرا به و مؤثرا عليه.

[1] Balzacq, T. : « la Sécurité: Définitions, Secteurs et Niveaux d'Analyse », Fédéralisme Régionalisme, Vol.04, 2003, pp.180-204., p.195.

[2] Macleod, A., Masson, I., et Morin D., Op.cit., p.23.

المبحث الثاني: ثنائية الهوية و الأمن في الدّراسات التنظيرية لما بعد الحرب الباردة

أدى سقوط الإتحاد السوفياتي وتفكك جمهورياته إلى زعزعة موضوع الأمن كمفهوم و كواقع، حيث ظهرت بنهاية الحرب الباردة صراعات بين المجموعات، تتبناها في غالب الأحيان الأقليات داخل الدّولة الواحدة. و هي في تبرير سلوكها تستند على ركيزة الحفاظ على خصوصيات هويتها. نتيجة لهذا، فقد وصلت حدّة هذه الصراعات إلى درجة محاولة القضاء على الآخر المختلف، ما أدى إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات الجديدة إجمالا و تلك التي يكون قوامها الأفراد على وجه الخصوص.

هذا التغيير في مفهمة الأمن ارتبط أساسا بالمستجدات التي طرأت على مفهوم الهوية و اقترانها بالكيانات حديثة التكوين، حيث يتعلق جوهر موضوع الهوية عند هذه الأخيرة بمحاولة تحديد الإنتماء سواء للفرد أو المجموعة و الذي على أساسه تتحدد مسؤولية هذا الفرد اتجاه المجموعة التي ينتمي إليها، و من ثم سلوكه اتجاه دولته إيجابا و سلبا. كما تتحدد وفقه مسؤولية الدّولة نفسها اتجاه الأقليات المنتمية إليها، مسؤولية لا تخضع فيها الدّولة لرقابة الأقليات فقط و إنما لإشراف دولي أيضا.

هذه الممارسة الجديدة فرضت نفسها على المجال التنظيري سواء فيما تعلق بتناول موضوع الهوية، الأمن أو تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

المطلب الأول: الهوية و الأمن في الدراسات النقدية لما بعد الحرب الباردة

يُركز المفهوم التقليدي للهوية على القول بأنها ثابتة، واحدة و أن وجود الأقليات و المجموعات المتعددة الهويات داخل الدّولة لا يؤثر على استقرارها و لا على صياغتها لسياستها الخارجية، و هذا من منطلق الفصل الجامد بين السّياسة الداخلية و الخارجية و انتفاء علاقات التأثر و التأثير بينهما. لكن الدراسات النقدية التي تبلورت عقب الحرب الباردة أبرزت مدى قصور النظرة التقليدية لمسألة الأمن و الهوية و قدمت طروحات جديدة لفهم المتغيرات الدولية.

الفرع الأول: المدرسة البنائية

قدمت المدرسة البنائية مقاربة جديدة في تحليل العلاقات الدّولية مختلفة عن تلك المتبناة في الطرح الواقعي و الليبرالي، و هي على حداثتها كنظرية في تحليل منظومة العلاقات الدّولية، إلا أنها استطاعت أن تحظى بمكانة مهمة متجاوزة بذلك الفجوات التي عانت منها النظريات السابقة لها، و مقدمة منهجا تحليليا جديدا يقوم على إبراز قيمة الأفكار، القيم، المعايير، الإدراك و هيكلة البنى الاجتماعية في بناء الظاهرة الاجتماعية و تشكيل الواقع.[1]

يترتب على هذا الطرح اسقاط آخر، يتمثل في أن النّظرة التي تعتمد لفهم بنية النّظام الدولي هي نظرة اجتماعية، تقول بأن تفاعل الوحدات الدولية مرجعه الأصلي هو التفاعلات الاجتماعية داخل هذه الوحدات نفسها. و من ثمّ، فسياسة الدّول ما هي في النهاية إلا محصّلة اجتماعية داخلية. هذه الرؤية ظهرت بوادرها عقب نهاية الحرب الباردة، مع تنامي التحولات الدّولية الجديدة و تراجع الدّولة بمفهومها الوستفالي، فضلا عن بروز أشكال جديدة للنزاعات الإثنية و العرقية لدى الأقليات و هذا على خلفية سقوط الاتحاد السوفياتي، كما تجلت معالمها و تبلورت في كتابات **نيكولاس أونوف (Onuf Nicolas)** و **ألكسندر واندت (Alexander Wendt)** على التوالي.

أولا: الأمن

ترى المقاربة البنائية أن الأمن هو محصلة تحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا،[2] ذلك أنّ القوة و زيادة على مكوناتها المادية فإنها تستند لعنصر الإدراك سواء من قبل الدّولة المالكة للقوة أو الفواعل الدّولية الأخرى، أمّا التهديد فعكس ما يراه الواقعيون لا يكون عسكريا و من عدو خارجي مباشر فقط، و إنما يرتبط أيضا بالأفكار التي تبلورها كل وحدة دولية حول نظيرتها. من هذا المنطلق يكون التهديد هو فكرتنا و رؤيتنا للآخر قبل كل شيء، كذلك فهو خطر قد ينبع من داخل الدّولة

---

[1] جندلي معمري خالد: **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**. مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص.115.

[2] Goff. P.: Mand K-C. : **Identity and Global Politics: Empirical and Thearitical elaboration**, USA, New York, Palgrave Macmillan, 2004, p.04.

كما من خارجها، مترجما في سلوكات المجموعات العرقية، الإثنية و الأقلياتية التي تطالب بالاستقلال و الانفصال، إلى جانب الأشكال الأخرى للنزاعات التي تنشأ داخل الدّول في حد ذاتها.

تلخيصا، يمكن القول أن المقاربة البنائية للدّراسات الأمنية تقوم على الإقرار بأنها منظومة تفاعلية اجتماعية، و ليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النّظام الدولي و هي تستند إلى تفكيك مزدوج لـ:[1]

- **علاقة الهوية بالمصلحة**: و كيف يؤثر ذلك في تشكيل السلوكات الأمنية للفواعل و ليست الفوضى كما تقر به الواقعية البنيوية عند طرحها للمعضلة الأمنية، و إذ أن الاعتبارات المادية وحدها لا تقدم لنا تفسيرا مقنعا للعديد من الحالات في السّياسة العالمية، فإن الهويات والمصالح هي المتغير الذي ينبغي دراسته وفهمه.
- **الفوضى هي ما تصنعه الدّول** كما قال **ألكسندر واندت** و هي ليست وضعا مسلما به، إنها نتيجة و ليست سبب، لأنها تخضع في تفسيرها لتأويلات اجتماعية في شكل معتقدات و تفاعلات و معايير. فإذا أخذنا مثلا مسألة الأسلحة النووية، فليس المهم وجود الأسلحة في حدّ ذاتها وإنما الأهم كيفية فهم وجود هذه الأسلحة، ذلك أن الولايات المتحدة على سبيل المثال، لا تقلق كثيرا لوجود كمية كبيرة من الأسلحة النووية عند بريطانيا، على عكس موقفها من وجودها عند دولة مثل كوريا الشمالية.

ثانيا: الهوية

لن يكون من الخطأ القول أن الهوية قد همشت في الدّراسات الدولية، و أن عودة مكانتها كوحدة في التحليل قد ارتبط بمجيء المدرسة البنائية، ذلك أن المدرسة الواقعية تنظر إليها كمعطى ثابت ليس له أثر على سلوكات الدّول القومية و لا تأثير على بنية منظومة العلاقات الدولية، كما أنه لا يمكن أن يساعد في فهم و تفسير سلوكات هذه الدّول.

لكن تناول الهوية وفق هذا الشكل مرفوض من منظور الطرح البنائي، الذي يقول أن الاهتمام بهوية الفواعل و نمط تفاعلها، يسمح بتشكيل مصالح مشتركة لهذه الهويات الجماعية. و

[1] جندلي معمري خالد، مرجع سابق، ص 119.

بالتالي فإننا نتجاوز في هذه المرحلة التصور الدّولاتي للدّراسات الأمنية إلى بناء و الإقرار بوجود تصور جماعاتي يكفل تحقيق الحد الأدنى من القواعد العامة المشتركة للدّول القومية.[1]

يقسم **واندت** الهوية إلى أربعة مستويات أساسية:[2]

- **هوية الذات:** مرتبطة بذات الوحدة المعنية بالدّراسة انتقالا من الفرد و وصولا إلى الدّولة.
- **هوية النوع:** تشير إلى الصنف الاجتماعي أو الأشخاص الذين يشتركون أو يظنون أنهم يشتركون في نفس الخصائص كقاسم اللغة، التاريخ، القيم و غيرها. بدوره هذا النوع يوجد على مستوى الأفراد في انتماءاتهم إلى مجموعات إثنية وعرقية معينة، كما على مستوى الدّول بانتماءاتها الايديولوجية.
- **هوية الدور:** مرتبطة بالوظيفة التي يحتلها الفرد في السّلم الاجتماعي و تلك التي تحتلها الدّولة في منظومة العلاقات الدولية.
- **الهوية الجماعية:** تسعى لدمج الذات مع الآخر في هوية واحدة، و في هذا الصدد نجد أن المدرسة الواقعية ترى أن وجود هوية جماعية للدّول هو فكرة ساذجة إن لم تكن خطيرة.

نقطة أخرى تعالجها المدرسة البنائية ناقدة فيها الفرضية الواقعية القائلة بأن سلوكات الدّول تفسرها و تختزلها المصالح فقط، حيث تقر البنائية بأن الهويات تسبق المصالح لأنها تعبر عن ذات الفاعلين، أما المصالح فهي تمثل رغبتهم و ماذا يريدون، و عليه فالهويات سابقة للمصالح لأن الفاعل لا يمكنه أن يعرف مصلحته من دون أن يحدد من هو بدءا.

من هذا المنطلق، تجد النزاعات الدّاخلية التي أعقبت الحرب الباردة تفسيراتها المنطقية في ظل بنى و فرضيات هذه المدرسة، فمثلا إذا تناولنا سلوك الأقليات المطالبة بالانفصال أو الاستقلال عن الدّول التي تنتمي إليها، فإننا نجد أن ذلك راجع بالدّرجة الأولى إلى كون الانتماء الهوياتي للمجموعة يتفوق على الانتماء الهوياتي للدّولة. و عليه فالهوية و مدركاتها هي التي تحدد سلوك هذه الأقليات اتجاه

---

[1] McSweeney, B.: « Security, Identity and Interests », International Studies, Vol.09, N°.12, 1999, pp.68-78, p.71.

[2] Mitzen, J.: « Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma », European Journal of International Relations, 2006, pp.341-350, p.348.

الدّول التي يعيشون بها، [1] أين يلعب عنصر الإدراك و الأفكار التي تترسخ حول هذه الأخيرة، الدور الحاسم في توجيه و بلورة موقف هذه الأقليات من الدّولة سلبا أو ايجابا.

فمثلا إن شعرت الأقلية أن هويتها مهمشة و مهددة فإن ذلك سينعكس على سلوكها سلبيا إلى حدّ الوصول لاستعمال العنف دفاعا عن هذه الهوية. من هذا المنطلق تكون هوية الدّولة في السّياسة العالمية، هي جزئيا، نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكّل الهوية محليا.

الفرع الثاني: مدرسة كوبنهاغن

استعمل اسم مدرسة كوبنهاغن من طرف **بيل مسويني (Bill Mcsweeny)** أول مرة في مقال نقدي نشره سنة 1996، للتعبير عن الأعمال المزدوجة التي قام بها كل من **باري بوزان** و **أول ويفر (Ole Weaver)**، و التي جاءت في إطار أعمال معهد كوبنهاغن لأبحاث السّلام. حيث كانت أبحاث كلاهما استمرارية موضوعية و نظرية لما جاء في كتاب "الشعب، الدّول و الخوف" لصاحبه **باري بوزان**. [2]

فيما يخص الدّراسات الأمنية ففرضيات هذه المدرسة تستند إلى القول أنّ: [3]

- موضوع الأمن و مستواه لا يرتبط بقدرة الدّولة العسكرية و/ أو الاقتصادية فقط.
- المجتمع فاعل أساسي إلى جانب الدّولة في موضوع الأمن، و هو معرّف بهويته.
- المسائل الهوياتية ركيزة أساسية للأمن أو ما اصطلح عليه بالأمن المجتمعي، حيث الهوية مرتبطة بالخصائص الثقافية و هي التي تحدد التمييز بين ما يعرف ب "نحن" و "هم".
- مستوى أمن المجتمع يترافق طرديا مع مستوى و وضعيات الهويات الاجتماعية داخله.

---

[1] Mitzen, J., Op.cit, p.345.

[2] Chena, S.: « L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la Notion de "Sécurité Sociétale"- une Théorie à la Manière de Huntington », Revue d'Asylons, Vol.49, N°.78, 2007, pp.01-48, p.05

[3] Chena, S.: Ibid, p.35.

في دراستهم لمسألة الأمن ركز كل من **بوزان** ، **ويفر** و **وايلد (Wilde)** على خمسة مستويات أساسية: **المستوى العسكري** و تدرس فيه علاقات القوة بين الوحدات الدولية الأساسية، **المستوى السياسي** و يتعلق بعلاقات السلطة، **المستوى الاقتصادي** و يركز على العلاقات الاقتصادية، **المستوى البيئي** يتناول علاقة الإنسان مع الطبيعة، و أخيرا **المستوى المجتمعي** للأمن و يرتبط بالمجموعات الاجتماعية، و بالتهديدات التي تنشأ عندما يتصور المجتمع أن إمكانية بقائه على قيد الحياة كمجتمع له خصوصياته الثقافية، اللغوية، الدينية و الهوياتية قد أصبحت مستحيلة.[1]

و هي نفس النظرة التي يتقاسمها معه **ويفر** الذي يؤكد أن بقاء المجتمع لا يرتبط فقط بالسلامة الإقليمية للدّولة و لا يتوقف على السّيادة، و لكنه يرتبط أيضا بالهوية، و لهذا ففي غالب الكتابات يأتي أمن المجتمع كمرادف لأمن الهوية.

على هذا الأساس يمكننا أن نستخلص أنه في النظام الدولي المعاصر، يتعلق الأمن المجتمعي "بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية و بشكل أكثر تحديدا يتعامل الأمن المجتمعي مع الاستمرارية في ظل الظروف المقبولة للتغيير و في ظل الأطر الثقافية، من لغة، ثقافة، تكوين الجمعيات، الدّين، الهوية الوطنية و العادات (...) الأمن المجتمعي يتعلق بالوضعيات التي يشعر فيها المجتمعات بتهديد هويتها".[2]

لم يحدث **باري بوزان** قطيعة نهائية مع المنظور الواقعي و إنما حاول التوفيق بين الدّولة و المجتمع، فالهوية في منظوره تعني قدرة مجتمع معين على القول " نحن" بحرية، ومنه فقد ركز إلى جانب الدّولة على الجانب الداخلي للهوية، فضلا عن اهتمامه بالهويات الجماعية و العلاقة التي تنشأ بينها.

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية المجتمعية

رغم ما يشهده العالم من تحديات، تبقى المعضلة الأمنية متواجدة في قلب التنظير و الممارسة في العلاقات الدولية. حيث استعمل مصطلح المعضلة الأمنية لأول مرة من طرف **جون هرتز (John**

[1] Roe, P.: « The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Tragedy? », Journal of Peace Research, Vol.11, N°.27, 1999, pp.36-183, p.167.

[2] Chena, S., Op.cit., p.35.

Hertz) سنة 1951، في كتابه "الواقعية السّياسية و الواقعية المثالية". و الذي يعرفها فيه على أنها "مفهوم بنيوي، تقود فيه محاولات الدّول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، بصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، و يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخر على أنها تشكل خطرا محتملا".[1] و قد صار استعمال هذا المفهوم متداولا ليصبح بعد ذلك جوهر البناء الهيكلي للنظرية الواقعية، إلى الحدّ الذي أخذ معه معنى تراجيديا. حيث في ظل الفوضى و انعدام الثقة، تدخل الدّول في سباق غير محدود للتسلح،حتى و إن كانت لا تنوي فعليا استعمال تلك الأسلحة اتجاه بعضها إلا أنها تبقى وسيلة تهديد للطرف الآخر، و دليلا عن تنامي الخطر الأمني على الساحة الدّولية.[2]

أمّا في دراسات ما بعد الحرب الباردة، فقد تم تبني نفس الأسس مع اختلاف الإسقاطات، حيث بدخول متغير الهوية كوحدة في تحليل النزاعات و في الأمن المجتمعي، اكتسبت المعضلة الأمنية بعدا داخليا في التحليل. نقطة معالجتها تستوجب بدءا تبيان العلاقة بين الهوية و الأمن، ثم التطرق بعدها إلى المأزق الأمني للهوية.

الفرع الأول: العلاقة بين الأمن و الهوية

أكثر منها آداة تحليل، أصبحت الهوية موضوعا كاملا في العلاقات الدولية عموما و الدراسات الأمنية على وجه الخصوص، سّيما بعد ارتباطها بموضوع الأمن و تنامي العلاقة بينهما طرديا، درجة التأثير على النسق الدّولي القائم. في هذا الإطار، يقول **جوزيف لابيد (Yosef Lapid)** في كتابه عودة "الثقافة و الهوية في نظرية العلاقات الدولية، " بأن الثقافة و الهوية بصدد تحقيق عودة مأساوية في التنظير و الممارسة الاجتماعية في نهاية القرن العشرين".[3]

[1] Herz, J-H.: « The security Dilemma in Internationals Relations: Background and present Problems », International Relations, Vol.17, N°.04, 2003, pp.411-416, p.414.

[2] Reo, P., " The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Tragedy?", Op.cit., p.183.

[3] Reo, P., Op.cit., p.182.

عن العلاقة بين الأمن و الهوية، يمكننا القول أنها معقدة تعقد المصطلحين و صعبة صعوبة تحليلهما وفق منظور واحد، إلا أنه يمكن محاولة استعابها وفق الوجهين التاليين:

أولا: الهوية كموضوع مرجعي للأمن

لقد استعملت الهوية لفترات طويلة كوسيلة لكسب الشرعية و تعبئة المجتمع، كما أنها اعتبرت و لا تزال حتى يومنا هذا الموضوع الأساسي لقياس و الحفاظ على درجة الأمن، و مواجهة أي شكل من أشكال التهديد الخارجي. و هي في نفس الوقت تشكل موضوعا مرجعيا للأمن. يتوضح هذا من منطلق أن القيم، نمط المعيشة، اللغة، الدّين، العادات و حتى الانتماء إلى حضارة معينة هي جزيئات مكونة للهوية يجب الدّفاع عنها، أمننتها و عدم تعريضها لأي خطر أو تهديد.

اليقين بأهمية هذا البعد، يدفع بالسّياسيين إلى توظيف الهوية في الخطابات السّياسية و الأمنية وقت الحروب، بغاية تحفيز و تقوية الانتماء و الشعور الهوياتي عند أفراد المجتمع، و بالتالي تحقيق الالتحام الداخلي في مواجهة الدّول المعادية. في هذا الإطار، يؤكد **دافيد كامبل (David Campell)** أن السّياسة الخارجية الأمريكية كانت ترتكز إبان الحرب الباردة، على القول بالدّفاع عن الهوية الوطنية الأمريكية اتجاه هوية أخرى تسعى للهيمنة و فرض نمطها الاستبدادي، معرضة بذلك الهوية الأمريكية للخطر.[1]

ثانيا: الشعور بالتهديد و مفهمة الأمن مرتبطان بشدة بتعريف الهوية

على المستوى الداخلي، قد تشكل الهوية تهديدا للأمن عندما تكون مكوناتها سببا في تغذية الشعور بالتهديد لدى فئة معينة من المجتمع؛ بحيث ترى هذه الأخيرة أن هويتها و من ثم أمنها غير محمي من طرف الدّولة التي تنتمي إليها. و من هنا قد تقوم ببناء مفهوم خاص بها لأمنها يتعارض و المفهوم المتبنى من طرف الدّولة، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى الدّخول فيما يعرف بالمأزق الأمني الهوياتي، و بالتالي حالة من عدم الاستقرار الدّاخلي التي تقود بالضرورة إلى التأثير على وحدة و قوة الدّولة، و على علاقتها بالمجموعات الإثنية داخل إقليمها.

[1] Maclead, A. Masson, I. et Morin, D., Op.cit., p.11.

الفرع الثاني: المأزق الأمني للهوية

يعرف **موبير (Müller)** المأزق الأمنى للهوية بأنه "غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. و بتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، الثقافة، الدين والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة."

من خلال هذا التعريف، يظهر أن التهديدات التي تطال القيم و هويات المجموعات قد تخلق ما يصطلح عليه بالمأزق الأمني للهوية، مشكلة بذلك محورا جوهريا للمنظومة الأمنية. و إن كان المنظرون في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة قد اتفقوا على وجود هذه القيم، إلا أنهم قد اختلفوا حول وزنها وأهمية أحدها مقارنة بالآخر. حيث بالنسبة **لويفر** فإن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحرك الأقليات الإثنية سياسيا هو الدين، هذا الأخير يستطيع دون غيره إنتاج هوية معينة خاصة بجماعة بذاتها تعرف نفسها ب "نحن"، كذلك فهو القادر على تعميم هذا التعريف للذات بين الأجيال وتقوية مطالب الجماعات الإثنية الوطنية.[1] في حين يرى **ماريو باي(Mario Bay)** أن الهوية هي مسألة لغوية في جذورها، و أن التمييز بين جماعة و أخرى يؤسس غالبا ـ على الأقل من الناحية الظاهرية ـ على اللغة.[2]

أما **باري بوزان** فيتبنى منظورا أكثر شمولية إذ يؤكد أن المعضلة الأمنية المجتمعية تنتج عندما تمس أي ركيزة من ركائز الهوية المتعلقة بكينونة و استمرارية "نحن" دون أي تمييز، سواء تعلق ذلك بالتهديدات التي تطال اللغة، الدين، اللباس، المنهج في الحياة، العادات و حتى تعرض أفراد الأقلية لأي نوع من أنواع الأذى.[3]

---

[1] Maclead, A. Masson, I. et Morin, D., Op.cit., p.11.

[2] ماريو باي، **أسس علم اللغة**، (ترجمة أحمد مختار)، مصر، القاهرة، عالم الكتاب، 1973، ص.107.

[3] زقاع عادل،:« إعادة صياغة مفهوم الأمن ـ برنامج البحث في الأمن المجتمعي ـ »، متوفر في (http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html) ، لوحظ يوم (2012/07/20، 15سا07).

إن المعضلة الأمنية المجتمعية تحدث داخل الدّول بتحقق نفس شروطها بين الدول في المنظومة الدّولية. من هذا المنطلق، فإن الصراعات الاثنية داخل الدّول المتعددة الاثنيات هي نتيجة الفوضى التهميشية، حيث غياب حكومة مركزية فعالة يعني أن المجموعات المختلفة " الدينية، الوطنية و الإثنية" داخل الدّولة مجبرة على تحقيق أمنها بنفسها. و هنا نكون في وضعية "الإعتماد على الذات" مشابهة لتلك التي توجد على المستوى الدولي. و على نفس شاكلة **باري بوزان**، يقول **ستيوارت كوفمان (Stuart Kaufman)** "عند الحديث عن المعضلة الأمنية لا يجب أن نغفل الأقليات داخل الدّول، لأنهم فعليا إذا وجدوا أنفسهم في حالة تامة من الفوضى، فإنهم قادرون على إسقاط شرعية السلطة و السيطرة على الإقليم، في حالة ما إذا تبين لهم أن الحكومة غير قادرة على حماية مصالحهم".[1]

إن المأزق الأمني المجتمعي يقود إلى سلسلة من الأفعال و ردود الأفعال في أوساط الأقليات و المجموعات الإثنية، وإلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها إلى درجة المطالبة بالانفصال، تداول خطابات الخطر و زيادة مستويات الاستقطاب، و منه تفجر الوضع و استعمال العنف المتبادل بين الأقلية والدّولة التي تتواجد بها.

هذه الوضعية من الفوضى و اللاأمن على المستوى الداخلي للدّولة القومية قد تنتشر على مستوى الدول الأخرى ذات الخصائص الإثنية المماثلة لتلك الدّولة، لتشمل المنطقة المجاورة بأكملها بل و قد تتخذ طابعا دوليا. ما يوجب ضرورة تحقيق استجابة دولية متعددة الأوجه تهدف إلى إقرار سلام مستديم و إنهاء المأزق المجتمعي، سواء بإعادة إرضاخ المجموعات أو بتحقيق مطالبها في حالات أخرى، و هو ما يصطلح عليه بالوصول إلى وضعية تدني احتمالات إلحاق الضرر بأي من القيم المكتسبة.[2]

كذلك، تجدر الإشارة إلى أن العولمة على اعتبارها ظاهرة عابرة للحدود، قد أثرت على طريقة تعاطي الدّولة مع الأقليات داخلها، حيث أنها أعطت نوعا من الشرعية للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية

[1] Fenton, S., and May, S.: « **Ethnonational Identities** », USA, New York, Palgave Macmillan, 2002, p.74.

[2] Reo, P.: «**The intrastate security Dilemma: Ethnic Conflict as a tragedy?** », Op.cit., p.189.

للدّول باسم حقوق الإنسان و الديمقراطية.[1] و منه فقد أصبح لزاما على الدّولة التي بها تعدد إثني و عرقي أن تحترم التعدد الهوياتي لهذه المجموعات، و أن تكرس آليات قانونية و إجتماعية لحماية خصوصية هذه الهوية تحت طائلة الرقابة الدّولية. من هذا المنطلق، فمسألة الهوية لم تعد شأنا داخليا للدّولة وحدها، بل أصبحت مسألة داخلية ـ خارجية متعددة الأوجه و الأبعاد.

أخيرا، و على ضوء ما تم إقراره من وجود علاقة وثيقة بين الهوية و الأمن، و كيف أن الهوية قد تتحول إلى سلاح في يد الأقليات ـ متى ما شعرت هذه الأخيرة بتهديد أناها ـ تواجه به الدّولة المركزية التي تنتمي إليها، و تبرر به مطالبها الانفصالية و الاستقلالية، مؤثرة بذلك على الأمن المجتمعي. فإننا سنتوجه الآن إلى محاولة إسقاط هذه المفاهيم النظرية على حالة واقعية، متمثلة في الأقلية الباسكية.

[1] McNeill, D.: « National Identity and Globalisation in The Basque Country », Political Geography, N°.19, 2000, pp.473-494, p.774.

الفصل الأول

أسس و محددات الهوية الباسكية

عند تناول مسألة الأقليات، تظهر الهوية على أنها مجموعة الخصائص المشتركة بين أفراد المجموعة الأقلياتية، بمعنى آخر فهي تعبير عن الخصائص الجوهرية التي يتمتع بها المنتمون إلى الأقلية، سواء كانت تلك الخصائص متمحورة حول اللغة، الدّين، الماضي المشترك، الثقافة، المظهر الفيزيقي أو غيرها من الصفات التي تميز جماعة ما عن غيرها من الجماعات. لكنها كسلوك يترجم رغبة الأقلية و إرادتها، تنطوي على بعد آخر لا يقل أهمية عن سابقه، و الذي يتمثل في مجموع العوامل و الفواعل التي تلعب الدّور المحفز في بروز هذه الهوية، و في استيعاب أفرادها لمدى اختلافهم عن الآخرين و بالتالي توجيه سلوكاتهم باتجاه مسار معين.

في الحالة الباسكية، يبدو هذا القول صحيحا إلى حدّ بعيد، حيث يظهر جليا أن الهوية الباسكية قائمة على مجموعة من الأسس المرتبطة بالصفات الموجودة في الأفراد ذاتهم، و التي تترجمها اللغة الواحدة و الإقليم المشترك الذي يعيشون فيه. ثم من جهة أخرى، نجد محددات إضافية ساهمت في بروز هذه الهوية و تمهيد ظهور توجهات دفاعية عنها، و التي يمكن تلخيصها في مجموعة من العوامل و الفواعل، حيث الأولى مرتبطة بالنظام السّياسي الذي عاشته إسبانيا في فترة من الفترات، في حين تحيل الثانية إلى الدّور الذي لعبته الكنيسة الباسكية في الترسيخ لهذا التميز الهوياتي الباسكي. إجمال هذه النقاط يعرض تفصيلا في هذا الفصل، مترجما في المبحثين التاليين.

المبحث الأول: الأسس الجوهرية للهوية الباسكية

تعدّدت الأسس المعتمدة في تعريف و تمييز الشعب الباسكي على اعتباره شعبا متفردا من حيث التاريخ و الثقافة، لكن العامل الأساس المتفق عليه من طرف غالبية الأكاديميين، الممارسين و الوطنيين الباسكيين في نضالهم الثقافي و السّياسي هو اللغة الباسكية، أو ما يصطلح عليه بالأوسكارا (Euskara).

في جزئيتها الثانية، تستند الهوية الباسكية إلى مفهوم "الإقليم التاريخي" أو ما يعرف "بالأرض الأم"، ذلك أن المجموعات الهوياتية و الأقليات ترتبط دوما بإقليم معين، وهذا الارتباط هو ما يخلق حلقة الوصل بين الثقافة الجغرافية و بين الهوية، و التي يكون للإقليم بمقتضاها أثر كبير على مفهمة الهوية. من هنا، يظهر ممّا لا شك فيه أنّ هناك ارتباط بين الهوية و المكان، و في حالة هذه الدّراسة بين الباسكيين و أرض الباسك.

المطلب الأول: مكانة العامل اللغوي في تحديد الهوية الباسكية

انطلاقا من أن الهوية ـ في معناها البسيط ـ تعني القدرة على التفريق بين "نحن" و " هم" فإن من أسهل الوسائل التي يمكن الإستناد إليها في إحداث هذه التفرقة و تمييز المجموعات عن بعضها البعض، نجد ثنائية "الدين و اللغة" و بدرجة أكبر هذه الأخيرة، بالنظر إلى طابعها التجريبي و استعمالها المتواصل.

لهذا يعتمد غالبية الدارسين و المتخصصين في الشأن الباسكي على العامل اللغوي للتأكيد على فرضية وجود وحدة باسكية متماسكة و متميزة. أبعد من ذلك، يعمدون إلى تعريف الإقليم الباسكي بالعودة إلى المتغير اللغوي، حيث يعني كل أرض يتم فيها استعمال الأوسكارا كلغة للحديث، للعمل و للاتصال الرسمي و غير الرسمي، أو على الأقل حيث تكلمت هذه اللغة بشكل مطلق حتى أواخر القرن التاسع عشر (19).

الفرع الأول: الأوسكارا كلغة خاصة بإقليم الباسك

يستعمل اسم أوسكال هريا (Euskal Herria) مأخوذا من اللغة الباسكية ليعني " أرض المتحدثين بالباسكية"، [1] حيث استعمل هذا المصطلح لأول مرة من طرف **جواناس ليزاراقا (Joanes Leizarraga)** في عام 1571. و هو أكثر الأسماء شيوعا في أوساط الفاعلين الوطنيين الباسكيين، الذين يستخدمونه للتعبير على الفضاء الاجتماعي و الثقافي الذي عاش فيه الشعب الباسكي منذ قديم الزمان في سياق كفاحهم للحفاظ على هويتهم، متبنين في ذلك شعار " أمة واحدة، شعب واحد بلغة واحدة". [2]

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الانتماء إلى المجتمع الباسكي و الحصول على هويته، طالما كان مرتبطا باللغة المشتركة بين أفراد هذا المجتمع و التي يستعملونها فيما بينهم. كما كان هو المحدد لطبيعة العلاقة التي تجمعهم بغيرهم، لكن كان لا بد من انتظار سنة 1895 حتى يأخذ هذا التميز

[1] Chapman, S.: « Report on The Basque Conflict: Keys to Understanding the ETA's Permanent Ceasefire », Lakori Publications, N°.15, 2007, pp.05-32, p.07.

[2] Jokinnen N.: **Basques and Basqueness: Competing and Conflicting Identities**, Master's Thesis, Department of Geography, University of Joensuu, Finlande, March 2002, p.31.

الثقافي صبغة سياسية، معطيا الضوء الأخضر لميلاد الحركة الوطنية الباسكية، الهادفة إلى تأسيس دولة باسك موحدة و مستقلة في كل من فرنسا و إسبانيا و بدرجة أكبر في هذه الأخيرة.

بالعودة إليها، تعتبر الأوسكارا أو اللغة الباسكية واحدة من اللغات التي لم يستطع الباحثون الجزم في جذورها، أو إقرار تصنيفها ضمن واحدة من العائلات اللغوية بشكل مطلق، حيث قدمت في هذا الإطار ثلاثة أطروحات أساسية:[1]

- الأطروحة الأولى قدمها **قيلوم (Guillaume)**، النمساوي **شوشار (Schuchardt)** و الإسباني **رامون مينونديز بيدال (Ramon Menendez Pidal)** و تفترض بأن اللغة الباسكية هي لغة عبرية تعود في جذورها إلى الحضارة الرومانية.
- الأطروحة الثانية ظهرت في فرنسا و قدمها الأنثروبولوجي **بول روكا (Paul Roca)** الذي عاش ما بين (1824-1880) و قد أعطت هذه الأطروحة **للأوسكارا** جذورا قوقازية، دعمت هذه الفرضية من طرف العديد من اللغويين المعاصرين على رأسهم **دوميزيل (Dumézil)**، **لافون (Lafon)** و **بوندا (Bonda)**، لكنها تعرضت في ذات الوقت للعديد من الانتقادات و التفنيد لا سيما من طرف **لويس ميشلان (Louis Mechelena)**.
- الأطروحة الثالثة ربطت اللغة الباسكية بعائلة اللغات الحامية السامية.

إن كل هذه الأطروحات تظل قابلة للتأكيد كما للنفي، لكن المتفق عليه بين اللغويين أن الأوسكارا لغة منعزلة و بعيدة في تركيبها عن اللغات الجارة في أوربا و إفريقيا الشمالية،[2] و هي اللغة الوحيدة التي لم تختفي من أوربا الغربية بفعل امتداد اللغات الهندو-أوروبية، بل على العكس من ذلك يرجع الباحثون جذورها إلى أكثر من أربعة آلاف (4000) سنة خلت.[3] و لعل سبب استمرارها و عدم تعرضها للتراجع لصالح اللغات الأخرى، راجع إلى الخصائص الجغرافية لمنطقة الباسك. في هذا المعنى، يذهب **لويس ميشلان** إلى التأكيد على أن ثلاثية "الفقر، الضعف و البربرية"

[1] Loyer. B. : **Géopolitique du Pays Basques : Nation et Nationalisme en Espagne** », France, Paris, Editions l'Harmattan, 1997, p.163.

[2] Jokinen, N., Op.cit., p.31.

[3] Heraud, G. Op.cit., p.145.

التي صبغت المناطق الباسكية فضلا عن الطبيعة الجبلية لهذا الإقليم، هي السّبب وراء جعلها لا تحظى بنفس الأهمية لدى الرومان مقارنة بالمناطق الأوروبية الأخرى.

لكن القول بهذا لا ينفي التأثير الكبير للغتين اللاتينية و اليونانية على الأوسكارا، و هو ما حاول تأكيده **فيديريكو كروتوين (Federico Krutwing)** من خلال دراسة قدّمها، أوضح فيها أن ما يفوق الخمسة و السبعين بالمائة (75%) من المصطلحات الباسكية لها أصول لاتينية و يونانية.[1]

فيما يخص تداولها، تعتبر الأوسكارا لغة التعامل الأساس بين سكان منطقة الباسك منذ القدم، أكثر من ذلك فهي تثير لدى الباسكيين مشاعر الانتماء الواحد و الهوية المشتركة. لكن بالعودة إلى وضعها في منطقة الباسك، نجد أنها قد عانت العديد من المدّ و الجزر عندما يتعلق الأمر باستعمالها و استمراريتها.[2] سيما أن غياب تقليد مكتوب و نموذج رسمي لها، فضلا على تعدد اللهجات المحلية التي تختلف من منطقة لأخرى و حتى داخل المنطقة الواحدة، جعلها تتراجع لصالح الإسبانية خاصة في المجالين التجاري و السّياسي، في حين ظلت هي مرتبطة بالعلاقات اليومية الشفوية بين النّاس أو بين هؤلاء و السّلطات التقليدية المحلية.

كان لا بد من انتظار سنوات الخمسنيات و حتى الستينات حتى يوضع منهج و نموذج لغوي موحد و جامع للغة الباسكية، أطلق عليه أوسكارا باتوا (Euskara Batua) أو ما يعني اللغة الباسكية الواحدة، ذلك أنه و منذ سنة 1913 أجبر الباسكيون على معرفة الإسبانية و التحكم فيها كشرط لا مناص منه للترشح للمناصب الإدارية، زيادة على هذا لم تكن الوثائق الرسمية الخاصة بالمواطنين تحرر بغير الإسبانية، بل و تمّ إصدار تعليمات تمنع على المعلمين و الأساتذة استعمال اللغة الباسكية في الأقسام و المدارس. أمام هذا الوضع و كرد فعل من طرفها، حاولت الطبقة البرجوازية الباسكية التي وفقت في الانخراط في المجتمع الاسباني، و حصلت فيه على بعض الوظائف الإدارية المحلية، المحافظة قدر المستطاع على تواتر استعمال هذه اللغة و لو بشكل سري.

---

[1] Loyer, B., Op.cit., p.164.

[2] Montès, J.: « L'Imbroglio Basque: Affrontement des Logiques et Multiplicité des Acteurs», le Banquet, 2004, pp.01-08, p.03.

استمرت الأوضاع في التأزم مع بداية و طيلة فترة حكم **فرانسيسكو** فرانكو **(Francisco Franco)** (1939-1975)، هذا الأخير الذي رأى للمسألة اللغوية تداعيات سياسية. ومن هنا وجدت منطقة الباسك نفسها في ظل سياسة متشددة فرضتها الفترة الدكتاتورية، و التي مست مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية اللغوية، حيث منع استعمال الأوسكارا في الأماكن العمومية و الإدارية و أقصيت تماما من المنظومة التعليمية.[1] بل وصل الأمر حدّ منع تسجيل الأسماء الباسكية في السّجل المدني و هذا في محاولة لاجتثاث أي ارتباط بين الشعب الباسكي و جذوره اللغوية، أو بمعنى آخر الهوياتية. و لم توجد في هذه الفترة غير بعض المحاولات البسيطة و المعدودة بقيادة بعض الرواد كالأب **لارامودي (Larramedi)** الذي حرّر أول معجم ثلاثي اللغة بالإسبانية، الباسكية و اللاتينية، إلى جانب بعض الكتب الأخرى عن الإعراب و الشعر و بعض النصوص الدينية المترجمة إلى الأوسكارا.

الفرع الثاني: الأوسكارا و تدعيم الهوية الوطنية الباسكية

لا يوجد مصطلح واحد باللغة الباسكية للتعبير عمّن هو شخص باسكي و المصطلح الوحيد المستعمل للحديث عن عضو في مجتمع الباسك هو كلمة (Euskaldum) و التي تعني "الشخص المتحدث بلغة الباسك"،[2] من هنا يظهر جليا كيف أنّ اللغة الباسكية ظلت هي عنصر التمييز بين الباسكيين و غيرهم. تماشيا مع هذه القناعة، توجهت رغبة الوطنيين الأوائل من الباسكيين إلى الإبقاء على الأوسكارا كلغة منعزلة و مقتصرة على الشعب الباسكي فقط دون غيره، من هؤلاء يمكن ذكر **سابينو أرانا (Sabino Arana)**[3] الذي يرى أنّ أهم ما يجب الحفاظ عليه لدى شعب

---

[1] Conversi, D.: « Langue ou Race?: The Choice of Core Values in The Development of Catalan and Basque Nationalisms », Ethnic and Racial Studies, Vol.13, N°.01, January 1990, pp.51-69, p.58.

[2] Jokinn, N., Op.cit., p.32.

[3] **سابينو أرانا** (1865-1903) كاتب، مفكر و قائد سياسي باسكي ومؤسس الحزب الوطني الباسكي، يعتبر الأب الروحي للوطنية الباسكية، حيث يقوم فكره على المطالبة بالفصل الراديكالي بين الشعب الباسكي و الإسباني و العمل لأجل تحقيق الاستقلال الوطني، و ذلك من منطلق أن الشعب الباسكي شعب نقي و أي اختلاط له بالشعب الإسباني سيشوهه.

الباسك هو عرقهم النقي المتميز عن الآخرين، و هو الأمر الذي لا يتم إلا بالحفاظ على لغتهم.[1] و عليه فقد رفض أن يتعلم المهاجرون القادمون الأوسكارا، و جعل هذه اللغة هي شارة الدّخول لمجتمع الوطنيين الباسكيين، في مقابل اعتبار الإسبانية و الفرنسية لغة لغير الوطنيين. لقد قامت نظرته على تفضيل وجود باسكيين حقيقيين يتقنون الإسبانية على أن يتعلم القادمون إلى المناطق الباسكية الأوسكارا.[2]

أكثر من كونها حجة وطنية و نقطة يدافع عنها للحفاظ على الهوية، شكلت الأوسكارا رمزا للالتحام و التميز الباسكي، و حقيقة يُحتج بها للتأكيد على اختلاف الباسكيين عن الإسبان و أحقيتهم بدولة مستقلة، و ما زاد من التمسك باللغة الباسكية هو كم الاضطهاد الذي تعرضت له هذه اللغة. حيث رأى الوطنيون الباسكيون في تراجع و تقييد استعمالهم للغتهم تعدّيا على شخصيتهم و على هويتهم الذاتية، و اتضح لهم أن السّياسات القمعية المنتهجة تهدد مستقبل الأجيال القادمة، و تجتثهم عن الغاية الأولى و المطلب الشرعي في نظر الباسكيين الوطنيين. رؤية ترجمتها مطالب الحركة الإنفصالية الباسكية إبتا مع بداية الستينات و التي اعتبرت اللغة كمؤشر مفتاحي للهوية الجماعية لدى شعب الباسك.

من منطلق أن الحفاظ على استمرار استعمال الأوسكارا هو حفاظ على خصوصية و تميز هوية الباسكيين، فقد انطلقت في السّنوات الأخيرة لحكم **فرانكو** مسيرة قادها الوطنيون الباسكيون، و تعززت هذه الإنطلاقة بعد وفاة هذا الأخير، أين وجدت الحركة الوطنية الباسكية نافذة لإعادة الاعتبار للأوسكارا في حملة تهدف بالدّرجة الأولى للحفاظ على الهوية الوطنية، حيث سمحت سنوات الستينات و السبعينات بإطلاق المشاريع التالية:

أولا: إنشاء مدارس الباسكية (les Ikastolas)

تقدم هذه المدارس الدّروس باللغة الباسكية، و ترجع بوادرها الأولى إلى سنة 1917 حيث أنشأت بطريقة سرّية من طرف الآباء بمنطقة بيسكاي و قيبوثكوا، الذين قرروا تولي مسألة تعليم أبنائهم

[1] Azurmendi M., Bidart P., « Violence et Identité en Pays Basque », Anthologie Française, vol.30, N°.02, 2000, pp.283-292, p.285.

[2] Loyer, B., Op.cit., p.167.

بأنفسهم، يدفعهم في ذلك التخوف من المناهج التعليمية المنتهجة آنذاك و التي تعمل على إقصاء الأوسكارا بالكامل، فضلا عن تخوفهم من التأثير على شخصية أطفالهم و على تقاليد و خصوصيات المجتمع الباسكي. ضمت الأقسام في البداية ما يقل عن عشرة (10) تلاميذ، و كانت الدّروس تقدم بطريقة سرّية في بيوت المتطوعين و من طرف بعض الأساتذة و كبار السّن و هذا لمدة ساعتين يوميا، يتم فيها تلقين الأطفال القيم و الأسس المتعلقة بالباسك و بخصوصياته فضلا عن قيم المساواة و العدالة الاجتماعية، كل هذا في ظل مناخ تطغى عليه الصبغة الكاثوليكية و الحفاظية.

مع سنة 1960، بدأت هذه المدارس في التوسع و الانتشار حيث فاق عدد التلاميذ في البعض منها المئاتين (200) تلميذا، سيما بعد حصولها على دعم الكنيسة التي وفرت لها المقرات للتدريس و دعمتها بالسّلطة الرمزية اللازمة للقيام بمهامها. و عكس ما كان متوقعا، فقد استمرت هذه المدارس بعد وفاة الدكتاتور **فرانكو**، ففي سنة 1973 صُنفت هذه المدارس على أنها مراكز خاصة من طرف وزارة التربية بمدريد، و بدأت مع سنة 1975 في الحصول على الدعم المالي من ذات الوزارة. ليتم بعدها المصادقة من طرف البرلمان بمنطقة الباسك ذات الحكم الذاتي على إنشاء المعهد الباسكي الذي يشرف على هذه المدارس (Institut Basque des Ikastolas) و هو جهاز مستقل تابع للمديرية الجهوية للتربية.

بمجيء سنوات التسعينات بلغ عدد هذه المدارس مائة و سبعة و عشرون (127) من مجموع ألف و مائة و ستة و عشرين (1126) مدرسة متواجدة بمنطقة الباسك ذات الحكم الذاتي، و هي موزعة كالتالي خمسة عشر(15) مدرسة بألافا، ثلاثة و خمسون (53) ببيسكاي و تسعة و خمسون (59) مدرسة بقيبوثكوا، تضم أكثر من أربعة عشر (14%) من التلاميذ المتمدرسين.[1]

[1] Loyer, B., Op.cit., p.172.

ثانيا: التعليم و الإدارة:

منذ حصول منطقة الباسك على الحكم الذاتي، أصبحت الأوسكارا لغة وطنية إلى جانب الإسبانية، [1] و شرع في وضع العديد من القوانين التي تهدف إلى تقوية مكانتها في المجتمع الباسكي، من ذلك قانون 1982 الذي يفرض التعليم باللغتين الإسبانية و الباسكية على حد سواء. ليقترح عقب هذا ثلاثة نماذج أساسية، يعود فيها الإختيار للأولياء حول النموذج المفضل لتعليم أبنائهم: [2]

- أن يكون التعليم بالإسبانية و تدرس الأوسكارا على أنها منهج و مادة من المواد الأخرى.
- أن يكون التعليم بالأوسكارا و تدرس الإسبانية على أنها مادة من ضمن المواد الأخرى.
- ثنائية اللغة بحيث تدرس بعض المواد بالإسبانية و أخرى بالأوسكارا.

كذلك فقد جاء القانون الجهوي لسنة 1989 الخاص بتطبيع الأوسكارا ليكرس إجبارية تحكم و اتقان الموظفين للغة الباسكية، كما حدّد مستويات معينة لاتقان الأوسكارا يجب أن تتوفر في المترشحين للوظائف الإدارية. إلى جانب هذا تم برمجة تربصات تكوينية لما يقارب التسعة آلاف (9000) من مجموع ستة و عشرين ألف (26000) موظف، و كان من نتائج هذه الحملة أن ما يقارب الثلاثة و الأربعين بالمائة (43 %) من الموظفين حسنوا مستوياتهم. [3]

لقد كان لهذه السّياسية أثرها على إعادة تجذير اللغة الباسكية و تعميم استعمالها، و يظهر ذلك جليا بالنّظر إلى الإحصائيات التي تقول أنه و في وسط الثمانينات (1985ـ 1986) لم يتعدى الذين يدرسون بالباسكية حوالي السبعة و العشرين بالمائة (27%) في الأطوار التعليمية الأولى، وأحد عشر بالمائة (11%) في الثانويات، في حين أنه و مع سنة 1995 إلى 1996 نجد سبعة و ثلاثين (37%) من الأطفال بين ثلاثة (03) إلى أربعة عشر(14) سنة حصلوا تعليمهم باللغة الباسكية،

[1] Joseba, A., « Langue, Territoire et Etat-Nation dans le Cas du Pays Basques », Hérodote-Revue, Vol.05, N°.105, 2002, pp.129-133, p.129.

[2] Herreras, J. C., « 20 Ans de la Normalisation Linguistique en Espagne », Linguistique, Vol.34, N°.04, 1998, pp.49-59, p.51.

[3] Loyer, B., Op.cit., p.176.

ثمانية و عشرون بالمائة (28%) منهم كانوا ثنائي اللغة، مقابل ثلاثة و ثلاثين بالمائة (33%) درسوا بالإسبانية.[1]

ثالثا: تعليم الكبار:

لأن الباسكيين من كبار السن الذين عايشوا فترة حكم **فرانكو**، تعرضوا لمحاولة اجتثاث حقيقية للغتهم، فقد عملت الحكومة الباسكية منذ تنصيبها على إحداث العديد من الآليات التي تساهم في تعليم هذه الفئة من المجتمع. من ذلك إنشاء المعهد الحكومي الباسكي في سنة 1983 و الذي يقدم دروسا خصوصية، بحجم ساعاتي يفوق الألف و خمسمائة (1500) ساعة تعليمية، أي ما يعادل سنتين لكل طالب.

تميز هذا المعهد ببعده الإيديولوجي، إذ طالما كرس منهج الوطنيين في التعليم مركزا على مقومات الهوية الباسكية و مؤكدا على خصوصيات المجتمع الباسكي، في وقت تزايدت فيه المطالب بالاستقلال النهائي لمنطقة الباسك. و لعلّ هذا ما مهد فيما بعد إلى إنشاء مدارس خصوصية أخرى حاولت حصر تعليم الأوسكارا في الشق الثقافي بعيدا عن كل الرهانات السياسية.

طالت هذه السّياسة اللغوية القائمة على تطبيع الأوسكارا في مقابل اللغة الإسبانية مجالي النشر و الإعلام أيضا، و ذلك من خلال التسهيلات التي اعتمدت و التي أعطت ثمارها في عشريتين من الزمن، فبعد أن كان عدد الإصدارات باللغة الباسكية لا يتعدى الستة و ثمانين (86) كتاب في 1970، فاق في سنة 1996 الألف و تسعين (1090) كتاب.[2] إلى جانب هذا، منحت العديد المعونات التقنية للجمعيات التي تهتم بترقية استعمال الأوسكارا، فضلا عن مبادرات أخرى كإقامة المخيمات الصيفية و تنظيم الرحلات التي لا يستعمل فيها إلا اللغة الباسكية، و التي ساهمت جميعا في تنمية حسّ المسؤولية لدى الباسكيين اتجاه لغتهم و منه مبعث قوة لدى الوطنيين في كفاحهم.

أفرزت هذه السّياسات المنتهجة نتائجها المرجاة في منطقة الباسك ذات الحكم الذاتي، فحسب احصائيات قدمتها الحكومة الباسكية في بداية الثمانينات جاء فيها أن أربعة و ستون بالمائة (64%)

[1] Herreras, J. C., Op.cit., p.50.

[2] Herreras, J. C., Op.cit., p.55.

من الباسكيين لا يعرفون مطلقا الأوسكارا، لينخفض هذا الرقم إلى ثلاثة و خمسين بالمائة (53%) مع سنة 1991. [1] في إحصاء آخر قدم في سنة 1997، جاء فيه أن خمسة و ثلاثون بالمائة (35%) من الباسكيين يفهمون الأوسكارا بشكل جيد أو مثالي، لكن فقط ثمانية و عشرون بالمائة (28%) منهم يتحدثونها بطلاقة.

أمّا عن توزيع هذه النسب فهو يختلف حسب السن و المقاطعات الإدارية للإقليم ذاته، حيث نجد سبعة و أربعين بالمائة (47%) في قيبوثكوا، اثنان و عشرون بالمائة (22%) في بيسكاي و ثلاثة عشر بالمائة (13%) في ألافا. أمّا إذا أخذنا متغير السن بعين الاعتبار، فإننا نجد أربعة و عشرون بالمائة (24%) من هؤلاء يتجاوزون الستين من العمر، في حين أربعة و أربعون بالمائة (44%) منهم بين خمسة عشر (15) و أربعة و عشرون (24) سنة. [2]

إن تبرير ظهور هذه النسب بهذا الشكل راجع لسببن أساسين الأول متعلق بالمقاطعات الإدارية في حدّ ذاتها و مدى إيلائها من الأهمية لتعليم الأوسكارا، و الثاني أن ارتفاع نسبة المتمكنين من فهم و تكلم الأوسكارا عند صغار السن تفسره السياسات التعليمية التي عايشها هؤلاء مقارنة بالجيل الذي سبقهم، و الذي لم تتوفر لديه سبل تعلم الأوسكارا في ظل التشديد اللغوي المتبع من طرف حكومة **فرانكو**.

مما سبق، يتضح لنا أن الأوسكارا كلغة مشتركة بين شعب الباسك، جامعة لتقاليده، قيمه و آدابه و قادرة على الحفاظ على هويته قد تعرضت لأعوام طويلة للتهميش و الإهمال. إمّا لأسباب متعلقة بها كغياب قواعد موحدة تخصها، [3] أو نتيجة لسياسات مقصودة عانت منها المنطقة. لكن هذا الوضع بدأ في التغير بفضل كفاح الوطنيين الباسكيين و تبلور الأيديولوجية الوطنية، الذين رأوا في الأوسكارا أداة و غاية للدفاع عن الهوية الباسكية و المطالبة بالاستقلال الوطني. أبعد من ذلك، فقد ذهب الكثيرون إلى تبرير ظهور التيار الراديكالي في منطقة الباسك بالخصائص و

[1] Izquierdo, J. M. : **La Question Basque**, Bruxelles, Belgique, SNEL imprimeries, 2000, p.48.

[2] Chapman, S., Op.cit., p.07.

3 Heraud, G., Op.cit, 242.

المرتكزات الهوياتية و المستندة أساسا إلى عامل اللغة، و هو ما يظهر في مطالب حركة إيتا التي تنادي بقيام دولة باسك مستقلة و أحادية اللغة.[1]

المطلب الثاني: الإقليم التاريخي كمرتكز للهوية الباسكية:

من خصائص الإقليم أنه تركيبة بنائية تراكمية تتشكل عبر مسار تاريخي، قابلة للتغيير، للزوال و إعادة التشكيل و غير ثابتة في الزمان، و هو على خصائصه هذه يظل الإطار الضروري لتجسيد الاستقلال السياسي في ظل منظومة دولية تقر بالدولة الأمة كأهم فاعل في العلاقات الدولية. بدورها تعني الهوية الإقليمية رغبة الأفراد في تعريف أنفسهم في إقليم معين، يعتقدون - عن وعي - أنه يخصهم دون غيرهم و أنه وحدة أساسية لحماية، بلورة و ترسيخ هويتهم.[2]

فيما يخص المسألة الباسكية، تؤكد الكتب التاريخية أن لشعب الباسك تاريخا مشتركا يرجع إلى قرون خلت، و هذا التاريخ المشترك قد عاشوه في حدود إقليم معين، يطلقون عليه اسم "إقليم دولة الباسك".

لكن بالعودة إلى الواقع يظهر جليا أن مفهوم الهوية الإقليمية لدى الباسكيين يأخذا بعدا روحيا أكثر منه واقعيا، تتأكد هذه المقولة إذا ما نظرنا في مطالب الوطنيين الباسكيين و على رأسهم الحركة الانفصالية إيتا، التي ترى بأن الهوية الباسكية المتميزة لا بد و أن تعزز بهوية إقليمية يمارس في إطارها كل نشاط سياسي و سيادي. لكن في ذات الوقت لا يسع إلا الإقرار أن الأراضي التي يطالب بها الباسكيون الوطنيون، منقسمة بين دولتين و حتى داخل الدولة الواحدة إلى مجتمعات مستقلة ذاتيا. في ذات الوقت لا يجب إغفال الموقف الذي يتبناه الباسكيون من غير الوطنيين، على غرار الحزب المعادي للوطنية (le Parti Anti-Nationale)، الذين يدافعون بشدة على فكرة أن الدولة الإسبانية تمتد حتى جبال البينيريس ضامة بذلك كل الأراضي الباسكية.

---

1 Izquierdo, J.M, Op.cit., p.50.

2 Yuves, G. : « Identité Territoriale: l'Ambigüité d'un Concept Géographique », l'Espace Géographique, Vol.35, N°.04, 2006, pp.291-297, p.297.

الفرع الأول: ترابطية الإقليم التاريخي و الحق التاريخي الباسكي :

تتكون الأوسكادي (Euskadi) أو (Euskal Herria) و التي تعني "أرض الباسك" من مجموع الأراضي التي انتمت تاريخيا إلى دولة الباسك بغض النظر عن التقسيم القائم حاليا، و التي حددتها معاهدة جيرو دو بيدرو دو أكسولار (Gero de Pedro de Axular) لسنة 1643 في سبعة مقاطعات أساسية.[1]

في هذا الإطار، يرفض الكثير من الباسكيين استعمال كلمة "مقاطعة" على أساس أنها كُرست من طرف إسبانيا منذ 1833 بهدف مجانسة و تركيز الإدارة الإسبانية،[2] و هذا في محاولة للجعل من إسبانيا دولة- أمة كنظيراتها من الدّول الأوروبية. في مقابل هذا، يفضل الباسكيون مصطلح "الأرض التاريخية" للتعبير عن مجموع الأراضي التي قطنها الباسكيون و تكلموا فيها بالأوسكارا، و التي كانت تسير من طرف المجالس التقليدية المنتخبة محليا.

يتكون الإقليم التاريخي الباسكي من:

أولا: الأقاليم التابعة للدّولة الإسبانية

- **بيسكاي**

يرجع ظهورها إلى القرن الثالث عشر، أين تشكلت بحدود مشابهة لما هي عليه اليوم لكنها كانت مقسمة إلى العديد من الأجزاء، حيث لكل منها تقاليدها الخاصة و سلطاتها التقليدية التي تحكمها و لم تندمج تحت ظل سلطة واحدة حتى القرن السادس عشر، يحكمها في ذلك العرف الذي كان محترما من طرف ملك قشتالة، إذ كانت العلاقة بين مملكة قشتالة[3] و بيسكاي لا تنطوي

---

[1] انظر ملحق رقم 03.

[2] Loyer, B., Op.cit., p.19.

[3] واحدة من ممالك القرون الوسطى و هي أحد أجزاء مملكة ليون في الشمال الغربي من شبه الجزيرة الإيبيرية، برزت ككيان مستقل في القرن التاسع للميلاد، لغتها هي القشتالية التي أصبحت تعرف فيما بعد بالإسبانية.

على أي حق مادي لصالح المملكة، ولم تدخل بيسكاي تحت حكم ملك قشتالة حتى 1379.[1] لكن وفق طرح الوطنيين الباسكيين فإن طاعة سكان بيسكاي للملك كانت مبررة بالولاء لشخصه على أساس صلة القربى و الوراثة، لا على أساس الولاء للملكة القشتالية في حد ذاتها.

- **قيبوثكوا**

نشأتها كوحدة سياسية كانت بالتزامن مع بيسكاي، حيث أنها كانت منقسمة إلى العديد من الأجزاء لكل منها عرفها الخاص، لكن الحروب التي نشأت بين النبلاء حول الملكية في كل من ألافا، نافارا و المناطق الباسكية في فرنسا، دفع بها إلى التكتل للدّفاع عن نفسها و هو الأمر الذي تم في سنة 1379. ثم مع مجيء عام 1463 ظهرت قيبوثكوا كوحدة قانونية و إدارية قائمة و مستقلة بذاتها.[2]

- **ألافا**

مع بداية القرن العاشر كان إقليم ألافا ممتدا حتى بيسكاي و الشمال الغربي لقيبوثكوا، لكنه تقلص مع الوقت نتيجة عجزه على الحفاظ على النفوذ و السيطرة على هذه المناطق. و مع بداية القرن الحادي عشر (11) انضمت ألافا إلى مملكة نافارا، لكن نتيجة الحروب التي جمعت بين مملكة نافارا و المملكة القشتالية (1076-1127) وجد هذا الإقليم نفسه منقسما بين المملكتين لأكثر من خمسين (50) سنة.

في هذا الشأن، يذهب المؤرخون الباسكيون إلى اعتبار أن انطواء ألافا و بعض الأجزاء من قيبوثكوا تحت لواء المملكة النافارية لم يكن أبدا متناقضا مع استقلالها لأن هذه الأخيرة هي جزء من أرض الباسك، بل إن ذلك الوضع يعبر عن المعنى الحقيقي للوحدة الإقليمية الباسكية.

هذه الأراضي الثلاثة تشكل اليوم منطقة الباسك ذات الحكم الذاتي الموجودة في الدّولة الإسبانية.

---

[1] Veyrin, P. : « La légende dans l'Histoire des Basques », Eusko Ikaskuntza, Vol.15, N°.03, 2003, pp.383-391, p.387.

[2] Veyrin, P., Ibid, p.390.

- **نافارا**

اعتبرت واحدة من أهم المماليك المسيحية ، تشكلت في القرن الثامن و تم ضمها إلى مملكة قشتالة في 1515 لكنها ظلت متمتعة بحكم ذاتي كبير.[1] ثم خلال العصور الوسطى، قرر ملك نافارا فتح أبواب المملكة أمام المهاجرين وهذا بغاية إقامة مدن جديدة، لكنه ظل يميز بين مدن النفاريين في الشمال بلغتهم الأوسكارية، و بين المدن التي يسكنها المهاجرون الأجانب الذين يتكلمون الرومانية. لقد ظلت ألافا جزءا من هذه المملكة لمدة مائتين و ثلاثة و ثلاثون (233) سنة، أما قيبوثكوا فلمدة مائتين و تسعة و ستون (269) سنة و لابورد الموجود اليوم بفرنسا لمدة ثلاثمائة و ثلاثين (330) سنة.[2]

جاء في الكتب التاريخية أن أول ملك نصب على مملكة نافارا كان باسكيا و قد سعى إلى الانفصال النهائي عن إسبانيا و لم شمل الأقاليم التي تتحدث الأوسكارية و هذه الوضعية التاريخية هي نقطة الانطلاق في المطالب الوطنية الباسكية، مؤكدين على أن أية مفاوضات مع إسبانيا يجب أن تنطلق من وضعية نافارا و باقي المناطق الباسكية لما قبل سنة 1512.[3]

ثانيا: الأقاليم التابعة للدولة الفرنسية

تتكون من ثلاثة أقاليم أساسية: لابورد، صول و نافارا السفلى، و التي على الرغم من انفصالها عن إقليم الباسك الجنوبي بواحدة من أقدم الحدود الأوروبية، إلا أنها ظلت تشكل جزءا من إقليم المملكة النافارية لأكثر من قرن كامل.

حول هذه النقطة يقع التعارض بين المؤرخين الفرنسيين من ذوي التوجه الوحدوي الفرنسي و غيرهم من أصحاب الانتماء الباسكي، حيث يرى أصحاب الرأي الأول أن هذه الأقاليم الثلاثة اختارت إراديا الإنضمام إلى فرنسا، في حين يؤكد الوطنيون الباسكيون على رفض سكان هذه المناطق

[1] Loyer, B., Op.cit., p.38.

[2] Larrea, J. J.: **La Navarre : Peuplement et Société**, Bruxelles, Belgique, Boek imprimerie, 1998, p.25.

[3] Larrea, J. J., Ibid, 118.

لذلك [1] منذ قرون خلت و حتى مجيء الثورة الفرنسية، حيث صوتوا لمواصلة العمل بالعرف الخاص بهم، كما رفعوا طلبات عدة عقب احتلال نابليون لمنطقة الباسك في سنة 1808، عبروا فيها عن رغبتهم في إقامة دولة مستقلة تضم كل الأراضي الباسكية الفرنسية و الإسبانية، و تكون بالمقابل موالية لفرنسا. [2]

انطلاقا من قدم التواجد التاريخي لشعب الباسك في هذه الأقاليم و انتمائهم الطويل إلى مملكة واحدة كانت تجمعهم، فضلا عن وعيهم منذ القدم بخصوصياتهم الثقافية، اللغوية و تبلور مطالبهم الإقليمية الوطنية، يؤكد الباسكيون الوطنيون أن أرضهم في واقع الأمر تتكون من مجموع الأراضي السالفة الذكر و التي يعبر عنها ب "4+3 =1 " أو ما يصطلح عليه بالسبعة المشكلة لواحد [3] و المتمثلة في مجموع الأقاليم الأربعة الموجودة في إسبانيا يضاف إليها الثلاثة التابعة لفرنسا، و التي يفترض أنها تشكل دولة باسك موحدة، مستقلة في إقليمها و محافظة على خصوصيتها الهوياتية.

الفرع الثاني: الإقليم التاريخي في المطالب الهوياتية الباسكية

لقد قاد مفهوم الإقليم التاريخي إلى استعمال مبدأ الحق التاريخي للمطالبة بحق الباسكيين في استعادة أراضيهم، و منه الحفاظ على خصوصية هويتهم مختلفة عن الآخرين، حيث مع مجيء سنوات الستينات و انتشار الإيديولوجية الوطنية لم تعد العضوية في مجتمع الباسك مقرونة بالتاريخ، العرق أو الثقافة و إنما نتيجة للمطالبة بالعيش في "الأرض الأم"، و الرغبة في تعريف الذات انطلاقا من الإقليم.

إن المحاولات الأولى لربط الهوية الباسكية بالإقليم تعود إلى **سابينو أرانا**، هذا الأخير يُعتبر أول من وضع ايديولوجية وطنية تنادي بإعادة بناء دولة مستقلة و تشكيل إقليم باسكي وطني متميز عن

[1] Chaussier, J. D.: **Quel territoire Pour le Pays Basque**, France Paris, l'Harmattan, 1996, p.120.

[2] Chaussier, J. D., Ibid, p.156.

[3] Jikinen, N., Op.cit., p.24.

دولتي فرنسا و إسبانيا، لكن التحرك الفعلي ورفع مستوى هذه المطالبات إلى حدّ استعمال العنف لم يتحقق إلا بظهور الحركة الانفصالية الباسكية إيتا.[1]

أبعد من ذلك، يذهب الدارسون إلى القول أنّ النزاع الباسكي في أساسه تشكل عندما تطورت المطالب الهوياتية لشعب الباسك إلى مطالب إقليمية، فعلى طول القرن الثامن عشر حاول الباسكيون الدّفاع عن تقاليدهم السّياسية و سلطتهم المحلية لكنهم لم يربطوا ذلك بأية مطالب استقلالية، كما لم يعلنوا عن رفضهم البقاء مع إسبانيا صراحة حتى القرن التاسع عشر. لكن بمجرد بداية تعالي الأصوات بتحقيق الاستقلال في إقليم الباسك من طرف الوطنيين الانفصاليين، لم يكن الأمر يقتصر في نظر هؤلاء على المقاطعات الإسبانية الثلاثة ذات الحكم الذاتي و إنما نافارا أيضا، هذه الأخيرة التي يعتبرونها قلب دولتهم بالنظر إلى العديد من الأسباب اللغوية، الأنثروبولوجية و طبعا التاريخية. ذلك أن نفارا كانت هي عاصمة المملكة الباسكية خلال القرن الحادي عشر و كانت ممتدة على طول الأراضي الباسكية، و عليه فهي تشكل الدّولة في معناها السياسي.[2]

رؤية يساندها الوطنيون الباسكيون الموجودون في البرلمان النفاري المقدر عددهم في سنة 1993 بخمسة عشر بالمائة (15%) من مجموع البرلمانيين، لكن في مقابل هؤلاء لا يمكن إلا الاعتراف أن غالبية الشعب في نافارا لا يرون في إقليمهم مملكة باسكية و إنما إسبانية. لهذا السبب فقد جاء التصويت إيجابيا في سنة 1982، حيث قرر النافاريون الحصول على الحكم الذاتي بدل الإندماج مع منطقة الباسك.[3]

في نفس المعنى، فإنّ المطالب الباسكية المنادية بربط الإقليم التاريخي بالهوية الباسكية و بمطالب الاستقلال و الانفصال، تزداد صعوبة عندما يتعلق الأمر بالأراضي الباسكية الموجودة في فرنسا. لأنه و على العكس من إسبانيا، تظهر فرنسا على أنها مثال للدّولة الأمة، محددة الحدود بدقة و صارمة

---

[1] Izquierdo, J.M, Op.cit, p.86.

[2] ———, « Navarre, Problème et Solution, c'est l'État Européen des Basques », (disponible sur le cite web: http://nabarra.eu/wp-content/uploads.pdf), (consulté le 12/06/2012, 09H56).

[3] Jaurégui berry, F. : « Désir d'Identité et Revendications Institutionnelle en Pays Basque Français », Iura Vasconie, Université de Pau et de Pays de l'Adour, N°.07, Juillet 2010, pp.161-173, p.169.

فيما يتعلق بتناول مسائل الأقليات بها.[1] أكثر من ذلك، فعلى عكس الباسكيين في إسبانيا، كان غالبية الباسكيين الفرنسيين - في البدايات الأولى للمطالبات الوطنية باستقلال الأقاليم الباسكية - أكثر ميولا للبقاء في ظل الدّولة الفرنسية. و هو موقف لم يتغير حتى سنوات التسعينات، إذ تظهر الإحصائيات المقدمة أن نسبة المواطنين الباسكيين في فرنسا الذين عبروا عن رغبتهم في إقامة مقاطعة لمنطقة الباسك قد انتقل من واحد و عشرين بالمائة (21%) في سنة 1993، إلى أربعة و ستين بالمائة (64%) في 1999، و منه إلى ستة و ستين بالمائة (66%) في سنة 2000.[2]

هذه الصعوبات الواقعية زاد من حدتها صعوبات أكاديمية فقهية أخرى، ذلك أن غالبية الذين عالجوا مسألة الاقليم التاريخي فيما يخص الشأن الباسكي تناولوه بالكثير من الإنتقاد، من هؤلاء يمكننا ذكر **ميشال كاهن (Michel Kahen)** الذي يرى أن مفهوم الإقليم التاريخي صعب التحديد إن لم يكن مستحيلا، سيّما بالنسبة لإقليم عايش العديد من التغيرات الجغرافية و التاريخية. و حاول بدل هذا طرح مقاربة أخرى لحل المسألة الباسكية، تركز على مفهوم جديد هو التعريف الثقافي الذاتي، بمعنى أن تحديد الإقليم الذي ينتمي لدولة الباسك يجب أن يرتبط بحق الإختيار لدى الباسكيين، و رغبة هؤلاء بين أن يكونوا تحت لواء وحدة دولية واحدة تجمعهم، و بين أن يظلوا منطلين تحت راية الدّول التي ينتمون إليها،[3] و هو وفق هذا الطرح يعطي الأولوية للممارسة الاجتماعية على الأحقية التاريخية.

إن عرض هذه الطروحات و المواقف لم يكن ليؤثر على مفهمة الهوية لدى الإنفصاليين الباسكيين، و لا على حقيقة أن التاريخ يحدد الإقليم الباسكي في سبعة مقاطعات أساسية. نتيجة لهذا فهم يستندون إلى الهوية الإقليمية المرتبطة بالإقليم التاريخي لتفسير رفضهم لنظام الحكم الذاتي الذي نالته المقاطعات الباسكية الثلاثة سنة 1979، و مبررهم في ذلك أنّ الحق التاريخي الذي بموجبه يتكرس الحصول على الإقليم، يفترض بصفة ضرورية الحصول على السّيادة أو ما يعرف بشرعية

[1] Jasnot, P. E. : « Pays Basque : Rejet National et Désir d'Unité Régionale », (disponible sur le site web : http://www.penserlespace.com/geographie-regionale/pays-basque-rejet-national-et-desir-dunite-regionale/), (consulté le 23/09/2012, 00H15).

[2] Jaurégui berry, F., Op.cit., p.166.

[3] Cahen, M. : « Identité et Territoire, Etre d'Ici ou d'Ailleurs », Institut Culturel Basque, 2002, pp.01-11, p.05.

الدّولة داخليا و خارجيا. في حين أنّ الحكم الذاتي يعطي الشرعية للاستغلال اللاّعادل إقليميا من طرف الدّولة المسيطرة متمثلة في إسبانيا، و بالتالي لانتهاك الحقوق الاجتماعية، الثقافية و السياسية للباسكيين.

بدورهم الكتاب الوطنيون الباسكيون يرون في الإقليم التاريخي معطى يسمح بالمطالبة و الدفاع عن الهوية الوطنية، في هذا الإطار يتحدث المؤرخ التاريخي **مانيكس قوهنت (Manex Goyhent)** في كتابه "التاريخ العام لبلاد الباسك"، في الفصل المعنون ب "هل من وجود للباسك؟"، عن كون المجتمع الباسكي مجتمعا وحدوي المصير، ذلك أنه و على الرّغم من التوزيع المتباين لشعبه إلا أنهم يشتركون جميعا في مجموعة من الخصائص الثابتة نسبيا، و التي لا يمكن الحفاظ عليها إلا في ظل إقليم موحد. يشاطره في هذا الرأي **جون لويس دافون (Jean Louis Davant)** الذي يتناول مبدأ الإقليمية كتمثيل حتمي لدولة الباسك، رافضا أي شكل للدّولة مخالف لذلك الذي يضم المقاطعات الباسكية السّبعة.

المبحث الثاني: المحددات الموضوعية المعززة للإنتماء الهوياتي الباسكي

إن الهوية في مفهومها الذاتي القائم على مجموعة من الخصائص اللغوية، الدينية و التاريخية أو أي شكل من الروابط التي تشكل حلقة الوصل بين المجموعات من جهة، و تميزها عن غيرها من جهة أخرى، لا تؤدي بالضرورة إلى بلورة مطالب إنفصالية أو استقلالية راديكالية. يتأكد ذلك إذا ما أخذنا أمثلة العديد من الدّول التى تتعدد الهويات داخلها و لكنها في ذات الوقت تعيش بانسجام نسبي حتى لا نقول أنه تام.

من هذا المنطلق، بدا من الضروري محاولة تجاوز التركيبة الذاتية التي تظهر عليها الخصائص الهوياتية لدى الأقلية الباسكية، إلى البحث في مختلف العوامل و الفواعل التي انتقلت بهذا الإنتماء الهوياتي في شكله الثقافي، إلى مستوى آخر سياسي مترجما بمطالب استقلالية، ستؤدي في وقت لاحق إلى تبني العنف لتحقيق مآربها.

تتمثل هذه العوامل أساسا - في الحالة الباسكية - في تأثير المنظومة المؤسساتية السّياسية، الاقتصادية و الثقافية لفترة الدكتاتورية الإسبانية، و هو ما سنتناوله في مطلب أول. ثم الدّور الذي لعبته التعبئة الكنيسية و الحركة الوطنية في إخراج هذه الهوية وفق نمط معين، ما مهد فيما بعد لظهور حركة إيتا و هو ما سيعرض في مطلب ثاني.

المطلب الأول: تأثير النظام الدكتاتوري على بلورة الانتماء الهوياتي الباسكي

بنهاية الحرب المدنية التي استمرت من 1936 و 1939، و خسارة الجناح اليساري الجمهوري للحكومة أمام الثوار الوطنيين المدعومين من طرف النازيين الألمانيين و الفاشيين الإيطاليين، نصبت في إسبانيا واحدة من أطول و أقوى الدكتاتوريات في القرن الأخير بقيادة الجنرال **فرانسيسكو فرانكو**، الذي عمل جاهدا على تكريس دولة إسبانية موحدة، تقليدية، مؤسسة على الدّيانة الكاثوليكية و الإيمان الأسطوري بعراقة الأمة الإسبانية.[1]

من هذا المنطلق، باشر **فرانكو** منذ تنصيبه في 1939 بإجراء العديد من التغييرات و سن مجموعة من القوانين التي كرست النظام الدكتاتوري في إسبانيا، ملقيا بذلك قبضته على الحريات السّياسية و الاجتماعية للمجتمع الإسباني إجمالا و مضطهدا لحقوق الأقليات الإسبانية على وجه خاص، و هو ما نمّى لدى هذه الأخيرة مشاعر الإختلاف و التميز الهوياتي عن باقي إسبانيا، و دفع في مرحلة لاحقة إلى ظهور حركة إنفصالية باسكية رافضة للوضع القائم و مطالبة بتغييره.

الفرع الأول: إنعكاسات الوضع السّياسي و الإقتصادي على الهوية الباسكية

توجهت رغبة **فرانكو** منذ البداية إلى بناء دولة إسبانية قوية، ذات هوية موحدة، لا تظهر فيها الأقليات إلا كجزء من المجتمع. يقوده في ذلك التخوف من إمكانية طغيان الهويات الإقليمية في كل من

[1] ——, « La Censure Sous le Franquisme », (disponible sur le site web : http://www.lodp.net/carmela/docs/malette_pedagogique_en_PDF/documents/Censure.pdf), (consulté le 02/03/2013, 11H05).

منطقة الباسك و كتالونيا (Catalogne) [1] على الهوية الإسبانية، و بالتالي على استقرار الدّولة و عدم استكمال مشروع بناء الأمة الإسبانية.

نتيجة لهذا، فقد عمل على ترسيخ دكتاتورية سلطوية عسكرية، [2] بحيث تركزت بيده مجمل السلطات من رئاسة الحزب و الحكومة و الدّولة، كما رفض إقرار أي شكل من أشكال الرقابة المؤسساتية و الدّستورية. و سعى إلى حصر الشرعية في ثلاثة مؤسسات رئيسية متمثلة في الجهاز العسكري، الكنيسة و الحزب الإسباني الواحد.

سياسيا، هدفت مجمل القوانين الصادرة آنذاك إلى حرمان المواطنين من حقوقهم المدنية و حظر أي شكل من أشكال المشاركة السياسية، لأجل هذا فقد تم تجميد عمل كل الأحزاب السياسية و مباشرة سجن و نفي زعمائها، كما تم منع تأسيس الجمعيات و التعاضديات العمالية، لتختصر الحياة السّياسية و المدنية في إسبانيا على وجود الحزب الواحد للدّولة و التعاضدية الوطنية الأفقية، التي تمثل العمال من جهة و تعمل تحت الإدارة الهرمية للحكومة المركزية من جهة ثانية.

إلى جانب هذا، فقد منع حق التجمع، التظاهر و الإضراب، زيادة على تجاهل و نفي سيادة الشعب الإسباني و حظر مشاركته في المسار التشريعي، ليصير مبدأ عمل مؤسسات الدّولة مصداقا لمقولة " نفعل كل شيء للشعب لكن من دون الشعب". [3]

يضاف إلى هذه السّياسات الدكتاتورية التي مست إسبانيا إجمالا، التضييق الشديد و الخاص الذي طال الأقاليم ذات الأقليات الإسبانية، حيث بمجرد توليه الحكم، قام **فرانكو** بنقض و خرق أنظمة الحكم الذاتي في كل من كتالونيا و الأوسكادي، مكرسا لجملة من النصوص التي تقول بأنه لا وجود لأية وحدة إقليمية أخرى غير الوحدة الإقليمية الإسبانية. كذلك فقد عمل على فرض حالة من

---

[1] Pellistrandi, B. : « l'Espace Face à Elle-même : Démocratie et Question Nationale », Numéro Spécial : « les 25 ans de l'Espagne Démocratique », Revue d'Histoire, N°.74, 2002, pp.57-71, p.57.

[2] Tango, C. : « l'Espagne : Franquisme, Transition, Démocratique et Intégration Européenne 1939-2002», Euryopa, Vol.40, 2006, pp.01-208, p.15.

[3] Tango, C., Ibid, p.16.

التضييق و الخناق على هذه الأقاليم، سيما في منطقة الباسك، [1] عن طريق تعزيز وجود الجهاز العسكري فيها.

و لعل السبب في هذا العنف الكبير الذي واجه به **فرانكو** هذا الإقليم على وجه التحديد، يجد تبريره في الحرب الأهلية التي عاشتها إسبانيا، أين حارب الشعب الباسكي إلى جانب الجمهوريين ضد القوميين. يضاف إلى ذلك، قيام هذا الأخير في 27 من أفريل 1937 بالهجوم على مدينة جيرنيكا (Guernica) التي تعد عند الباسكيين رمزا وطنيا، حيث استمر الهجوم لساعات طوال مخلفا أعدادا كبيرة من الضحايا الباسكيين، زيادة على الخراب الكلي الذي تعرضت له المدينة. من هذه النقطة، تولد ذاك العداء الضمني بين **فرانكو** و الشعب الباسكي، غذته الطبيعة الباسكية الرافضة لأي شكل من أشكال التقييد و التبعية للحكومة المركزية، سيما إذا كان قائدها مفتقرا للشرعية على حد رؤيتهم. [2]

لقد كان الهجوم السالف الذكر هو البداية فقط لما سيعانيه الباسكيون بتنصيب **فرانكو** على رأس الدّولة الإسبانية، حيث قام بسجن كل الأشخاص الذين ساندوا المعارضة أثناء الحرب المدنية، كما عمل على تشريد عائلاتهم و تعريضها للمجاعة. فضلاعن تبني إجراءات خاصة ضد الأطفال الذين ساهم آباؤهم في الحرب الأهلية قوامها التهميش و العنف النفسي، و هو ما مهد لظهور جيل جديد رافض للنظام القائم و معتز بخصائصه الهوياتية التي تعاني الإقصاء.

كذلك، لم تكن السّياسة الإقتصادية المنتهجة لتختلف من حيث مضمونها أو انعكاساتها مع نظيرتها في المجال السياسي، حيث كرس **فرانكو** مركزية الدّولة الاقتصادية بكل ما يرتبه ذلك من التحكم في وظيفتي الإنتاج و التوزيع و رفض أي نوع من المبادرات و الإستثمارات الخاصة، في ظل رقابة إقتصادية شديدة و سياسات متعارضة و اقتصاد السوق، يطغى عليها التحكم الغير عقلاني

[1] Zapendowski, J. M.: « Francisco Franco and the Decline and Fall of Spanish Fascism », the Concord Review, Vol. 02, N°.10, 2003, pp.01-26, p.14.

[2] Macko, K.: **The Effect of Franco in the Basque Nation**, Pell Senior Theses, Salve Regina University, Canada, 2011, p.79.

في الحقوق الاقتصادية.[1] كذلك، فقد باشر منذ سنة 1940 في تطبيق سياسة إقتصادية قائمة على الإكتفاء الذاتي، رافضا بذلك أي شكل من أشكال التعاون الخارجي و منطلقا من قناعة أن أمته ستربح أكثر بعملها لوحدها.[2]

أدت كل هذه الإجراءات إلى ظهور السوق السوداء وارتفاع معدلات التضخم، ففي سنة 1950 لوحدها زاد معدل التضخم بنسبة عشرة بالمائة (10%) عما كان عليه في سنة 1940، و هوما قاد إلى الإنحدار بالوضعية الاقتصادية للمجتمع و انخفاض قدرته الشرائية، حتى سميت سنة 1940 و السنة التي تليها "بعام الجوع".[3]

هذا التدني في المستوى المعيشي للسكان، زاد من حدة الوضع الإجتماعي و مستوى الإمتعاض الشعبي حول الدكتاتورية القائمة، سيما في المناطق الريفية و الأقاليم البعيدة عن المركز التي تعاني أساسا من مظاهر عديدة للتهميش.

الفرع الثاني: الاضطهاد الاجتماعي و الثقافي و تأثيره على الهوية الباسكية

قدم **فرانكو** إلى السلطة برغبة في إعادة بناء المجتمع الإسباني من الأسفل إلى القمة، عاملا على إقصاء كل ما يحيل إلى أي بعد عائلي أو جهوي للمجتمع الاسباني، حيث رفض التعددية في كل أشكالها و وضع مشروعا للإندماج المجتمعي،[4] يعززه الدور الكبير الممنوح للكنيسة في صياغة السياسات العامة سيما التعليمية منها، و في تقديم الخطابات الروحية و السياسية الهادفة إلى تطبيع المجتمع الإسباني و تضخيم شعوره الوطني بالهوية الإسبانية، واصلا إلى درجة استعمال العنف لتهميش و القضاء على الثقافات الجهوية.

---

[1] Zanzvillarroya, I., Rosés, J.R.: « Economic Reforms and Growth in Franco's Spain" Working Payper in Economic History, University Carlos 3 de Madrid, 2011, pp.01-47, p.35.

[2] Castro, M.R.: « The Power of the Red Pencil during Franco's Regime », Working Paper in Linguistics, Kent State University, 2009, pp.01-21, p.12.

[3] Zanzvillarroya, I., Rosés, J.R., Op.cit, p.46.

[4] Encarnación, G. O.: **Spanish Politics: Democracy after the Dictatorship**, Great Britain, London, Polity Press, 2008, p.55.

كذلك، فقد توجه إلى الهجوم على الخصائص الثقافية للأقليات عن طريق محاربة اللغات و الرموز المحلية، و لم ينظر للباسكيين و لا الكتالونيين على أنهم أمة مختلفة عن إسبانيا.[1] على العكس من ذلك، كان يرى في تميزهم تهديدا لكيان الدّولة، و عليه فقد حظر عليهم استعمال أية لغة عدا اللغة القشتالية في كل الأماكن العمومية،[2] كما منع الآباء من إعطاء أبنائهم أسماء باسكية، و يترتب على من يخالف هذه القوانين التعرض للإعتقال و السجن و حتى النفي.

أبعد من ذلك، فقد أجبر الأطفال و الطلبة الحاملين لأسماء باسكية أو لأسماء فيها إحالة إلى الهوية الباسكية، على عدم استعمالها داخل المدارس و المؤسسات التعليمية و تعويضها بأسماء أخرى. كما أوكلت مهمة وضع السّياسات التعليمية إلى الكنيسة، التي سهرت على زرع و الترويج لرؤية معينة عن التاريخ الإسباني، قوامها التأكيد على وحدوية الأمة الإسبانية و على اندماجها. كذلك فقد تم إقصاء و طرد ما يزيد عن ستة آلاف (6000) معلم و مؤسس من ذوي التوجه اليساري،[3] غالبيتهم يتواجدون في الأقاليم ذات الأقليات و التي على رأسها منطقة الباسك. إلى جانب تحويل العديد من المدارس إلى سجون بسبب العدد الكبير من الأشخاص الذين كان يتم اعتقالهم و سجنهم.

فضلا عن هذه السّياسات الإضطهادية، وضع **فرانكو** أنظمة رقابة متشددة جدا في كل مجالات الحياة بما فيها المجال الإعلامي، حيث بصدور قانون الإعلام في سنة 1938، تم حظر المنشورات السّياسية و تلك التي تأخذ طابعا جهويا أو تتناول الهوية المختلفة لفئة معينة من الشعب. كما وضعت مصالح النشر و الطبع تحت إشراف الرقابة الحكومية، حيث تحرق و تحظر كل وثيقة يمكن أن تحتوي التشكيك في النظام القائم أو تهديد النظام العام، أو بها أي شكل من أشكال الإهانة للجيش أو السلطات العليا في الدّولة. و قد ترتب على ذلك إلغاء إصدار مائة (100) منشور من ضمنها

[1] Rovira, R., Virgili, I. : « Le Problème Nationalitaire en Espagne », (disponible sur le site web : http://webs.racocatala.cat/cat1714/d/rovira1947.pdf), (consulté le 03/11/2012, 14H12).

[2] Encarnación, G. O., Op.cit, p.90.

[3] Clark, R., B.: **The Basques: the Franco's Years and Beyond**, USA, Université of Nevada Press, 1981, p.83.

تسعة و ثلاثون (39) جريدة، [1] حيث لم تبقى إلا تلك التي تساند النظام أو تلك التابعة للكنيسة الكاثوليكية.

لم تتوقف هذه الإجراءات الرقابية الشديدة عند مجال الإعلام فقط، و إنما تعدت إلى كل مظاهر التعبير في المجتمع، بحيث كان إنشاء القنوات الإذاعية يخضع لرقابة خاصة و لتشديد كبير، كما انحصر الإنتاج السينمائي في الأفلام الوثائقية التي تخدم الصالح العام للدّولة و تشيد بالثورة الأهلية، أو الأفلام ذات الطابع الفلكلوري، و بدورها المكاتب و المراكز الثقافية لم تكن تحتوي على غير الكتب الثورية و الكتب المتعلقة بالأدب الإسباني. يضاف إلى كل هذا، عمليات الإغتيال و التصفية التي كانت تطال الأدباء و الكتاب الذين يحاولون مقاومة دكتاتورية النظام القائم و النهوض ضد الأوضاع الاجتماعية و الثقافية الخانقة، و الذين كان من بينهم عدد هائل من الكتاب و الأدباء الوطنيين الباسكيين .

أمام كل هذه السياسات الدكتاتورية الخانقة، وجد الباسكيون أنفسهم خاضعين لمجموعة من القوانين التي يرفضونها، ليس لأنها تتعارض مع نفسيتهم و طبيعتهم المعيشية القائمة على التحرر و على رفض اتباع أية سلطة خارجية مركزية فقط، و إنما أيضا لأنها تهدف إلى استأصالهم عن جذورهم و تهدد هويتهم الجماعية في كل مستوياتها السّياسية، الإقتصادية، الاجتماعية و الثقافية. لأجل هذه الأسباب جميعا، فقد ظهر على مستوى المجتمع الباسكي جيل رافض لهذه المعاملة القمعية و للسّياسة الدكتاتورية إجمالا، توجه بقناعة إلى تطوير أساليب خاصة للدفاع عن وجوده و هويته، وصلت به حدّ تشكيل الحركة الانفصالية الباسكية، التي يرى العديد من المنظرين أنها ما أتت إلا كرد فعل على **فرانكو** و سياساته الدكتاتورية. [2]

[1] Encarnación, G. O., Op.cit., p79.

[2] Clark, R., B., Op.cit, p.95.

المطلب الثاني: دور الكنيسة و الحركة الوطنية في التعبئة الشعبية للهوية الباسكية

يظهر الدّين كمركب أساسي للهوية سواء بالنظر إليه على أنه ركيزة و لبنة في تشكل و استمرار هوية المجموعات شأنه في ذلك شأن اللغة، أو بالنظر إلى إمكانية استعماله حافزا و أداة لتقوية الشعور الهوياتي لدى الأقليات و المجموعات ذات التوجه الدّيني المتماثل. كذلك فالحركة الوطنية ـ بمجرد تبلورها و تحديد مرتكزاتها ـ تستطيع أن تحظى بمهمة تعبيئية لصالح القضايا الوطنية، منطلقة في نشاطها من الأسس المعنوية التي تجمع الشعب ببعضه البعض أو بالأرض التي يعيش عليها، و محققة بذلك مجمل الأهداف التي يفترض أن تأتي في خدمة الصالح الوطني.

في هذا الإطار، تظهر الحالة الباسكية كتأكيد و امتداد لهذه الفكرة، و هذا بالعودة إلى الدور الكبير الذي لعبته كل من الكنيسة و تيار الوطنيين الباسكيين في تقوية و تدعيم الشعور بالانتماء الهوياتي لدى الباسكيين، مصاحبة بذلك ظهور توجه وطني انفصالي قادته أساسا حركة إيتا ضد الدّولة الإسبانية.

الفرع الأول: الكنيسة الكاثوليكية الباسكية و خدمة الهوية

إن العلاقة بين المؤسسة الدينية و الهوية الوطنية تظهر في حالة الباسك عبر مسارين أساسين، أولهما مرتبط بمساهمة الكنيسة في تقوية الحس الإنتمائي للهوية لدى الباسكيين من جهة، و ثانيهما مؤدّاه ظهور المؤسسة الدينية الباسكية كفاعل سياسي نصف مستقل مع البدايات الأولى لتبلور المطالب السّياسية الوطنية في نهاية القرن التاسع عشر.[1]

في هذا الإطار، يمكن القول أنّ من أهم الدّراسات التي قدمت لتوضيح العلاقة بين نشاط الكنيسة الكاثوليكية و تنامي الشعور الهوياتي لدى الباسكيين، بل أكثر من ذلك تدعيم و تشجيع الدّفاع عن هذه الهوية، نجد كتابات **قاسبيير إتساينا (Xabier Itçaina)**، التي حاول من خلالها ايضاح الدّور الكبير الذي لعبته الكنيسة في التعبئة الشعبية لصالح استقلالية الهوية الباسكية عن

[1] Itçaina, X. : « Catholisme et Construction Identitaire Basque : Retour sur le Postulat d'une Sécularisation Achevée », le Purdum, Vol.06, N°.06, 2001, p.02.

نظيرتها الإسبانية. و التي مرت بالعديد من الحالات و المستويات حكمتها طبيعة العلاقة بين الكنيسة الباسكية و السلطة السلمية الكنسية في مدريد وفي الفاتيكان من جهة، و بمستوى المد و الجزر الذي كان يصبغ سياسة **فرانكو** اتجاه هذه الوحدات الدينية من جهة ثانية. لكن على العموم يمكن القول أن التقارب بين نشاط الكنيسة الكاثوليكية بمنطقة الباسك و بين تبلور و تقوية التوجه الوطني الباسكي أمر لا جدال فيه، [1] على الأقل في البدايات الأولى لظهور الحركة الوطنية الباسكية، التي كرست إيديولوجية مبنية على المناداة " بديمقراطية مسيحية مدفوعة بدعم شعبي ذو توجه استقلالي" .

على عكس الدّور الذي لعبته الكنيسة في أوربا الغربية، لم يكن لهذه الأخيرة نفس التأثير في منطقة الباسك، ذلك أن التيار الكاثوليكي في أوربا الغربية ساهم و بشكل كبير كمحدد و موجه لتلقين الناس اللاتينية، في حين أن الأمور جرت بشكل مخالف في المناطق الباسكية حيث باعتناق **جاين ألبير (Jeane d'Albert)** ملكة نافارا للبروتستانية مع بداية 1559، و عملها على ترجمة النسخة البروتاستانية من الكتاب المقدس إلى الأوسكارا، كان التخوف كبيرا من أن ينتشر هذا التيار الجديد مقارنة بالكاثوليكية. ما دفع بالكنيسة إلى اعتماد اللغة الباسكية في تعاملاتها و في إصدارتها و منشوراتها، و هذا في محاولة لجلب الانتباه و تحقيق الالتفاف الشعبي حولها. [2] قرار نتج عنه تقارب كبير بين الباسكيين و بين الكنيسة الكاثوليكية من جهة و بين موقف الكهنة من اللغة و الهوية الباسكية إجمالا من جهة أخرى.

لقد جاءت معظم المنشورات التي كتبت في هذه الفترة و حتى أواخر القرن العشرين ذات طابع ديني كاثوليكي و باللغة الباسكية، حيث من مجمل مائة و ستة (106) كتاب معدود بين 1545 و 1960، أكثر من خمسين بالمائة (50%) تعالج قضايا دينية بالأوسكارا . [3] و بالتالي في وقت كانت فيه اللغة الأوسكارية تتراجع بسبب الهجرة القادمة إلى بلاد الباسك و الأوضاع في المنطقة، كانت الكنيسة الكاثوليكية تعمل على الحفاظ على امتيازات هذه اللغة مقارنة باللغة

[1] Itçaina, X. : **les Virtuoses de l'Identité : Religion et Politique en Pays Basques**, France Paris, Presses Universitaires des Rennes, 2007, p.89.

[2] Loyer, B., Op.cit., p.164.

[3] Loyer, B. Ibid., p.165.

القشتالية. واستمر هذا الدّعم للغة الباسكية فيما بعد بظهور المدارس الخاصة السّرية و اتخاذ رجال الدّين موقفا إيجابيا و تشجيعيا منها.

مما لا يثير مجالا للشك أنّ العلاقة بين الدّين و التعبئة الهوياتية وثيقة في قلب المؤسسة الكاثوليكية في منطقة الباسك، إلى الدّرجة التي تظهر معها الهوية الوطنية الباسكية كايديولوجية دينية أكثر منها تدين سياسي على حدّ قول **يوف ديلوي** [1] **(Yves Déloye)**. حيث جاءت الخطابات الدينية داعمة للشعور بالإنتماء لنفس المجتمع بخصوصياته اللغوية و الإقليمية لدى الباسكيين، ما ساهم في بعث الخطوات الأولى لظهور التوجه الوطني الإستقلالي، و يمكن القول هنا أن العلاقة جدلية بعض الشيء، ففي الوقت الذي كانت فيه الكاثوليكية في أوربا الغربية تفقد قدرتها على إقناع الناس و كانت المؤسسة الدينية تتراجع، كان الوضع مخالفا في منطقة الباسك. حيث كان الباسكيون يزيدون من التمسك بهذه الأخيرة التي وجدوا فيها خطابا دينيا يوقظ و يعزز إنتماءاتهم الهوياتية، في مقابل أن وجدت هي فيهم أملا في الحفاظ على مكانتها في قلب المجتمع.

بالنسبة لأب الوطنية الباسكية **سابينو أرانا** تقوم الهوية الباسكية في معناها الإجرائي على خمسة أسس أساسية تتمثل في: العرق، اللغة، الحكومة، القانون و الطابع التقليدي، [2] و هذا الأخير يستند أساسا إلى ضرورة الخضوع اللامشروط للروح الكاثوليكية و احترام القوانين التقليدية، حيث بلغت درجة التأثر و التأثير بين الباسكيين الوطنيين و الكنيسة حدّ اتخاذ شعار " اللّه و القوانين القديمة"، و الاعتقاد أن الوفاء للّه يقتضي إحداث القطيعة مع إسبانيا الليبرالية أين الملحدون يزيدون يوما بعد يوم. [3]

لقد دافع **سابينو أرانا** على الدور المهدد للكنيسة، إلى الحد الذي أصبح معه الخطاب الدّيني عائليا لدى الوطنيين الباسكيين، كذلك يظهر هذا البعد في التصميم الذي اعتمد للعلم الباسكي في 1894 حيث استعمل فيه الصليب باللون الأبيض ليدل على أنّ الروح الكاثوليكية توحد جميع الباسكيين، هذا الاهتمام توج بضم و بعث أكبر القساوسة الباسكيين في رحم المد الوطني، و جعل

[1] Itçaina, X. : **les Virtuoses de l'Identité : Religion et Politique en Pays Basque**, Op.cit., p.114.

[2] Itçaina, X.,Ibid, p.78.

[3] Izquierdo, J-M. Op.cit, p.47.

الكنيسة تضع إمكانياتها و سلطاتها الحقيقية و الرمزية في خدمة الهوية الباسكية و دعم المقاربة الاستقلالية لبلاد الباسك، لتدخل بذلك في رحلة من الصراعات مع السلطة السلمية الكاثوليكية في مدريد في العديد من الفترات التاريخية.

بفضل الدّور الإيديولوجي الذي لعبته المؤسسة الدّينية في تطوير الفكر الوطني و ربطه بركيزتي اللغة و الإقليم بدل التطرف العرقي، أصبح التأكيد على أن الاستقلال الإثني الوطني يرتكز على ديمقراطية مسيحية إثنية أيضا، [1] و هي الإيديولوجية التي تبنتها حركة إيتا في كفاحها، و التي تدعمت من طرف بعض المؤسسات الدينية على غرار كنيسة المسيح في منطقة قيبوثكوا، التي يرى عالم الاجتماع **جوكين أبالاتيجي (Jokin Apalategi)** أن نشاطها هو المفسر لمستوى الحدّة الذي طبع الإيديولوجية الوطنية في تناولها لمسألة الهوية الباسكية. رؤية يساندها المؤرخ التاريخي **أنطونيو إلورزا (Antonio Elorza)** حين يؤكد أن الكنيسة هي واضعة البذور الأولى في تقديم إسبانيا كعدو منظم لدى الباسكيين.

الفرع الثاني: الحركة الوطنية و مسار التعبئة الشعبية لصالح الهوية الباسكية

ينظر العديد من الدّارسين إلى الوطنية على أنها ظاهرة سياسية بطابع جغرافي، حيث تتخذ غالبا بعدا إقليميا تترجمه مطالب المجموعات التي تصنف نفسها على أنها وطنية، و التي تنشط بهدف الحصول على الاستقلال السّياسي، أي على صفة " الدّولة". و عليه فالوطنية تظهر على أنها تعبير عن الضمير الوطني كما أنها تسعى لتتويجه. [2]

لقد ارتبطت الوطنية في بدايتها الأولى بظهور الرأسمالية في القرن الثامن عشر في أوربا الغربية، و على وجه الخصوص في كل من فرنسا و إسبانيا، أمّا في منطقة الباسك فقد بدأت بذورها الأولى مع الحرب الأهلية، و لم تكن مرتبطة صراحة بالمفهوم الدقيق للهوية و إنما بأبعاد اقتصادية. حيث ساند الليبيراليون الباسكيون الملكة **إيزابيل الثانية (Isabel 2)** في حين ساند المحافظون الباسكيون أخاها **كارلوس (Carlos)**، يدفعهم في ذلك رفض المركزية التي بدؤوا يتخوفون منها. ثم كانت

[1] Itçaina, X. : « Catholisime et Construction Identitaire Basque : Retour sur le Postulat d'Une Sécularisation Achevée », Op.cit., p.03.

[2] Jokinn, N., Op.cit., p.27.

نتيجة هذه الحروب أن خسر الباسكيون عرفهم، و بالتالي زيادة شعورهم بالتهديد و بأن استقلالهم و حقوقهم قد سلبت منهم. من هذا المنطلق، بدأت المطالب تتطور تدريجيا لتأخذ بعدا وطنيا باسكيا. حيث جاءت أساسا نتيجة لوضع تاريخي معين و ذات صبغة فكرية، ثم تحولت فيما بعد إلى شكل منظم للتحرك و الانتظام السياسي.

في منتصف القرن التاسع عشر، و بتسارع المدّ الصّناعي في بعض أجزاء الباسك، أدى ذلك إلى جذب العديد من المهاجرين الذين أفرز قدومهم وضعية اقتصادية و ثقافية معينة، [1] رأى فيها الباسكيون تهديدا لما تبقى من خصوصية منطقتهم، فبعد أن انتزع منهم العرف كنمط تسييري و تقليدي خاص، بدا أن الدّور قد حان على اللغة الباسكية. سيما أن السّكان المحليين صاروا يميلون لاستعمال الإسبانية مع المهاجرين القادمين بسبب عدم اتقان هؤلاء لسواها. في ظل هذه الأوضاع، تشكلت الحركة الوطنية الباسكية على يد **سابينو أرانا** بتأسيسه للحزب الوطني الباسكي، المرتبط أساسا بمفاهيم هوياتية و بأهداف إستقلالية. إيديولوجية تغيرت في سنوات الثمانينات لتتوقف عند القبول بالحكم الذاتي الممنوح من طرف إسبانيا لمنطقة الباسك.

[2] بعد ذلك، تزايدت الأحزاب السّياسية الوطنية و اختلفت توجهاتها بين معتدلين و راديكاليين، اختلفوا حول الرؤى المتعلقة بمستقبل منطقة الباسك و بالإستراتيجية الواجب اتباعها لتحقيق هذه الرؤى. كما اختلفت المفاهيم التي تبنوها في تناولهم لمسألة الهوية، بين تطرف وطني يقول أن الحصول على الهوية الباسكية لا يكون إلا بالميلاد أو العيش في أرض الباسك، و بين من يرى أن الهوية مسألة خيار سياسي أولا و قبل كل شيء.

في نفس المعنى، يذهب **جوزي لويس قرانجا (José Louis Granja)** إلى القول أن تأسيس حركة إيتا، شكلت القطيعة الأساسية في تاريخ الوطنية الباسكية متجاوزة بذلك التقسيم القديم للوطنية الباسكية، بين معتدلين ينادون بالحكم الذاتي و راديكاليين يطالبون بالاستقلال، إلى شكل آخر من القطيعة الوطنية بين متبنين للنضال السلمي و بين مؤيدين لاستخدام العنف، [3] و

[1] Izquiero, J.M. : « Trajectoires Nationalistes : les Nationalismes en Pays Basque Français et Espagnol », Pôle Sud, N°.20, 2004, pp.47-61, p 49.

[2] De La Granja, J.L. : **le Nationalisme Basque**, France, Paris, Ellipses, 2002, p.09.

[3] De La Granja, J.L., p.45.

بهذا أصبح اللاتوافق بين هؤلاء أقوى من ذلك الذي يفرق الفاعلين الوطنيين عن غير الوطنيين. حيث في بداية سنوات الثمانينات، كانت حركة إيتا مسيطرة على الساحة السّياسية مقارنة بالحركات الوطنية الأخرى بما فيها الحزب الوطني الباسكي، و مؤكدة في ذات الوقت على تجذرها و على قدرتها التعبيئية الكبيرة للشعب الباسكي. لكن مع ظهور أحزاب وطنية جديدة كحزب التضامن الباسكي المنبعث أساسا من رحم الحزب الوطني الباسكي، قسمت مرة أخرى الأسرة الوطنية [1] و زادت هوة الخلاف بينها أكثر فأكثر.

على الرغم من هذا، يبقى من الضروري التأكيد على أنه و رغم كل هذه التناقضات و الإختلافات التي طبعت علاقة الأحزاب الوطنية الباسكية بعضها ببعض، و رغم ذهاب البعض إلى القول أنها كانت متناحرة فيما بينها أكثر من تناحرها مع الأحزاب الغير وطنية، إلا أنّ الباسكيين إجمالا كانوا ميالين إلى أن يكونوا وطنيين على أن يكونوا غير ذلك. نتيجة يمكن استخلاصها بالنظر إلى نتائج الانتخابات التشريعية لسنوات 1978ـ 2002 حيث حصلت الأحزاب الوطنية مجتمعة على ما يفوق ثلثي (3/2) المقاعد الإنتخابية. [2]

إذا تغاضينا عن التيار غير الوطني، الذي ظلّ واقفا إلى جانب مشروع الوحدة الإسبانية و مفتقرا في آن واحد إلى التأييد الشعبي الملحوظ، فإنّ الحركة الوطنية بكل أطرافها ظلت تسعى حثيثة لكسب التأييد الشعبي. حملات و إن كان ظاهرها برامج سياسية متباينة إلا أنها في طياتها كانت تروج مفهوما معينا للهوية يختلف باختلاف رؤى المؤسسين. و هي على الرغم من كل ما يمكن أن يقال عنها، قد حظيت بدور محوري في توجيه الرأي العام الباسكي و غرس ثقافة سياسية وطنية، تستند إلى أسس هوياتية و تتجاوز الخطابات الشكلية إلى النضال الحقيقي الواقعي.

كتلخيص لما سلف، يمكن القول أن الهوية الباسكية تشكل كلا متكاملا، فهي من جهة تمثل مجموعة من الخصائص الجوهرية المشتركة بين أعضاء الأقلية الباسكية، حيث هذه الخصائص مرتبطة باللغة و الإقليم المشترك، و التي تجد جذورها في آلاف السنوات عبر التاريخ. لكنها إلى جانب هذا، تتوضح كظاهرة متأثرة بالعامل السياسي، الإقتصادي و الثقافي الذي عاشته إسبانيا في فترة

[1] Eloeza, A. : « Nationalisme Basque: les Chemins de la Sécession », Critique Internationale, Vol.12, N°.11, 2001, pp.06-14, p.09.

[2] Izquiero, J.M., Op.cit., p 60.

زمنية معينة، فضلا عن تأثرها بالفاعل الديني متمثلا في الكنيسة و تيار الوطنيين الباسكيين. هذا المزيج هو ما كرس لدى الباسكيين شعورا بالتهديد و الخوف على اندثار هويتهم، و هو ما دفع بهم إلى التأسيس لتيار راديكالي بمطالب انفصالية استقلالية.

الفصل الثاني

حركة إيتا و تبني العمل المسلح للحفاظ على الهوية الباسكية

غالبا ما يقدم النزاع الباسكي على أنه ترجمة لصراع قديم بين الشعب الباسكي، [1] الذي تمثله و تدافع عنه الحركة الانفصالية إيتا و بين الدّولة الإسبانية المضطهدة و المسَيطرة. و إن كانت بعض الآراء تذهب إلى القول أن حركة إيتا لا تمثل إجمال المجتمع الباسكي، بالنظر إلى تعدد الرؤى السّياسية حول مصير ومستقبل هذه المنطقة، إلا أنها- حقيقة- تعتبر الوجه الأكثر تعبيرا عن النزاع الباسكي، و الجهة التي خرجت بالقضية الباسكية من محيطها الجهوي إلى الوطني و حتى الدّولي، لما يزيد عن خمسين سنة من النشاط.

لأنها تبنت، و منذ نشأتها، مقاربة دفاعية عن الهوية الباسكية وفقا للمنظور الذي رأته هي مناسبا، فقد بدا من المفيد - أكاديميا على الأقل - تناول تفاصيل نشأة، تنظيم، تمويل و إيديولوجية هذه الحركة في مبحث أول، ثمّ التطرق إلى أهم مراحل الكفاح التي مرت بها في مبحث ثاني. حيث معالجة الموضوع وفق هذه الشاكلة، تندرج في إطار غاية كلية تتمحور حول معرفة الدّور الذي لعبه الوعي بالهوية الباسكية و مقوماتها في ظهور و استمرار نشاط هذه الحركة بالشكل الذي هي عليه.

المبحث الأول : ميلاد الحركة الانفصالية إيتا و تبلور ايديولوجيتها الكفاحية

كأي تنظيم في بداياته الأولى، جاء ظهور حركة إيتا بسيطا على يد مجموعة من الشباب و مرتبطا بانتماءات هوياتية و أهداف ثقافية، ثم بمرور السّنوات بدأت تأخذ شكل حركة منظمة لها ايديولوجيتها الخاصة. تطور تدرجي، سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الجذور التأسيسية و التنظيمية لحركة إيتا

بميلادها، فتبلور أهدافها و إجماع مناضليها على أنّ مهمة حركة إيتا لن تنحصر في ترقية النشاطات الثقافية لشعب الباسك، و إنما أبعد من ذلك استعادة مقوماته الهوياتية و تكريسها في صلب دولة

[1] يختلف المؤرخون في تحديد تاريخ بعينه لبداية النزاع الباسكي ، حيث يرجعه البعض إلى سنة 1512 عندما احتلت المملكة القشطالية ممكلة نافارا بالقوة، في حين يذهب آخرون إلى القول أن البدايات الأولى للنزاع تزامنت مع الثورة الفرنسية عام 1789، و ما أعقب ذلك من إنهاء للتعامل بالأعراف في منطقة الباسك بين سنوات 1839 و 1978.

قائمة بذاتها و مستقلة عن نظيرتها الإسبانية، شرع المؤسسون الأوائل في مباشرة مهمة التنظيم التقني و اللوجيستيكي للمنظمة، تمهيدا لإعلان الإنطلاقة الفعلية لنشاطاتها.

الفرع الأول: ميلاد الحركة الانفصالية على أيادي طلابية

في سياق مناخ سياسي غلبت عليه الدكتاتورية الممارسة من طرف الرئيس **فرانكو**، و تزامن هذه الأخيرة مع الموجة الثانية للتصنيع التي شهدتها منطقة الباسك، و ما أفرزته من حملات للهجرة باتجاه الإقليم. قررت مجموعة من طلبة جامعة دوستو (Deusto) بمدينة بيباو (Bibao) المتأثرين بفكر **صابينو أرانا** تأسيس جمعية في سنة 1952، أطلق عليها باللغة الباسكية اسم (EKIN) أو ما معناه " رد الفعل". و ارتبط الهدف الأساس لهذه الجمعية بإعادة بعث الثقافة الباسكية في وسط الجيل الجديد من الشباب الباسكيين، إلى جانب الحفاظ على تميز الشعب الباسكي و على روحه الوطنية، فضلا عن حماية مقوماته الهوياتية و الوقوف في وجه المخاطر المهددة لهذه الأخيرة.[1] في ظل هذه الرؤى السلمية و الأهداف الثقافية لمجموعة الطلبة المؤسسين، كان من غير المتوقع في هذه الفترة أن تأخذ هذه المنظمة الشبابية ذات الاهتمام الثقافي مسارا مسلحا فيما بعد.[2]

مع مرور الزمن، بدأ هذا التنظيم الجديد يعمل جنبا إلى جنب مع جمعية (EGI) أو ما يعرف بمنظمة الشباب الباسكيين المنبثقة أساسا عن الحزب الوطني الباسكي، لكن هذا الود بين الطرفين لم يدم طويلا نتيجة لتباين وجهات النظر حول بعض القضايا الجوهرية. و التي يأتي في مقدمتها طبيعة المطالب المصاغة و تباينها بين الاستقلال الكلي أو الحكم الذاتي هذا من جهة، ثم المكانة التي تحتلها اللغة في نظر كلا التوجهين من جهة أخرى.[3] في ظل هذه الظروف، تأسست بتاريخ 31 جويلية

---

[1] Aiartza, U., Zabalo, J.: « the Basque Country: the Long Walk to Democratic Scenarion », Berghof Conflict Research, N°.07, Germany, Berlin, 2010, p.12.

[2] Ignacio., S.C.: « The Persistence of Nationalist Terrorism: the Case of ETA », Centre for Advanced Study in the Social Sciences, Espagne, Madrid, March 2008, p.05.

[3] Pukos, R.: « Comparative Theoretical Approaches to Explaining Movements of Social Insurgency: the Case of ETA in Spain », (available on the website: http://www.hartwick.edu/prebuilt/POSCPukosThesis07.pdf), (accessed on 11/11/2012, 07H53).

1959 حركة أوسكادي تا أسكاتاسونا (Euskadi Ta Askatasuna) و التي تعني "أرض الباسك و الحرية" متبنية توجها راديكاليا لتحقيق الاستقلال.

في ماي 1961، تم تنصيب اللجنة التنفيذية للحركة و التي أسندت لها مهمة تجنيد و تعبئة الأعضاء الجدد ذوي القناعات المماثلة لمبادئ عمل و أهداف المنظمة، كما انبثق عن هذه الأخيرة أربعة لجان فرعية تمثلت في: اللجنة السّياسية، الاقتصادية، العسكرية و الثقافية. و التي تحولت بانعقاد الجمعية التأسيسية الأولى في جويلية 1962، إلى خمسة هياكل تنظيمية أسندت لكل منها وظيفة معينة، و تمثلت هذه الهياكل في: الاتصال و النشر، التنظيمات المحلية، جماعات التدريس، هيكل الترويج و الدعاية، هيكل التنظيم و الهيكل المكلف بالنّشاط العسكري.

انتهت أشغال هذه الدّورة بإصدار إعلان رسمي استمدت أسسه من الميثاق التأسيسي للمنظمة المحرر في سنة 1959، و تناول هذا الإعلان التعريف بماهية الحركة، حيث جاء فيه أنها "منظمة تحررية، وطنية، غير دينية و لا سياسية، تهدف لتحقيق الاستقلال الوطني، مستقلة عن أي تنظيم آخر، تناهض الدكتاتورية و تكافح للاندماج في إطار أوربا فيدرالية مقسمة على أساس الإثنية الوطنية، كما تطالب بحق تقرير المصير"[1]. أمّا جدول أعمال الدّورة الثالثة لسنة 1964، فقد كُرّس للفصل في المسائل الإيديولوجية، التنظيمية، المالية و الاستراتيجية و تمخض عنه توجيه الحركة نحو مسار تطرفي،[2] إلى جانب اعتماد شكل نهائي لهيكل المنظمة و التي اختزلت أجهزتها في: النشاط، الإعلام، الدعم الخارجي و الدعم السياسي.

مع زيادة الضغط المفروض عليها من طرف القوات العسكرية **لفرانكو**، اضطرت حركة إيتا إلى مواصلة العمل بسرية و زيادة مجهودات التجنيد في وسط الشباب الباسكي الذين جاء أغلبهم بانتماءات ماركسية، الشيء الذي أدّى إلى إحداث تقسيمات داخلية في قلب المنظمة نتيجة للاختلاف في وجهات النظر بين هؤلاء و بين المؤسسين الأصليين. صراعات انتهت في سنة 1966 بميلاد ما أطلق

[1] Letamendia, F. : **Les Basques: un Peuple Contre les Etats**, France, Paris, Editions du Seuil, 1977, p.163.

[2] Pukos, R., Op.cit., p.21.

عليه إيتا بيري (ETA BERRI) أو إيتا الجديدة، متحولة بعد ذلك بفترة وجيزة إلى حزب سياسي أطلق عليه اسم الحركة الاشتراكية الإسبانية.

سجلت الدّورة الخامسة للمنظمة تقاربا ايديولوجيا بين أعضاء الحركة و حزب الوحدة الشعبية هاري باتاسونا (Harry Batasuna)، هذا الأخير الذي أظهر دعمه للحركة في كل خطواتها و عملياتها العسكرية و التكتيكية. في هذا الإطار، و على الرغم من أن طبيعة العلاقة بين الحركة و الحزب لم تكن يوما واضحة بشكل مطلق، [1] إلا أنه قد اندرج اعتبار هذا الحزب على أنه الجناح السّياسي للمنظمة الانفصالية. عموما، يمكن القول أن هذه المرحلة قد شهدت التبلور الحقيقي لإيديولوجية الحركة، ما سمح ببدء التحرك الميداني ضد الحكومة الإسبانية، حيث قامت إيتا بتسجيل ضحيتها الأولى في سنة 1968 من خلال عملية اغتيال تم توجيهها ضد الشرطة الإسبانية. ثمّ بحلول ديسمبر 1970، كانت المنظمة قد وصلت لأوج قوتها و تنظيمها، ما أفرز زيادة العنف المتبادل بينها و بين القوات النظامية **لفرانكو**، كما خلق الكثير من الضغط على الدّولة الإسبانية و أثار العديد من الأسئلة حول مدى قوة و شرعية النظام الاسباني.

بانتهاء فترة حكم الرئيس **فرانكو** و الدّخول في مرحلة الديمقراطية الإسبانية، حدث انقسام داخلي آخر داخل الحركة سبّبه تباين الرؤى حول الوسائل الواجب اعتمادها لتحقيق الاستقلال، و لأن الاتفاق على وحدوية الأهداف لا يؤدي بالضرورة إلى القول بوحدوية الوسائل المعتمدة، فقد شهدت سنة 1974 انشقاق المنظمة إلى فرعين اثنين، [2] عرف الأول بإيتا السّياسية ـ العسكرية (ETA.pm) و التي كانت تقول بتكاملية الوسيلتين السّياسية و العسكرية، في مقابل فرع إيتا العسكرية (ETA.m) التي رأت في استعمال العنف الوسيلة الوحيدة و الفاصلة لتحقيق الاستقلال، كما اعتبرت أنّ أي اندماج في الحياة السّياسية هو بمثابة قبول ضمني **للأوضاع** القائمة. في نهاية المطاف، تخلى فرع إيتا السياسي ـ العسكري عن العمل المسلح و تحول إلى حزب سياسي أطلق عليه اسم أوسكاديكو أسكارا (Euskadiko Ezkarra) أو اليسار الباسكي، كحزب يدعم استعمال الوسائل السّياسية السلمية لتحقيق الأهداف الوطنية، في حين تشبث الفرع العسكري للحركة ـ و

[1] Pukos, R., Ibid, p.25.

[2] Ludger, M.: « Between Votes and Bullets: Conflicting Ethnic Identities in the Basque Country », Ethnic and Racial Studies, Vol.24, N°.05, September 2001, pp.798-827, p.817.

الذي أصبح يطلق عليه اختصارا إيتا- بالتوجه الراديكالي المستند إلى استخدام السّلاح كإيديولوجية لا بديل لها.

الفرع الثاني: آليات التنظيم التقني، تأمين التمويل و الدعم الداخلي و الخارجي للحركة

باعتبارها منظمة لها أهدافها، مخطط عملها، و ايديولوجيتها الخاصة فقد كان من الضروري أن يطبع عليها شكل تنظيمي معين، سواء فيما تعلق بهيكلة أجهزتها الدّاخلية أو تأمين التمويل المالي و الدّعم الشعبي لها، الأمر الذي أولت له الحركة أهمية كبرى، و عمدت إلى ضمان تحقيقه منذ السنوات الأولى لنشأتها، مقتدية في ذلك بمسيرة الحركات التحررية التي زامنتها و التي يأتي على رأسها جيش التحرير الوطني بالجزائر.

أولا: التنظيم الهيكلي و عمليات التجنيد في صفوف الحركة

اتخذ الهيكل التنظيمي لحركة إيتا شكل نموذج هرمي، يأتي في أعلاه اللجنة التنفيذية كهيئة مكلفة باتخاذ كل القرارات المهمة، برسم الأهداف، و وضع الخطوط الاستراتيجية التي يجب اعتمادها و اتباعها من طرف المنظمة في كفاحها، كما اعتبرت الجهاز المسؤول و المشرف على مختلف فروع المنظمة الأخرى. أمّا فيما تعلق بأعضاء اللجنة، فيتم اختيارهم عن طريق الإتفاق، إذ لم يكن للحركة قائد رسمي بعينه و لكن مجموعة من القادة الرمزيين من أمثال **دومينقو اتورب (DOMINGO ITURBE)** و **أكا توكسمين (AKA TOXMIN)** في بداية الثمانينات. أمّا في أسفل الهرم التنظيمي فنجد باقي أجهزة الحركة متمثلة في: المؤسسة العسكرية، المؤسسة السّياسية، المؤسسة اللوجيستيكية، المؤسسة التمويلية و مؤسسة الدّعم الخارجي، حيث يتولى كل جهاز من هذه الأجهزة مجموعة من المهام المتناسبة مع وظيفته و الغاية من إنشائه، بدءا بتوفير التمويل المالي و الدعم اللوجيستيكي للمنظمة إلى تسيير العلاقات الخارجية لها.

بالنسبة لمسألة التجنيد و التعبئة في صفوف الحركة، فمن عدد بسيط من الشباب المتحمس للقضية، إلى حوالي خمسمائة (500) منخرط في السّنوات القليلة الموالية لنشأتها، رقم على أهميته عاد و تراجع

إلى حوالي الثلاثمائة و خمسين ناشطا (350) في سنة 1978، [1] ليستمر بعد ذلك في التضاؤل في سنوات الثمانينات بسبب حملات الإعتقال الواسعة التي شنتها الدّولة الإسبانية. نتيجة لهذا، و رغبة منها في تعويض الناشطين الذين تم اعتقالهم، لجأت المنظمة إلى تكثيف المجهودات و توسيع شبكات التعبئة الذاتية، بحيث يتكفل كل منخرط بإقناع و تجنيد الأقارب و الأصدقاء المتواجدين في محيطه. كما عمدت في نفس الوقت إلى تكثيف العمليات العسكرية و الضربات المباغتة اقناعا للرأي العام و للدّولة الإسبانية بقدرة الحركة على الاستمرار و بضخامة مُقدّراتها المادية و البشرية.

ثانيا: تأمين المصادر التمويلية للحركة

حرصا منها على توفير الإمدادات المالية و تأمين مصادر التمويل، لجأت حركة إيتا إلى العديد من الوسائل و الأساليب منها ما صنف على أنه شرعي، كالاستفادة من الأموال الممنوحة في إطار الحكم الذاتي لتمويل نشاطاتها بطريقة غير مباشرة، [2] و منها ما هو غير شرعي على غرار الاختطاف، الابتزاز و السطو على البنوك. [3] هذا إلى جانب المساعدات التي كانت تتلقاها من طرف المتعاطفين مع القضية الباسكية في الدّاخل و الخارج، سيما تلك المتأتية من الدّول التي تعتبر قوانينها المسيرة للنظام المصرفي و المؤسسات المالية غير صارمة، على شاكلة دولة نيكاراغا، المكسيك، كوبا، فنزويلا، الأورغواي و غيرها.

في بداية الأمر، كان الاختطاف هو الوسيلة الأكثر استعمالا لتحصيل المال، ، لكن ما لبثت الحركة أن تخلت عنه مع بداية التسعينات، و ذلك نتيجة لأنه لم يشكل مصدرا ثابتا للدخل التمويلي هذا من جهة، كما أنها خلصت إلى أنّ في استعمال هذه الوسيلة تهديدا للشرعية الشعبية التي تحظى بها من جهة أخرى، [4] خاصة و أنه سلوك يطبع نشاط جماعات المافيا دون غيرهم. بدورها شكلت عمليات الابتزاز التي طالت ما يفوق الألفين (2 000) من المقاولين و رجال الأعمال الباسكيين مصدرا تمويليا

[1] Ignacio, S.C., Op.cit., p.08.

[2] Medero, G.S. : « Les Sources de Financement Légal et Illégale des Groupes de Terroristes d'Aujourd'hui », Institut de la Paix et des Conflits, N°.04, 2011, pp.1-22, p.02.

[3] Medero, G.S., Ibid, p.06.

[4] Ignacio, S.C., Op.cit., p.13.

على قدر كبير من الأهمية، حيث عمدت الحركة إلى فرض ضريبة أطلق عليها اسم " ضريبة الاستقلال"، تؤدى بصفة انتظامية و يترتب على عدم آداء الواجب الضريبي، التعرض لعقوبات تصل حدّ التصفية الجسدية في بعض الأحيان. و قد فاقت مداخيل الحركة من هذه الضريبة المائة (100) مليون فرنك في سنة 1979، لتصل في سنة 1995 إلى ثمانمائة (800) مليون فرنك.[1]

في نفس السياق، أشارت العديد من التقارير المرفوعة من طرف أجهزة المخابرات الإسبانية[2] في بداية التسعينات، إلى توجه الحركة نحو القيام بالعديد من النشاطات التجارية في الجنوب الاسباني تراوحت بين بيع الملابس، الحقائب، السجائر و حتى المتاجرة في المخدرات مع بعض جماعات المافيا الإيطالية.

رغم هذا و مع حلول سنة 2003، وجدت الحركة نفسها في وضع صعب من حيث توفير الدعم المالي و التجنيد، خاصة بعد اعتماد إسبانيا للقانون 2003/12 الذي هدف إلى تجفيف منابع تمويل الإرهاب،[3] و ذلك عن طريق سن قواعد صارمة تحكم عمليات التحويل المالي و تحرك رؤوس الأموال، إلى جانب تقييد حق انشاء حسابات في المؤسسات المالية لأي شخص يشتبه اشتراكه في جرائم إرهابية و الغلق الآلي لكل الأرصدة و الحسابات المشتبه فيها.

ثالثا: تأمين الدّعم الداخلي و الخارجي لصالح الحركة

لأن الاستناد إلى قاعدة شعبية قوية كان و منذ البدء واحدا من الأهداف الأساسية للحركة بالنظر إلى كونه مقياسا لشرعيتها، فقد تم إيلاء أهمية كبيرة له. من هذا المنطلق، يمكن القول أن فترة الديكتاتورية الإسبانية سمحت بتوفير أكبر قدر من الدّعم الشعبي لحركة إيتا إلى درجة اعتبر معها الكفاح المسلح حقا مشروعا للناشطين الباسكيين المنخرطين في المنظمة.[4] ذلك أنّ الأذية التي تعرض لها الناشطون الباسكيون على يد الرئيس **فرانكو**، غذّت كراهية الشعب الباسكي اتجاه

[1] Loyer, B., Op.cit., p.276.

[2] Sever, M., Roth, M. P.: « Cutting off the Hand that Feeds it: Countering Terrorist-Financing in the 21st Century », Uluslararası Güvenlik ve Terörizm Dergisi, Vol.01, N°.01, 2011, pp.61-72, p.68.

[3] Sever, M., Roth, M. P., Ibid, p.79.

[4] Medero, G.S. p.15.

القوات الإسبانية، كما دفعت بهم إلى التعاطف مع " ضحايا القضية" الذين اعتبروا في نظر الرأي العام أبطالا. هذا الشعور التعاطفي ترجم في 2 و 3 ديسمبر 1970 بالقيام بمسيرة تظاهرية لما يفوق ثلاثمائة و خمسين ألفا (000 350) من الباسكيين، و قد كان لهذه المظاهرة وقع عالمي كبير، بلغ حد استنكار العديد من الشخصيات السياسية الدولية على غرار **ميشال فوكو (Michel Foucaut)** و **ريمون أرون (Rymond Aron)** في فرنسا.

في نفس الإطار، و بأخذ معدل التصويت الذي يحصله الجناح السياسي لحركة إيتا، كمؤشر عن مدى الدعم و التعاطف الممنوح لهذه الحركة في وسط الشعب الباسكي، فإن الجدول التالي المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية في منطقة الباسك سيجعلنا نفهم طبيعة و نسب هذا الدعم للسنوات الممتدة من 1980 و إلى غاية 2005.

الجدول رقم 01: الدعم الإنتخابي للجناح السياسي لحركة إيتا في الإنتخابات التشريعية لمنطقة الباسك، للفترة 1980-2005

السنوات	التصويت	نسبة التصويت للجناح	نسبة التصويت الكلي	نسبة تصويت الوطنيين
1980	151,636	9,75	16,55	25,67
1984	157,389	9,93	14,65	22,67
1986	199,900	12,04	17,47	25,74
1990	168,410	11,04	18,33	27,78
1994	166,147	9,50	16,29	28,86
1998	224,001	12,30	17,91	32,80
2001	143,139	7,89	10,12	19,15
2005	150,644	8,37	12,44	23,28
المعدل	**172,408**	**10,10**	**15,47**	**25,74**

المصدر: Ignacio, S. C, Op.cit., p.28

بالعودة إلى الجدول، نلاحظ أن عشرة بالمائة (10%) من الباسكيين البالغين يساندون حركة إيتا، أي ما يعادل مائة و اثنين و سبعين ألف (000 172) شخص، كما نلاحظ أن المعدل الإجمالي للتصويت لصالح هاري باتاسونا بين سنوات 1980 و 2005، قد فاق الخمسة عشر بالمائة (15%) من المجموع الكلي للأصوات، و هو ما يعادل الخمسة و العشرين بالمائة (25%) من أصوات الوطنيين الباسكيين، بصيغة أخرى يمكن القول أن واحد من مجموع أربع مواطنين يصوت للجناح السّياسي لحركة إيتا.

نفس الجدول يبين لنا أن أكبر نسبة حققها الحزب من التصويت لصالحه كانت في سنة 1998، أي شهرا بعد إعلان وقف اطلاق النار من طرف حركة إيتا، و هو ما دفع بالعديد من المنظرين و المهتمين بالشأن الباسكي إلى القول أن الشعب مساند للتوجهات الاستقلالية للحزب، لكن مع تفضيل وقف استعمال السلاح.[1] منظور تأكدت صحته أكثر مع ظهور النتائج الانتخابية لسنة 2001 التي نال فيها الحزب أضعف نسبة له على الإطلاق و التي قدرت ب 7,89%، بمجموع أصوات ممنوحة من طرف الوطنيين قدرت بحوالي 19,15%، بمعنى أن الحزب خسر حوالي ثلث المساندين له و ما يعادل ستة (06) من مجموع أربعة عشر مقعد له في البرلمان، و مرة أخرى رُبط ذلك بعودة الحركة لاستعمال الكفاح المسلح و التهديدات التي طالت السياسيين المحليين من غير الوطنيين.

في آخر انتخابات أجريت في مارس2009، لم يستطع الجناح السّياسي للحركة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية. حيث، و لأول مرة في تاريخ إسبانيا الديمقراطية لم يحتوي البرلمان على أي تشكيلة يسارية راديكالية. و تفسير ذلك أن الحكومة الإسبانية فرضت على أي حزب يرغب في الترشح للانتخابات أن يدين التفجيرات التي تقوم بها الحركة و إلا فلن يسلم له اعتماد المشاركة. كرد منها، طالبت حركة إيتا مساندِيها بالتصويت بأغلفة فارغة و هو ما استجاب له ما يفوق 8,8% أي ما يعادل ثلثي المصوتين الوطنيين.[2]

[1] Ignacio, S.C.,Op.cit, p.08.

[2] Moreno, L. : « Divided Societies, Electoral Polarization and the Basque Country », Unidad de Políticas Comparadas (CSIC), Vol.01, N°.07, 2011, pp.02-29, p.15

هذه النتائج و الأوضاع أثارت مخاوف الحركة و دفعت بها إلى إعادة تكثيف جهود التعبئة و الرفع من مستوى الانتشار الاعلامي و التضامني، عن طريق طباعة الجرائد و المنشورات و تعبئة المنظمات النسوية، الشبانية، الجمعيات الداعمة لمعتقلي حركة إيتا، الاتحاديات و المنظمات المدافعة عن اللغة الباسكية، و التي كان لها من الأساس دور فعال في سنوات الستينات و السبعينات في الترويج للحركة. مجهودات كان لها أثر في إعادة تقوية ارتباط الشعب الباسكي بالحركة، و الذي ترجم في سنة 2000 بخروج آلاف المتظاهرين اعتراضا على الاغتيالات التي تطال أعضاء هذه الأخيرة.[1]

فيما تعلق بتأمين الدعم الخارجي، فقد اهتمت الحركة منذ بداياتها الأولى بضمان مساندة الدّول ذات التوجهات التحررية لها، سيما دول المعسكر الشرقي التي تولت تقديم الدعم اللوجيستيكي و تزويدها بالأسلحة الخفيفة و بتدريب أعضائها، على غرار كوبا، نيكاراغا و حتى ليبيا.

كذلك، فقد عثرت فرقة من الشرطة في المكسيك في سنة 2003، في منطقة أواكساكا (Oaxca)، على مجموعة كبيرة من التجهيزات، الذخائر، الأسلحة اليدوية و الفيديوهات التعليمية التي كانت مرسلة إلى الحركة، كما أثبتت التحقيقات ضخامة حجم الأموال المحولة من طرف الداعمين و المتعاطفين مع الحركة من ذوي الأصول الباسكية و حتى المكسيكية. أيضا، تعتبر كل من الأوروغواي، جمهورية الدومنيك، فنزويلا و كوبا من الدّول التي دعمت حركة إيتا و بشكل كبير، حيث حصلت صراحة على دعم كل من نظامي **فيديل كاسترو (Fidel Castro)** و**هوجو شافيز (Hugo Chaves)**، اللذين تكفلا بتهريب القادة الباسكيين إلى دولتيهما حماية لهم من نظام **فرانكو**.

إنّ ما قيل عن التراجع النسبي لقدرة الحركة على تأمين الدعم الشعبي الداخلي في السنوات الأخيرة، ينطبق بدوره على العلاقات الخارجية، التي تناقصت كثيرا مع نهاية التسعينات و كادت تنعدم

[1] Zanias, S. : « The Death of Violence », (available on the website: http://martindale.cc.lehigh.edu /sites/martindale.cc.lehigh.edu/files/zanias.pdf), (accessed on 24/01/2013, 19H49).

نهائيا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 [1] - على الأقل في شكلها الرسمي- و تبرير ذلك توضحه الخصائص التي طبعت البيئة الدّولية و التي كرست مفاهيم و تصنيفات جديدة، حصرت كل الحركات المسلحة في خانة المجموعات الإرهابية، بغض النظر عن طبيعتها و الغاية من انشائها.

المطلب الثاني: المقاربة الإيديولوجية لحركة إيتا للحفاظ على الهوية

لأن الهدف الأساسي من إنشائها كان الحفاظ على خصوصيات الهوية الباسكية و على الخصائص اللغوية و التاريخية للشّعب الباسكي، فقد كان من المنطقي أن تتجه القناعات الإيديولوجية لحركة إيتا في نفس المسرى و أن تنصب أساسا حول حماية هذه المرتكزات الهوياتية بما فيها عنصر الإقليم. الشيء الذي لم يكن ليتأتى وفق منظور الحركة بغير الانفصال عن الدّولة الإسبانية المحتلة من جهة، [2] و بتبني الكفاح المسلح كوسيلة لا بديل لها لتحقيق هذا الانفصال من جهة أخرى.

الفرع الأول: الانفصال كمطلب أساسي للحفاظ على الهوية الباسكية

منبثقة من رحمها، فمحدثة قطيعة مع أسسها الإيديولوجية و السّياسية، بدأت الحركة الانفصالية الباسكية إيتا بالإبتعاد عن مرتكزات الفكر الوطني الباسكي و على وجه الخصوص الحزب الوطني الباسكي المساند لفكرة الحكم الذاتي في منطقة الباسك. [3] فعلى العكس منه، و استنادا إلى الخصائص اللغوية و المفهمة الباسكية لمسألة الإقليم التاريخي، جاءت مطالب حركة إيتا منادية بضرورة الانفصال الكلي عن الدّولة الإسبانية و بتطبيق حق تقرير المصير للشعب الباسكي، شأنه في ذلك شأن دول العالم الثالث التي نالت استقلالها في سنوات الستينات و تحررت من الدّول الاستعمارية التي كانت تحتل إقليمها. لهذا السبب، يذهب غالبية المهتمين بالشأن الباسكي

[1] Domínguez, F., « ETA, a Terrorist Organisation within a Democratic Society», (available on the website: http://paralalibertad.org/wp-content/uploads/F_Dominguez_Ingles.pdf), (accessed on 11/12/2012, 10H45).

[2] Montès, J., Op.cit, p.07.

[3] Wieviorka., M. : « E.T.A et la Violence Politique au Pays Basque Espagnol », Institut de Recherche des Nations Unies pour le Développement Social (UNRISD), Suisse, Genève, 1993, p.10.

إلى إيلاء أهمية كبيرة إلى السّياق الدولي [1] المزامن لفترة ظهور و تبلور إيديولوجية الحركة، و في صياغة الأفكار الأولية لزعمائها. فنجاح المشاريع الوطنية التحررية لكل من جيش التحرير الوطني في الجزائر، **لفيديل كاسترو** في كوبا و **ماوتسي تونغ** في الصين كان له بالغ الأثر على تحديد توجهات الحركة، و على ترجمة صياغة نهائية لمطالبها ترسخ الإيمان بإمكانية تحقيق الاستقلال.

يضاف إلى ذلك، الدور المحوري الذي لعبه الفكر الماركسي و مفهمته لمسألة الوطنية حيث يقرن الاستعمار بالاستغلال، تنظير أثبته الواقع في أعين الباسكيين الوطنيين من رواد الحركة. فبالنظر إلى الوضع الثقافي المطبوع بالإنكار الكلي للهوية الباسكية، و الوضع الاقتصادي القائم على الاستغلال المجحف لموارد المنطقة، و حتى السّياسي الموسوم بغياب الاستقلال المؤسساتي و الإداري، تبين للحركة الانفصالية إيتا أن وضع المنطقة يتعلق لا محالة باستعمار داخلي، [2] من طرف حكومة مركزية تمتهن استغلال الشعب الباسكي، تسيطر على ثرواته الطبيعية و موارده الاقتصادية، و تفرض عليه حالة من التهميش الثقافي و الهوياتي.

من هذا المنطلق، تبلورت نظرة الحركة إلى الدّولة الإسبانية على أنها دولة محتلة، و لنفس السبب أيضا انتشرت شعارات في بداية و وسط الستينات تقول بأن أرض الباسك هي "كوبا إسبانيا" و أن مشكلة الباسك هي مشكلة استعمار اسباني. [3] و عليه فحلّ هذه المشكلة لا يتأتي بغير تحقيق الاستقلال الوطني، و الذي يعني تدقيقا " بلاد باسك حرة، مستقلة، موحدة، ناطقة باللغة الباسكية و مستقلة اجتماعيا في إطار مناخ ديمقراطي، اشتراكي بعيد عن الشيوعية و الفاشية". [4] و هو استقلال لا يقتصر على المقاطعات الثلاثة في إسبانيا و إنما يمتد إلى إقليم نفارا و الأقاليم التابعة للدّولة الفرنسية.

---

[1] Ludger, M., Op.cit., p.819.

[2] Weaver, T.M.: **Protest, Radicalism And Militancy In Spain's Basque Country: The Basque Nationalist Movement And The Persistent Struggle Of Eta,** Bachelor of Arts, Department of Political Science, College of St. Benedict/St, John's University, USA, 2002, p.49.

[3] Izquierdo, J.M, Op.cit., p.101.

[4] Aiartza., U., Zabalo., J., Op.cit., p.13.

في ذات الشأن، ساهمت كتابات كلّ من **فرانس فانون** (**Frantz Fanon**) و الكاتب الباسكي **فيديريكو كرتويغز** (**Federico Krutwigs**)، الذي كان يؤمن أنه " حيث تتكلم لغة مختلفة فهناك دوما ذهنية مختلفة"، [1] في الترسيخ لضرورة مناهضة الاستعمار و التصدي له. يأتي على رأس هذه المراجع كتاب " "الأسس النظرية للثورة"، [2] الذي صدر في 1965 و اعتبر أول كتاب ينتشر في وسط المناضلين الباسكيين، و يتناول العديد من النظريات العسكرية، المفاهيم الاستقلالية و التجارب التحريرية لرسم و توضيح سبل التحرر أمام حركة إيتا.

كنتيجة حتمية لكل ما سلف ذكره، قامت الحركة بتحرير أرضية أطلق عليها اسم البديل الديمقراطي (**KAS Alternative**)، ضمّت مجموعة من المطالب التي اشترطت الحركة الاستجابة لها من طرف الحكومة الإسبانية الديمقراطية بين 1976 و 1995، كشروط مسبقة لبدء المفاوضات و وقف إطلاق النار، و تتمحور هذه المبادئ حول خمسة نقاط أساسية: [3]

- تحرير كل المعتقلين السياسيين الباسكيين.
- تحقيق الحرية الديمقراطية و التي تفرض المصادقة على كل الأحزاب السّياسية دون أن يُفرض على أيّ منها تغيير النظام الأساسي.
- أن تقوم الحكومة الإسبانية بسحب كل القوات العسكرية و فرق الشرطة و الحرس المدني التابعة لها من منطقة الباسك.
- اتخاذ التدابير الأساسية لرفع مستوى معيشة و عمل الشعب سيما الطبقة العاملة .
- تطبيق نظام حكم ذاتي كمرحلة أولية في انتظار الاستقلال، مع ضرورة الاستجابة للشروط التالية:
  - أن يشمل الاستقلال الأقاليم الأربعة التاريخية لأرض الباسك.
  - أن يتم الاعتراف بالسيادة الوطنية لأرض الباسك و بحقه في تقرير مصيره المتضمن لحق إنشاء دولة حرة و مستقلة و قائمة بذاتها.

---

[1] Letamendia., F., Op.cit., p.163.

[2] Letamendia, F., Ibid, p.15.

[3] KAS Alternative, 1976.

- الاعتراف بالروابط الوطنية و التاريخية الموجودة بين أرض الباسك في الجنوب (إسبانيا) مع تلك التي في الشمال (فرنسا).
- أن تنشأ قوات للدّفاع المدني من طرف الحكومة الباسكية المنصّبة و أن تكون مستقلة عن قوات الدّولة الإسبانية.
- أن يُمنح للشعب الباسكي السّلطة الكافية التي تمكنه من ممارسة الخيارات الاقتصادية، السّياسية و الاجتماعية التي يرغب فيها و الضرورية لتطوره.
- أن تعتبر الأوسكارا هي اللغة الرسمية و التي لها الأفضلية في منطقة الباسك.

ظلت هذه المطالب الاستقلالية الانفصالية ترافق نشاط حركة إيتا و تميز توجهاتها طيلة فترة حكم **فرانكو**، لكن بوفاة هذا الأخير و حصول منطقة الباسك على الحكم الذاتي في سنة 1979، لم يستطع أحد أن يقدم جزما أكيدا حول مستقبل الحركة و موقفها من الأوضاع الجديدة في المنطقة، و لا عن إمكانية مواصلتها لنشاطها الكفاحي. حيث طرح التساؤل عن حقيقة أهداف المنظمة الانفصالية، و عمّا إذا كانت نشاطاتها موجهة في أساسها نحو نظام **فرانكو**، كرد فعل على سياسته الدكتاتورية. و هي بهذا تمثل كل الشعب الإسباني لا الباسكي فقط، و ثورتها هي ثورة طبقة معينة من الشعب ضد النظام الحاكم في كل إسبانيا و من طرف كل الإسبان، أو أنها حرب تحريرية ضدّ الدّولة الإسبانية في حد ذاتها، تقودها أقلية تؤمن باختلافها عن الإسبانيين.

نقاش لم يتم الفصل فيه إلا بدخول إسبانيا في مرحلتها الديمقراطية، أين تبين أن الهدف هو الاستقلال عن إسبانيا لا تغيير النظام السّياسي القائم، أبعد من ذلك فقد اعتبرت الحركة في تصريحاتها [1] أن الوضعية الإقتصادية و السياسية لم تتغير فعليا بالحصول على الحكم الذاتي، و أنّ الديمقراطية الممنوحة ما هي إلا ديمقراطية شكلية في ظل ملكية دستورية. في حين أنّ الغاية الأساسية التي انطلقت منها الحركة في مسيرتها، هي تحصيل الاستقلال التام كنظيراتها من الحركات التحررية في العالم الثالث، و منح الحق للشعب الباسكي في ممارسة سيادته الداخلية و الخارجية كاملة.

[1] Weaver, T.M., Op.cit, 47.

ظلت هذه الرؤى التحررية، تطبع خطابات و سلوك الحركة حتى أواخر سنة 2010، مؤكدة في كل مرة على أن وقف إطلاق النار و إعلان الهدنة الدائمة مرتبط بقبول الحكومة الإسبانية الإذعان لرغبة الشعب الباسكي في تقرير مصيره.

الفرع الثاني: الكفاح المسلح كوسيلة حتمية لتحقيق المطالب الانفصالية

قد يذهب البعض إلى القول أن الكفاح المسلح أو استعمال القوة و العنف ـ كما يفضل البعض تسميته ـ كان خيارا لحركة إيتا من أجل تحقيق أهدافها و مطالبها. و ذلك من منطلق أن الحركة قد اختارت من مجموع بدائل متوفرة هذه الوسيلة دون غيرها، في حين اختارت أطراف وطنية أخرى، تقول أيضا بضرورة استقلال منطقة الباسك، لوسائل مغايرة على غرار باقي الأحزاب الوطنية الباسكية التي فضلت النضال السياسي.

لكن القول بهذا لا يفتأ يثبت خطأه أمام الخطابات و المواقف المعبر عنها من طرف الحركة، و التي تبلورت لديها قناعات مرسخة تقضي بأن الحوار لن ينفع مع دولة ترفض الاعتراف بأحقية الشعب الباسكي في تقرير مصيره، كما أن الحوار في ظل حالة من الضعف لن يوصل إلى أية نتيجة مع الدولة الإسبانية. من هنا، برز الكفاح المسلح كحتمية لا مناص منها و كوسيلة وحيدة لتحقيق المطالب الانفصالية و استعادة الهوية الثقافية و الذاتية للشعب الباسكي. [1] إن استخدام السلاح يظهر و لا شك، كإجابة حتمية فاصلة للوقوف في وجه نظام دكتاتوري يمارس العنف السياسي، القتل، الاضطهاد و يحظر التعبير عن أي شعور وطني.

نتيجة لهذه القناعات، جاءت خطابات الحركة منذ بداياتها الأولى ثورية جدا، منادية بضرورة الاستناد إلى استخدام السلاح، و على القول بأن "العنف ضروري، عنف يجب أن يكون معديا، مدمرا، يجب أن تتضمن المقاومة إعلان الحرب، حرب علمنا إياها الأنغوليون و الجزائريون" [2] و " إن الشيء الوحيد الذي يمكن أن تسمعه سلطة **فرانكو** هو ضجيج القنابل التي تتفجر، و هناك فقط سيفهم المحتل أن

[1] Wieviorka, M., Op.cit., p.10.

[2] Entrevue avec Uriarte Teo (Ex-Militant de Mouvement ETA), Film Documentaire. : ETA : une Histoire Basque, France 5, 2003.

الباسك مختلفة عن إسبانيا، و سوف تجبر إسبانيا على التفاوض مع الحركة عندما لا يبقى لها أية وسيلة أخرى كما أجبرت فرنسا على ابرام اتفاقيات ايفيان مع الجزائر"[1]

مستندين إلى التجارب المماثلة في العالم الثالث، اقتنعت حركة أرض الباسك و الحرية أن الحرب هي المسلك الوحيد الممكن انتهاجه عندما تعاني دولة من سيطرة دولة أخرى، حيث لا يبقى للأولى أي منفذ إلا اللجوء لاستعمال السلاح، أفكار تغذت أكثر بكتابات **جوزي اشفرييتا Jozé Echevarrieta)** الذي طور نظريته عن الحرب التحريرية و دورها في الحفاظ على الهوية، منطلقا في ذلك من التجربيتين الجزائرية و الصينية. كما تدعمت بمساهمات الكنيسة الباسكية في تكوين الثوار و الترويج لشرعية الكفاح المسلح داخل المجتمع الباسكي.

باختيارها لنفس النموذج الحربي المنتهج في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، [2] و القائم على نهج حرب العصابات ،الجمع بين الضربات الهجومية في المناطق الحضرية و الريفية و زرع الخوف في كل مؤسسات الدّولة و المجتمع المدني للعدو، جاءت الأسس النضالية للحركة مستندة إلى ثلاثة نقاط أساسية:[3]

- تهدف العمليات الهجومية إلى التعريف بحركة على أنها حركة تحررية، مطالبة باستقلال و انفصال اقليم الباسك عن كل من إسبانيا و فرنسا.
- توفير الظروف المواتية لبدأ توجيه الضربات إلى الحكومة الإسبانية و منه الضغط على هذه الأخيرة لتنفيذ مطالب الحركة.
- اتباع خطة تكتيكية تقوم على " الضرب، القمع، الضرب".

تماشيا مع هذه الأسس، صيغت الاستراتيجية الحربية للحركة على ثلاثة مراحل أساسية:

[1] Entrevue avec Madariaga Julen (Co-Fondateur de l'ETA), Ibid.

[2] Alonso, A. : « The International Dimension of ETA's Terrorism and the Internationalization of the Conflict in the Basque Country », Democracy and Security, Vol.05, N°.79, Great Britain, 2011, pp.184-204, p.188.

[3] Aiartza, U., Zabalo, J., Op.cit., p.14.

- **الدفاع الإستراتيجي**: و هي مرحلة تحضير و توعية الشعب، تركز فيها الحركة على بناء أرضية شعبية قوية، القيام بحملات الدّعاية، التكوين و تنصيب أولى الهياكل السرية. استغرقت هذه المرحلة ثلاث (03) سنوات، من 1959 إلى 1961.
- **مرحلة التوازن**: و هي مرحلة التموضع و التمركز، تنصب فيها الشّبكات السرية في مناطق بعينها، و التي ستشكل فيما بعد نقطة الانطلاق الأساسية في توجيه الضربات الهجومية، و امتدت من 1964 إلى 1968 .
- **الهجوم الاستيراتيجي**: تكثف في هذه المرحلة الهجومات للضغط على حكومة مدريد و دفعها لإجراء المفاوضات، كما تختار العمليات بدقة مدروسة، حيث من سنة 1968 و حتى بداية التسعينات كانت الحركة تستهدف القوات العسكرية الإسبانية و وحدات الشرطة. لكن، بعد هذه الفترة، أصبحت الهجومات تطال المدنيين أيضا من قضاة، صحفيين و مواطنين فضلا عن القادة السّياسيين للأحزاب الأخرى.[1]

و لعل مردّ ذلك راجع إلى حالة الخناق و الضعف التي أصبحت تعيشها الحركة بتغير الأوضاع الدّاخلية و الإقليمية و حتى الدولية، ما دفع بها إلى توجيه ضربات شمولية في محاولة للحفاظ على موقعها و التأكيد على استمرارها.

المبحث الثاني: تطورات الكفاح المسلح للحركة الانفصالية الباسكية

باتخاذ القرار الفصل داخل الحركة، و التسليم بأن الانفصال عن الدّولة الإسبانية حق لصيق بالشعب الباسكي لا يكفله إلا تطبيق حق تقرير المصير، و لا يتأتى بغير استعمال الوسيلة العسكرية دون غيرها من الوسائل الأخرى، انطلقت في سنة 1961 أولى الضربات الهجومية الموجهة إلى النّظام الديكاتوري القائم آنذاك، و التي أعطت شارة الانطلاق و فتحت الباب واسعا أمام ما يزيد عن خمسين (50) سنة من العنف و اللااستقرار في إسبانيا.

[1] Montès, J., Op.cit., p.05.

مراحل كفاح مسلح قادته الحركة الانفصالية، يعبر عنه اختصارا بتطورات النزاع الباسكي، و التي تمايزت من حيث الأحداث، المواقف و حتى من حيث القوة و الضعف بين مرحلتين أساسيتين، نتناول أولاها في المطلب الأول الذي سيخصص للبحث في الفترة الممتدة من 1961 إلى 1979، لنعالج المرحلة التي أعقبتها في المطلب الثاني، الذي سيهتم بمجريات الأحداث عقب تبني إسبانيا للنموذج الديمقراطي.

المطلب 01: كفاح الحركة من مرحلة الدكتاتورية إلى المرحلة الانتقالية

يذهب غالبية المنظرين إلى القول بأن المرحلة الدكتاتورية و ما تلاها، كانت الأعنف في تاريخ النزاع الباسكي، ليس بالعودة إلى عدد الهجومات و الضحايا الذين تم تسجيلهم، و إنما بالنظر إلى كونه قد أخذ شكل عنف متبادل بين المنظمة الانفصالية و بين حكومة **فرانكو**، حيث لم يدخر كلا الطرفين مجهودا للرفع من حدة الصراع و من مؤشرات العنف المتبادل. أوضاع لم يبد في السنوات الأولى للمرحلة الانتقالية أنها ستتغير، و إن شهدت تسجيل تعديلات في منحى سياسة الحكومة الجديدة اتجاه الحركة.

الفرع الأول: من 1961 إلى 1975: مواجهة القوة بالقوة

بعد مضي سنتين (02) على تأسيسها، وجهت الحركة الانفصالية الباسكية أولى ضرباتها للنظام القائم بتاريخ 18جويلية1961، حيث قامت بمحاولة لتحويل مسار قطار عسكري تابع لنظام **فرانكو**، لتشكل هذه المحاولة الانطلاقة الفعلية في تطبيق استراتيجية " الضرب، القمع، الضرب". لكنها، لم تسجل أي ضحايا لها حتى سنة 1968 و بالضبط بتاريخ 7 جوان 1968 إثر مواجهة مع الحرس المدني، [1] أفرزت عن اغتيال شخص واحد من أعضاء الحرس و اعتقال آخر من مناضلي

[1] ———, : « ETA Timeline: List of Attacks by Basque Separatist Group », The Telegraph, 2011, (avail sur le site web: http://www.telegraph.co.uk /news/worldnews/europe/spain/ 8622688/ETA-timeline-list-of-attacks-by-Basque-separatist-group.html), (consulté le 27/10/2012, 03H06).

الحركة. هذا الأخير الذي عُذب ثم أعدم من طرف **ميليتون مانزانو (Méliton Manzano)**[1]، الأمر الذي ردّت عليه الحركة باغتيال هذا الأخير في بداية أوت من نفس السنة.

في الثالث من ديسمبر لسنة 1970، توجهت الحركة نحو نوع جديد من الكفاح حيث باختطافها للقنصل الشرفي الألماني، الموجود آنذاك بمدينة سان سيباستيان (San Sebastien)، جلبت انتباه الصحافة و الرأي العام الدّولي.[2] سيّما بعد تحويل القضية إلى المحكمة التي عرفت بقضية بورقوس (Burguos)، و التي انتهت بأن حكم على ستة عشر (16) شخصا من مناضلي الحركة بعقوبات تراوحت بين الإعدام و السجن لمدة سبعمائة و اثنين و خمسين (752) سنة.

قرار قضائي بدفع سياسي من طرف الحكومة القائمة، لم يبدو في أول الأمر أنه سيثير الكثير من ردود الفعل و لا أنه سيكتب بداية النهاية للمرحلة الدكتاتورية،[3] إذ انطلقت على إثره العديد من المظاهرات في الداخل و الخارج و رفعت شعارات تنديدية بالإساءة الإثنية و الإضطهاد اللغوي الذي يتعرض له الشعب الباسكي، كان من نتائجها سحب بعض الدّول لسفرائها من إسبانيا، و تعالي مطالب الكنيسة بإلغاء عقوبة الإعدام للمتهمين السالفي الذكر، و هو ما استجاب له **فرانكو** تحت وقع الضغط الدولي القائم.

لقد كان للمسار الذي اتخذته هذه الأحداث الفضل في أن خرج بنشاط الحركة من السرّية و التعتيم إلى العلن، كما ساهم في زيادة التأييد الشعبي لها و إعادة تقديم تعريف جديد للنزاع بين الطرفين، ظهرت فيه الحركة على أنها الناطق باسم القضية الوطنية. لكنه في ذات الوقت، دفع **بفرانكو** إلى إعلان حالة الطوارئ ثلاث مرات بين سنتي 1969 و 1970 كما قام بتنصيب الوزير الأول الأدميرال

[3] مفتش شرطة بمقاطعة قيبوثكوا، عرف بعنفه و استعماله لأساليب التعذيب و التنكيل مع المساجين، كما كانت له علاقات مع النظام الفاشي، و هو مسجل من طرف الحكومة الإسبانية على أنه ضحية إرهاب.

[2] Conversi, d.: « The Smooth Transition: Spain's 1978 Constitution and the Nationalities Question », National Identities, Vol.04, N°.03, 2002, pp.223-243, p.225.

[3] Aiartza, U., Zabalo, J., Ibid., p.14.

كاريرو بلانكو [1] **(Carreo Blanco)** على رأس منظمة بوليسية أنشأت خصيصا للقضاء على الحركة.

كخطوة قادمة، رأت الحركة أن الوصول إلى اغتيال الوزير الأول السالف الذكر سيشكل ضربة مزدوجة لنظام **فرانكو**، حيث سيكفل القضاء على واحدة من أهم الشخصيات العنيفة من جهة، ثم سيكون بمثابة رسالة معبرة عن مدى قدرة الحركة على الوصول إلى قلب الحكومة القائمة من جهة ثانية. و هو ما نفذ فعليا بتاريخ 20 ديسمبر 1973 إثر عملية أوقر (Ogre) بمدريد. [2] خطوة غير متوقعة خلقت أزمة كبيرة في مخططات النظام الدكتاتوري الذي رد بعنف كبير في الأشهر القادمة، و أطلق حملات لا محدودة من الإعتقالات طالت ما يفوق أربعة آلاف و ستمائة و خمسة و عشرون (4625) شخصا في سنة 1975 فقط، يضاف إليهم ستمائة و خمسة عشرون (625) شخص كانوا يقضون عقوبة سجن إجمالية تقدر بثلاثة آلاف و خمسمائة (3500) سنة.

وصلت الأمور إلى ذروتها بين الطرفين، و سعت كل جهة إلى الزيادة من الضغط الممارس على الأخرى، حيث ركزت إيتا على الإضرابات و المظاهرات، التي كان من أشهرها الإضراب الشامل في منطقة الباسك في 11 ديسمبر 1975. كما كثفت من العمليات العسكرية، ففي سبتمبر 1974 توفي حوالي اثنا عشر (12) شخصا نتيجة قنبلة ملغمة في مدريد. [3] في حين لجأت حكومة **فرانكو** إلى تقوية النشاط الشبه العسكري و زيادة دعم المنظمات اليمينية المتطرفة، تسجل جميعا إلى جانب المحاكمات التي طالت ناشطي الحركة و بعض المناضلين من اليسار المتطرف و التي كان من أبرزها محاكمة 27 ديسمبر 1975. [4]

---

[1] كان الوزير الأول **لفرانكو** و أحد المقربين منه، كلف بتنفيذ حالة الطوارئ في منطقة الباسك، كما كان المسؤول عن الوحدات السرية لمكافحة الإرهاب. يرتبط اسمه بالعديد من جرائم القتل، الإعتقال و اختفاء أعضاء حركة إيتا.

[2] ـــــ, « ETA Timeline: List of Attacks by Basque Separatist Group », Op.cit.

[3] إن الخلاف حول توجيه الضربات الهجومية إلى المدنيين هو ما أدى الى انقسام الحركة على نفسها و بروز الفرع السياسي العسكري لها، و الذي أعلن في وقت لاحق رفضه لاستعمال للوسائل العسكرية.

[4] Alexieva, A., « Targeting the Roots and Goals of ETA: A Counter-Terrorist Strategy to Consider? », Journal of IPS, Vol.05, N°.06, 2006, pp.53-65, p.59.

لقد كان للاستراتيجية المتبعة من طرف الحركة في هذه الفترة الدور الكبير في التعريف بالمسألة الباسكية إعلاميا و الخروج بها من الداخل إلى الخارج. بل أبعد من ذلك، في إكسابها شرعية تعززت بالنظر إلى التجاوزات العسكرية و الاضطهاد السياسي و الاجتماعي القائم في ظل النظام الدكتاتوري. كذلك، فقد كان لظهور التكوينات السّياسية و المدنية بدءا من 1968 المعارضة **لفرانكو** دور كبير في تقوية المطالب الباسكية من جهة، و الضغط على الحكومة القائمة من جهة أخرى. ما دفع بهذه الأخيرة إلى تقديم العديد من التنازلات و اتخاذ مجموعة من التدابير الإصلاحية ، تدابير جاءت الأولى من نوعها في ظل الحكومة القائمة. حيث و لأول مرة طبعت الكتب بدون تدخل أجهزة الرقابة، و بدأت الجهات الإعلامية تتكلم دون خوف عن النهاية القريبة **لفرانكو**، كما ساهم قانون استقلالية الجامعات المعتمد في ترسيخ حرية النقاش حول التاريخ الاسباني المعاصر، كاسرا المحضور من الحديث حول التجربة الجمهورية لسنوات الثلاثينات.

كذلك، فقد ازدادت و تكثفت المظاهرات و الإضرابات العمالية و الطلابية و أعلنت السلطة الكنسية في مدريد صراحة عن سحب دعمها **لفرانكو**.[1] كل هذه المستجدات الدّاخلية، يضاف إليها الدعم الخارجي الكبير الذي كانت تتلقاه الحركة و الموقف الفرنسي المؤيد ضمنيا لنشاطاتها، في ظل تباعد سياسي بين الحكومة الفرنسية و نظيرتها الإسبانية،[2] خدمت حركة إيتا و ضيقت الخناق على حكومة **فرانكو**، الذي بدا واضحا أنه لم يعد قادرا على التحكم في زمام الأمور.

الفرع الثاني: من 1975 إلى 1979: ازدواجية الحل العسكري و السياسي

بوفاة **فرانكو** في 20 نوفمبر 1975، تولى **خوان كارلوس الأول (Juan Carlos I)** قيادة الدّولة في المرحلة الإنتقالية و قبل اتخاذ أي قرار أو توضيح أي رؤى للحكومة الجديدة حول مطالب و نشاطات الحركة الانفصالية، بادرت هذه الأخيرة بتوجيه ضربة أولى إلى النّظام الجديد في الرابع و العشرين من ذات الشهر و السنة، إثر اغتيال عمدة مقاطعة قيبوثكوا، ليعقب ذلك في الأشهر الأربعة الأولى

[1] حيث نظم مجلس مشترك للقساوسة و رجال الدّين في عام 1971، انتقدوا فيه انحياز الكنيسة أثناء الحرب الأهلية **لفرانكو** و هو ما شكل ضربة ايديولوجية قاصمة لهذا الأخير، الذي أجاب بإنشاء سجن خاص برجال الكنيسة.

[2] William, A., Douglass, J.Z.:« On the Interpretation of the Terrorist Violence: ETA and the Basque Political Process », Comparative Studies in Society and History, Vol.32. N°.02, 1990, pp.238-257. p.249.

لسنة 1976 مجموعة أخرى من الاغتيالات و الإختطافات لبعض أعضاء الشرطة و الصناعيين الباسكيين، امتدت جغرافيا حتى الجنوب الفرنسي .

بتنصيبه كوزير أول في جويلية 1976، **اقترح أودولف ساوروييز** (**Adolfo Suarez**) إجراء استفتاء حول مجموعة من الإصلاحات السياسية كمرحلة إنتقالية أولى، إذ باشرت الحكومة الجديدة إلى اعتماد مجموعة من الأحزاب و إطلاق صراح بعض من المساجين السياسيين، إلى جانب تغيير بعض القادة العسكريين و مفتشي الشرطة. لكن الحركة قابلت كل هذا باستنكار شديد، مؤكدة على أن الاصلاحات البسيطة لن تحل المشاكل الجذرية في النزاع الباسكي الإسباني، و المتعلقة أساسا بحق تقرير المصير، كما رفضت في نفس السنة المشاركة في مفاوضات جنيف المجراة بين الحكومة الإسبانية الانتقالية و الشق السياسي العسكري للحركة.

أمام هذا الموقف المتصلب من طرف الحركة الانفصالية و رفض أي شكل من أشكال التفاوض لا يستند إلى إقرار حق تقرير المصير للشعب الباسكي، طرحت مجموعة من الأحزاب الباسكية مسودة مشروع لمنح الحكم الذاتي لمنطقة الباسك، مشروع سمح للحكومة الإسبانية بتحقيق انتصار جزئي على الحركة الانفصالية. حيث تم على إثره فصل مقاطعة نافارا عن الأقاليم الباسكية الثلاثة، الأمر الذي اعتبرته الحركة أولى الضربات الحقيقية الموجهة لها، ما دفعها إلى تكثيف العمليات الهجومية و التفجيرية بين سنوات 1976 و إلى غاية 1979، لتخلف ما يزيد ثلاثمائة (300) وفاة.[1]

إلى جانب الإصلاحات السياسية، بدأ التحضير لاعتماد دستور إسباني جديد، صاحبه إقرار شرعية نشاط مجموعة من الأحزاب و التحالفات الجديدة، التي كانت بعيدة في توجهاتها عن مسار الحركة الانفصالية و مرحبة بالمبادرات الإسبانية. الشيء الذي أثار تخوف و حفيظة حركة إيتا و دفع بها إلى محاولة توحيد القوى الوطنية الباسكية بتنظيم ما أسمي بجمعية مايورز (Mayors) في ربيع 1977، لكن الاجتماع انتهى بعدم القدرة على اتخاذ قرارات متقاربة، في ظل إصرار حركة إيتا على مقاطعة الانتخابات المقررة في جوان 1977، ما لم ينفذ عفو شامل عن كل المساجين السياسيين

[1] Crettiez, X. : « Violences Nationalistes au Pays Basque », Cultures & Conflits, Vol.03, N°.77, 2010, pp.102-106, p.103.

الباسكيين، و تقر الحكومة أن المفاوضات مع الكتلة الوطنية الباسكية يجب أن تكون في شكل مفاوضات بين دولة و نظيرتها.

بنهاية انتخابات 1977، رفضت القوى اليسارية الباسكية المشاركة في المشروع الإسباني لبناء دولة مؤسساتية و جاءت خطابات الحركة الانفصالية عنيفة جدا في هذه الفترة، مؤكدة على أن القبول بالمسار الديمقراطي لن يؤدي إلى الإعتراف بالأمة الباسكية.[1] كذلك، فقد رفضت مجموعة من المقترحات الدستورية بالقول أنها تؤسس لعدم الاعتراف للشعب الباسكي بحقه في تقرير مصيره. و من سنة 1978، أصبح الجناح السّياسي للحركة المسمى هاري باتاسونا هو المكلف بمتابعة المسائل السياسية، في حين استأثرت حركة إيتا بالتنظيم العسكري و الضغط على الحكومة الإسبانية، عن طريق تكثيف عملياتها في وقت اتضح لها جليا فيه أن هدف مقترحات الحكومة ليس الوصول إلى حل نهائي للأزمة بما يرضي الأطراف الباسكية، و إنما مجرد وسيلة لكسب الوقت حتى صدور الدستور الاسباني .

أجري الاستفتاء على الدستور الإسباني بتاريخ 6 جوان 1978، وانتهى بأن تمّ إقراره على الرغم من أنّ (54,5 %) من الأصوات في منطقة الباسك جاءت معارضة له، بسبب عدم اعترافه بحق تقرير المصير، فضلا عن إعطائه صلاحيات كبيرة للجيش في الحفاظ على الوحدة الترابية في الأقاليم الباسكية، و تكريسه للتبعية اتجاه الدّولة الإسبانية. من جهة أخرى، مهد الدستور الجديد لاجراء استفتاء على نظام الحكم الذاتي في منطقة الباسك في 25 أكتوبر 1979، و الذي جاءت نتائجه ب 53% صوتا لصالح المشروع، في حين عبر (41%) عن رفضهم له. أعقب هذا تنصيب أول برلمان للحكومة الباسكية في السّنة التي تليها.[2] فضلا عن مجموعة واسعة من الصلاحيات التي كفلها لمناطق

[1] Ludger, M., Op.cit., p.809.

[2] Lafon, C. : « Chronologie : ETA, les dates clés d'une histoire qui aura duré 52 ans », Sud Ouest, 20 Octobre 2011, (disponible sur le site web :http://www.sudouest.fr/2011/10/20/ chronologie-eta-les-dates-cles-d-une-histoire-qui-aura-dure-52-ans-532123-754.php), (consulté le 09/12/2012, 15H59).

الحكم الذاتي، من حرية تشكيل حكومة خاصة، شرطة محلية مستقلة، إلى جانب الاستقلالية التامة في ميادين التعليم، الثقافة، الإعلام، العدالة و غيرها.[1]

بمقابل هذه التطورات والحلول السّياسية، شهدت هذه الفترة اغتيال العديد من ناشطي و قادة حركة إيتا، إلى جانب بعض مناضلي الجناح السّياسي لها. أيضا، ففي نفس سنة إقامة منطقة حكم ذاتي باسكية فاقت العمليات الهجومية للحركة المائة و ستة و ثلاثين (136) عملية.[2]

على الرغم من كل هذه التغيرات و تعالي بعض الأصوات بالقول أن حركة إيتا قد بدأت تفقد قدرتها على الاستمرار، إلا أن هذه الأخيرة ظلت مقتنعة أن لديها ما يكفي من القوة و المقدرة العسكرية و الدعم الشعبي لرفض هذا الدستور و العودة إلى المطالب الواردة في وثيقة " البديل الديمقراطي"، مقررة أن تواصل نشاطاتها العسكرية و كفاحها المسلح في المرحلة الديمقراطية لإسبانيا، ومؤكدة في ذات الشأن أن النزاع الباسكي لا يتعلق بتغيير الحكومات و لا بالإنتقال من وضع سياسي إلى آخر مماثل له، إنما هي مسألة مرتبطة بالدّولة ككل، و بحق شعب واع بهويته في إقامة دولة[3] خاصة به. من هذا المنطلق، فالعنف المعتمد من طرف الحركة ما هو إلا نتاج لوضعية سياسية معينة تحرم فيها أقلية من حقها في التعبير عن نفسها و الحصول على استقلالها. لقد فرضت الوضعية الدستورية و الواقع الجديد على الحركة الاختيار بين اللعبة الديمقراطية و بين مواصلة الكفاح لتحقيق الحرية، و يبدو أنها ستقرر الجمع بين الاثنين.

---

[1] Statut d'Autonomie du Pays Basque, les Articles de 10-23.

[2] ———, : « Histoire d'Euskadi Ta Askatasuna (ETA) », (disponible sur le site web : http://forumdespeuplesenlutte.over-blog.com/article-34700975.html), (consulté le 09/10/ 2012, 17H50).

[3] Alvarez, T. : « ETA Est une Conséquence », (disponible sur le site web : http://www.elcorreo .eu.org /ETA-est-une-consequence), (consulté le 02/02/2013, 19H05).

المطلب 02: الكفاح المسلح للحركة في المرحلة الديمقراطية لإسبانيا

مع بدأ المرحلة الديمقراطية في إسبانيا لم يبد أن العنف سيتوقف، قرار أكدته الحركة اعتراضا على الوضع السياسي الذي آلت له البلاد، على قرار الحكم الذاتي الذي كرس استقلالية شكلية، على منطقة نافارا التي فصلت عن إقليم الباسك بهدف ضرب وحدة المنطقة و إضعاف مطالب الحركة الوطنية، فضلا عن تفريق شعب واحد عن طريق تقسيمه جغرافيا. مؤشرات زادت كلها من قناعة مناضلي الحركة بأن إسبانيا لا تبحث عن حل نهائي و عادل للقضية الباسكية، بقدر ما ترغب في الحفاظ على وحدة تراب الدولة الإسبانية و اجتثاث الباسكيين عن هويتهم في إطار مشروع وحدوي يكرس التبعية أكثر من الحرية.

لهذه الأسباب جميعا، واصلت الحركة لثلاثين (30) سنة أخرى نشاطاتها، تقودها نفس الأسس و تتبنى نفس الاستراتيجية، و إن كانت قد أبدت قبولا مبدئيا بالتفاوض و تفضيل الحل السياسي مادام يخدم القضية الباسكية الوطنية.

الفرع الأول: من 1979 إلى 2001: بين العنف و بداية الميل للتفاوض

أطلقت حركة إيتا سلسلة من الهجمات المباغتة في1980، في سنة تعتبر من أكثر السنوات دموية في إسبانيا، و استمرت هذه الهجومات و الأوضاع بنفس الوتيرة، ففي 1985 بلغ العدد الإجمالي من الوفيات التي سببها نشاط الحركة عقب خمس (05) سنوات على تكريس الديمقراطية ما يفوق الثلاثمائة (300) قتيل، إحصائيات لم تكن لتختلف كثيرا عن تلك المسجلة في صفوف الحركة من طرف مجموعة التحرير لمكافحة الإرهاب (Groupe Antiterroriste de Libération) المكلفة بتصفية أعضاء الحركة الانفصالية، حيث بلغ عدد ضحاياها في سنة 1983 لوحدها أكثر من عشرين (20) شخصا، [1] يضاف إليهم تسعمائة و أربعين (940) آخرين اعتقلوا في سنة 1985. [2] هذه المجابهة العسكرية القائمة على مبدأ الند بالند، أدخلت إسبانيا فيما اصطلح عليه بالحرب القذرة، أين أصبح المدنيون مستهدفين بنفس درجة السياسيين من الجهتين، سيما بعد أن

[1] Crettiez, X., Op.cit., p.104.

[2] Alexieva, A., Op.cit., p.61.

عززت الحكومة من العمليات البوليسية و أقحمت الجيش في حربها ضد ما أسمته لأول مرة " الإرهاب". فضلا عن إنشائها لوحدات خاصة لمكافحة الإرهاب.

إلى جانب إجراءاتها البوليسية، لم تستبعد إسبانيا الحلول السّياسية، حيث و في ظل هذه الأوضاع المتدنية، بدأت الحكومة الإسبانية في جويلية 1984 بتوجيه رسائل ضمنية إلى الحركة الانفصالية عن طريق مجموعة من الوسطاء، لتعلن في أوت من نفس السنة عن رغبتها في التفاوض حول سبل للسّلام، مباشرة مع الحركة، أينما أرادت هذه الأخيرة و متى ما أرادت. لنفس الغاية، التقى السفير الفرنسي في مدريد مع اثنين من قادة الجناح السّياسي للحركة، و قدم مقترحا ينص على وقف الحركة لإطلاق النار، لمدة ستين (60) يوما، تجرى خلالها المفاوضات بين الحركة و بين ممثلي الحكومة الإسبانية، مشيرا إلى أنه و في حالة رفض الحركة لهذا الشرط ستباشر فرنسا إعادة المدانين الباسكيين إلى إسبانيا. مقترح قوبل بالرفض من طرف قادة الحركة الذين رأوا أنّ الحد الأدنى من الضمانات الأمنية لم يكن متوفرا لهم، كما توجهوا إلى تكثيف العمليات العسكرية، معبرين عن رفضهم بزيادة عدد التفجيرات التي تستهدف الأماكن العمومية.

بعد أن كان التفاوض و الحل السياسي، مرفوضا و بشكل قاطع من طرف مناضلي حركة إيتا في فترة الإنتقالية الإسبانية و السّنوات الأولى للمرحلة الديمقراطية، و من منطلق خوفها من أن مقدراتها العسكرية لن تكفي لمواصلة الكفاح لسنين طويلة قادمة، فضلا عن قناعتها بأنّ النصر العسكري شبه مستحيل في ظل السّياسة الردعية القوية التي تنتهجها إسبانيا، بدا لقادة الحركة أنّ المفاوضات قد تجلب الحل الأمثل للنزاع الباسكي الإسباني. لهذه الغاية بدأت تدرس إمكانية وقف إطلاق النار المؤقت كآداة لترقية الحلول السّياسية و البحث في سبل سلام دائم. و هو ما ستترجمه العديد من المحاولات الرسمية، الغير رسمية، الاتفاقات المستقبلية، المساعي الحسنة الثنائية و الجماعية للدّول، التي منيت بلقاءات فتحت باب التفاوض بين الحركة الانفصالية و الدّولة الإسبانية من جهة، كما كرست التقارب بين القوى المختلفة للتيار الوطني من جهة أخرى.

أولا: مفاوضات الجزائر

كان مسار الجزائر العاصمة هو أولى محطات التفاوض بين حركة إيتا و الحكومة الإسبانية، أبعد من ذلك فقد فتح مرحلة جديدة في تاريخ النزاع الباسكي، ترجمت برغبة الحركة في البحث في

الحلول السياسية على أساس ما جاء في أرضية " البديل الديمقراطي"، دون أن يعني ذلك تخليها النهائي عن الكفاح المسلح، خاصة مع تبني إسبانيا لاستراتيجية جديدة و رغبتها في الظهور بمظهر الدّولة الديمقراطية.[1]

حيث و بترحيل أحد زعماء الحركة الانفصالية المسمى **تشومين إتوربي** (**Txomin Iturbe**) إلى الجزائر من دولة الغابون بعد اعتقاله في فرنسا، التقى هذا الأخير بالعديد من المفاوضين الإسبانيين، أبدى إثره كلا الطرفين رغبتهما في فتح باب المفاوضات و هذا في الأشهر القليلة الموالية لجويلية 1986. مفاوضات ظلت محور أخذ و رد بين الحكومة الإسبانية و الحركة طيلة ثلاثة سنوات قادمة، و لم تباشر فعليا حتى جانفي 1989 بإعلان الحركة لوقف إطلاق النار و تجميد العمليات الهجومية لمدة شهرين متتالين.[2]

جرت المفاوضات بين الطرفين بوساطة جزائرية، مضمّنة في خمسة اجتماعات، تناولت الثلاثة الأولى منها مناقشة مجموعة من المواضيع العامة، تخص التاريخ الاسباني الباسكي. في حين خصص الإجتماع الرابع لمناقشة مواضيع محددة كالإصلاحات الدستورية، الأقليات في أوروبا، مكانة المؤسسة العسكرية في النّظام الاسباني و طبعا حق تقرير المصير. ليتم الاتفاق في الإجتماع الخامس، الذي دام ثلاثين (30) ساعة، على القيام بإعلان انفرادي من الطرفين، التزمت فيه الحركة بمواصلة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى تستمر فيها المفاوضات. في حين كان من المفترض أن تعلن الحكومة الإسبانية عن نيتها مواصلة مساعي التفاوض للخروج بحل سياسي للنزاع، في إطار مبادئ الديمقراطية و رغبات القوى السّياسية الباسكية، لكن الحكومة غيرت إعلانها في آخر لحظة، وعبرت فقط عن رغبتها في مواصلة المفاوضات للوصول لحل نهائي للمسألة الباسكية. و بهذا حكم على مفاوضات الجزائر بالفشل لتعود الحركة عقبها إلى مباشرة الكفاح المسلح.

---

[1] Pragnère, P. : « Protracted Violence in the Democratic Western Europe: the Case of the Basque Country, Patterns of Conflict Resolution, Istitiute for British-Irish Studies , N°.12, September 2012, pp.01-21, p.07.

[2] شهدت الفترة بين 1980و 1989 ما يفوق العشرة تفجيرات قامت بها الحركة، كان أشدها انفجار قنبلة ملغمة في جوان 1987، راح ضحيتها أزيد من عشرين مدنيا و هي العملية التي اعتذرت عنها الحركة لاحقا.

إن فشل مفاوضات الجزائر، يرجع في أساسه إلى الخلفية المتناقضة التي دخل بها الطرفان، فمن جهة كانت حركة إيتا تنظر إلى نفسها من موضع قوة، بحكم نجاح العمليات العسكرية التي كانت تنفذها و التي تجاوزت إقليم الباسك إلى العاصمة مدريد، لكن كانت لها الرغبة في نفس الوقت في الوصول إلى حل سياسي نهائي، تستجيب فيه الحكومة الإسبانية لمطالب الحركة و يمنح فيه للشعب الباسكي حق تقرير المصير، يحركها في ذلك وعي داخلي بأن مقوماتها العسكرية قد لا تثبت لسنين طويلة أخرى.

يقابلها في الجانب الآخر، المنطلق الإسباني الذي و على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الحكومة الإسبانية و الوضع الغير مستقر داخل إقليم الدولة، إلا أنها كانت ترى في التحالف الجديد الذي أنشأته مع فرنسا لمكافحة الحركة بادرة أمل، و إمكانية للقضاء على هذه الأخيرة دون تقديم أية تنازلات و لا خسارة أرض الباسك. نقطتي انطلاق متباينتين بين الطرفين، أدتا في نهاية المطاف إلى فشل المفاوضات.

ثانيا: ملتقى إيرلندا

بحلول سنة 1990 و حتى 1997، لم يبد أن هناك بوادر حلول للنزاع الباسكي و لا أن الحركة ستتوقف عن تبني الكفاح المسلح على الرغم من وجود مستجدات في توجهات الحركة، فبعد أن كانت أرضية البديل الديمقراطي تنص على أن أية مفاوضات حول الشأن الباسكي يجب أن تكون بين حركة إيتا و بين الحكومة الإسبانية دون سواهما، أضافت الحركة بندا جديدا إلى ما سلف يقضي بأن المفاوضات المتعلقة بوضعية إقليم الباسك تأخذ بعدين: الأول بين إسبانيا و الحركة و الثاني بين الفواعل السّياسية الباسكية فيما بينها. كل هذا،دون أن تخفف الحركة من ضرباتها المباغتة و التي تجاوزت العشرة (10) تفجيرات، كان من أبرزها هجومين وجه الأول ضد شرطة الحكم الذاتي في منطقة الباسك في 1993 و الثاني ضد أعضاء و قادة الحزب الشعبي في 1997، ما أدى إلى مقتل مستشار الحزب **ميقال أنجل بلانكو** (**Miguel Angel Blanco**)، و دفع إلى خروج ملايين الأشخاص في إسبانيا تنديدا بما يجري.[1]

[1] Lafon, C., Op.cit.

من جهتها، جاءت ردود الفعل الإسبانية بوليسية بحتة، طبعها التضييق الشديد الممارس على المجموعات السّياسية، الاجتماعية و حتى على الجهات الإعلامية المؤيدة للحركة، كل هذا إلى جانب الإغتيالات و الإعتقالات التي كانت تطال مناضلي الحركة. ما دفع بما يفوق الثمانية عشر (18) تجمعا سياسيا و اجتماعيا إلى المشاركة في ملتقي ايرلندا في صيف 1998، جرت خلاله لقاءات سرية بين الحركة الإنفصالية، الحزب الوطني الجمهوري و الجناح السّياسي لحركة إيتا خرجوا منها بقرار جماعي يقضي بمباشرة خطوات فعلية لبناء دولة باسك ذات سيادة تجتمع تحت لوائها كل من قيبوثكوا، ألافا، بسكاي و نافارا .

إلى جانب هذا، عبرت كل القوى السّياسية الحاضرة في ملتقى إيرلندا عن انسحابها و نهاية عملها بميثاق أجوريا إنيا (Ajuria Enea)، و هو ميثاق كان قد وُقع سلفا من طرف كل الأحزاب السّياسية الباسكية باستثناء حركة إيتا و جناحها السّياسي، ينص على إلتزام كل الأحزاب بالدّفاع عن نظام الحكم الذاتي و ضرورة تبني استراتيجية موحدة للوقوف في وجه العنف المنتهج من طرف الحركة الانفصالية.

ثالثا: ميثاق ليزارا (Lizara)

في الثاني عشر من سبتمبر 1998، وقعت أربعة أحزاب سياسية فضلا عن مجموعة من الجمعيات و التعاضديات الباسكية على ميثاق ليزارا ، الذي تم فيه الإتفاق على تبني منهجية جديدة لحل النزاع الباسكي تستند إلى بعدين إثنين: [1] يقضي الأول ببعث مفاوضات متعددة الجهات مع الحكومة الإسبانية، بدون شروط مسبقة، لكن في ظل مطالب وطنية تؤكد على حق الباسكيين في الاستقلال، و يقر البعد الثاني بأن إجراء المفاوضات يجب أن يتم في إطار وقف دائم للعنف المتبع من طرف الحركة إيتا. وهو ما استجابت له هذه الأخيرة أربعة أيام بعد ذلك، بإعلانها لهدنة من جهة واحدة، غير مشروطة و غير محددة المدة. [2]

[1] Weaver, T.M., Op.cit.20.

[2] Robles, L.C,: « Fighting for the Local Control: The Street Violence in the Basque Country ». International Studies Quarterly, Vol.51, N°.02, 2007, pp.431-455. p.448.

مهد هذا الميثاق، إلى اجتماع ما يزيد عن ستمائة (600) منتخب ينتمون إلى المقاطعات الستة الباسكية في فيفري 1999، و تحريرهم لوثيقة جاء فيها التأكيد على ضرورة العمل المتواصل بهدف دفع الحكومة الإسبانية إلى الإعتراف بالكيان الباسكي كأمة قائمة بذاتها و متميزة بهويتها.

رابعا: محاولات أخرى للحوار

بناء على مقترح اسباني، وافقت حركة إيتا على الإجتماع مع بعض ممثلي الحكومة في ماي 1999 بجنيف، أين دافعت عن ضرورة احترام مسار العملية السياسية الذي بدأ و خيارات الشعب الباسكي، لكن الحكومة الإسبانية لم تكن مستعدة لغير مناقشة مسألة المساجين الباسكيين في مقابل وضع حد نهائي للكفاح المسلح. أعقب هذا الاجتماع، اتفاق الطرفين على الإلتقاء ثانية في أكتوبر من نفس السنة. و مرة أخرى لم تكلل هذه الرغبة بالنجاح نتيجة الشروط الصارمة المفروضة من كل جهة. أمام هذه الوضعية، قررت الحركة إعلان وقف الهدنة في الثالث من ديسمبر لسنة 1999. [1] لتبدأ سلسة مواجهات جديدة بين الحكومة و الحركة الانفصالية، طبعها توجه إسبانيا إلى الزيادة من حملات الإعتقالات التي طالت الناشطين في الحركات اليسارية إجمالا، سيما بعد تعالي بعض الأصوات المطالبة بإخراج القضية الباسكية و حلها على المستوى الدولي وخروج آلاف الأشخاص إلى الشارع في سنة 2000 تضامنا مع الحركة بعد اغتيال أربعة (04) من أعضائها. [2]

الفرع الثاني: من 2001 إلى 2012: بوادر الاتفاق بتغير المعطيات

تعتبر سنة 2001 بداية مرحلة جديدة في تطورات النزاع الباسكي و في مسار الكفاح المسلح لحركة إيتا و هذا لعدة أسباب رئيسية، يأتي في مقدمتها المفهمة الجديدة التي طبعت البيئة الدولية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الواضحة المعالم في خطابات الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي كرس مفهوم مكافحة الإرهاب و أن " من ليس معنا فهو ضدنا"، سيما و أن حركة إيتا كانت قد صنفت في وقت سابق من سنة 1997 على مستوى الأمم المتحدة على أنها منظمة إرهابية.

[1] سجل على إثر وقف الهدنة، ما يزيد عن خمسة و أربعين (45) عملية تفجيرية و اغتيال تبنتهم حركة إيتا.

[2] Zanias, S., Op.cit., p.105.

يضاف إلى هذه المستجدات الدّولية، مستجدات إقليمية أخرى على مستوى الإتحاد الأوروبي، حيث و بانضمام إسبانيا إلى الإتحاد في سنة 1986، و السعي الدؤوب لزيادة مستوى التكامل بين الدّول الأعضاء و ترسيخ التعاون في شتى المجالات، وجدت إسبانيا في دعم الدّولة الفرنسية لها مبعث قوة لمحاربة و الضغط على حركة إيتا. يضاف لهذين البعدين بعد آخر داخلي، يظهر من خلال السياسة المزدوجة المنتهجة من طرف الحكومة الإسبانية، و التي تقوم على الجمع بين الوسائل الردعية البوليسية و القانونية من جهة، [1] و بين الترحيب بمسار المفاوضات و الإصرار عليه من طرف حكومة **جوزي لويس رودريقز ثاباتيرو (José Louis Rodriguez Zapatiro)** من جانب ثاني.

كل هذه الأسباب، دخلت بالحركة في مرحلة جديدة، يغلب عليها التضييق و التي أدت إلى تغير في قراراتها، دون أن يكون لها تأثير على مسرى و لا قوة العمل المسلح للمنظمة الانفصالية، على الأقل حتى سنة 2010.

جاء في بعض الإحصائيات أن العدد الإجمالي لضحايا الحركة بين سنتي2000 و 2003 قد بلغ الستة و أربعين (46) ضحية، في حين سجلت أكثر من مائة و أربعة و عشرين (124) محاولة تفجيرية. بدورها سنة 2004 لم تكن لتختلف عن السنوات التي سبقتها من حيث مواصلة الكفاح المسلح، غير أنها شهدت تصويت البرلمان الباسكي على مخطط إيبراتز [2] (Ibrretese) الذي ينادي باستقلال منطقة الباسك و الإعتراف بالأمة الباسكية، مقابل الدّخول مع إسبانيا في شراكة حرة من جهة ثانية، [3] لكنه لم يثمر عن أية نتائج بعد رفض إدراجه في جدول أعمال المؤتمر الإسباني في فيفري 2005. كذلك فقد شهدت نفس السّنة مباشرة مفاوضات سرية بين الجناح السياسي للحركة و الحزب الاشتراكي الباسكي، و التي نجم عنها التزام حركة إيتا ببدأ المفاوضات مع

[1] شهدت هذه السنوات إصدار مجموعة من القوانين، من أهمها القانون المسير للأحزاب السّياسية، و الذي يجرم الأحزاب التي تكون لها علاقة تعاون أو تعاطف مع حركة إيتا أو أي تنظيم إرهابي آخر، و هو ما أدى إلى حل حزب هاري باتاسونا في سنة 2003.

[2] Keating, M., BRAY, Z.: « Renegotiating Sovereignty: Basque Nationalism and the Rise and Fall of the Ibarretxe Plan », Ethnopolitics, Vol.05, N°.04, 2010, pp.347-364, p.359.

[3] Keating, M., BRAY, Z., Ibid, p.349.

إسبانيا للوصول لوقف العنف و تسوية مسألة المساجين و الضحايا، فضلا عن بعث مفاوضات موازية بين الفواعل السّياسية في منطقة الباسك.[1]

في فيفري 2005، صرح **ثاباتيرو** عن رغبته في فتح باب المفاوضات مع حركة إيتا في حال وضعت هذ الأخيرة حدا للعنف، المطلب الذي نزلت عنده الحركة في ماي من نفس السنة، لتنطلق على إثر هذا المفاوضات بين الطرفين بحضور ملاحظين أوروبيين، [2] خلص فيها المتفاوضون في الأخير إلى توقيع مسودة مشروع سلام سميت " النقطة الصفر" و التي ترتب فيها التزامين، الأول تلتزم فيه حركة إيتا بوقف إطلاق دائم للنار و الثاني تتعهد بموجبه الحكومة الإسبانية بالقيام بتصريح شعبي في ظرف ستة (06) أشهر على وقف إطلاق النار، تقر فيه باحترام الرغبة الحرة للشعب الباسكي في تقرير مستقبله. و في 22 مارس نزلت الحركة عند التزامها و جاء في تصريح طويل قدمته أنها لن تعود لاستعمال العنف مادامت الفرصة ستتاح للشعب الباسكي لتقرير مصيره و مستقبله. لكن الأشهر الموالية لم تجلب أي تنفيذ للوعود من طرف الحكومة الإسبانية، ما دفع الحركة إلى إعلان العودة لاستعمال القوة و إنهاء الهدنة في 22 مارس2006.[3]

عقب تفجيرات مطار مدريد في 2006، أعلن **ثاباتيرو** عن وقف مبادرات السلام و المفاوضات، و عاد استعمال العنف المتبادل ليطبع علاقات الحكومة الإسبانية مع المنظمة الإنفصالية، بعد أن أثبتت الحركة أن مقدراتها العسكرية لازالت مرتفعة و أنها قادرة على مواصلة الضغط على الحكومة الإسبانية، حيث استعمل في التفجير السالف الذكر ما يفوق الخمسمائة (500) كغ من المتفجرات. نسبة لم يتوقع أحد أنّ الحركة قادرة على الحصول عليها.

---

[1] Pragnère, P., Op.cit, p.09.

[2] **« Rapport Annuel de l'Ambassade d'Algérie à Madrid »**, Ministère des Affaires Etrangères, 2005.

[3] **« Rapport Annuel de l'Ambassade d'Algérie à Madrid »,** Ministère des Affaires Etrangères, 2006.

كذلك، فقد جاءت خطابات الحركة في هذه السنة و السنة التي تليها مؤكدة أن المنظمة مجبرة على استعمال العنف لمواجهة العنف، [1] و أن الحل السّياسي الوحيد الذي يمكن أن يتبع بقرار وقف نهائي لإطلاق النار، هو إذعان الدّولة الإسبانية لتطبيق مبدأي حق تقرير المصير و الإقليمية. بمقابل هذا، صرحت الحكومة الإسبانية أنّ كل سبل الحوار مع الحركة قد انتفت، و باشرت منذ 2007 في حملة واسعة من الاعتقالات و الحصار تكثفت مع نهاية 2010 باعتقال عدد كبير من قادة الحركة. الشيء الذي ظلت إيتا تجابهه بردّ أعنف منه إلى غاية 5 سبتمبر 2010، أين أعلنت أنها ستوقف العمل المسلح بشكل دائم و حقيقي، مؤكدة أنها ستترك المسألة الباسكية لتحل عن طريق التفاوض المباشر بين مختلف الفواعل السّياسية المختلفة. [2] قرار تم تأكيده في تصريح قام به ثلاثة من أعضائها في أكتوبر 2011، [3] على عقب انعقاد الملتقى الدّولي للسّلام الذي حضره كل من **كوفي عنان (Kofi Annan)**، الأمين السّابق للأمم المتحدة، و مجموعة من رؤساء الدّول، حيث شددوا على الحركة لوقف العنف، كما دعوا الحكومة الإسبانية إلى بعث و تسهيل سبل التحاور مع مختلف الفواعل السّياسية الباسكية للفصل في مستقبل هذه الأخيرة. إجابة بالقبول قدمت من طرف الحركة، [4] عادت و أكدتها في نوفمبر 2012، داعية في نفس الوقت كلا من الدّولتين الفرنسية و الإسبانية لمباشرة المفاوضات معها بغاية البدء في الحلّ النهائي للحركة سلميا و تحت ملاحظة دولية. مطلب لم تستجب له الحكومة الإسبانية التي تنتظر حلا آليا و غير مشروط من طرف الحركة. [5]

---

[1] **« Rapport Annuel de l'Ambassade d'Algérie à Madrid »,** Ministère des Affaires Etrangères, 2007.

[2] **« Rapport Annuel de l'Ambassade d'Algérie à Madrid »,** Ministère des Affaires Etrangères, 2011.

[3] انظر ملحق رقم 04.

[4] Déclaration du Mouvement ETA du 20 octobre 2011

[5] Cua, J., Gouëset, C. : « 50 de violence au pays basque », (disponible sur le site web : http://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/eta-50-ans-de-violence-au-pays-basque-espagnol_776608.html), (consulté le 12/03/2013, 13H49).

زيادة إلى ما تمت الإشارة إليه سلفا من المعطيات الجديدة التي طبعت البيئة الدّولية و الدّاخلية في إسبانيا، و التي أثرت بشكل كبير على توجهات الحركة الانفصالية، ليس من حيث صياغة مطالبها الإستقلالية الثابتة، و إنما من حيث رؤاها للاستراتيجية المناسبة التي يجب أن يحل في إطارها النزاع الباسكي، يضاف متغير جديد أثر و بشكل محوري على قرار الحركة، متمثلا في إعلان جناحها السياسي هاري باتاسونا رغبته في أن تبحث المسألة الباسكية في مناخ سلمي، و دعوته الحركة إلى وقف الكفاح المسلح.

كذلك، فقد توجه هذا الحزب في نفس الوقت إلى إنشاء تحالف مع الحزب الإشتراكي الديمقراطي الوطني الباسكي وحزب آخر من اليسار الباسكي، و الذي أطلق عليه إسم التجمع (Bildu)، بتوجهات رافضة للعنف المستعمل من طرف حركة إيتا، و هو الأمر الذي زاد من انعزال الحركة و فقدها للقاعدة الشعبية المؤيدة التي كان يكفلها لها الجناح السّياسي. الشيء الذي لم تجد أمامه الحركة حلا غير إعلان وقف نشاطها المسلح.[1]

أمام هذا المستجدات غير المتوقعة، على الأقل من طرف الراديكاليين الباسكيين و المؤمنيين بشرعية الكفاح المسلح و ضرورته، يبقى القول أنّ الأمر أصبح اليوم منوطا بالدّولة الإسبانية و تحركها الفعلي للوصول بالمسألة الباسكية إلى حلّ نهائي، في وقت لا تظهر فيه هذه الأخيرة متحمسة جدا اتجاه نزاع لن يحل بسهولة و إن لم يعد في الإمكان تجاهله أكثر.[2] كلّ هذا، في ظل عدم جزم نهائي و قاطع بمصير الحركة و عن مدى إمكانية نجاح عملية تفكيكها من عدمه. مسألة و إن لم يمكن الفصل فيه حاليا، إلا أنها لا تنفي بأي شكل من الأشكال الآثار الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية الدّاخلية وحتى تلك المتعلقة بتوجهات السياسة الخارجية التي ترتبت على الدّولة الإسبانية طيلة خمسين (50) سنة خلت.

[1] Güell, P.I. : « L'Avenir de Pays Basque Après l'Etat », Relations, Erudit, N°.759, 2012, pp.28-29, p.28.

[2] Güell, P.I, Ibid, p.29.

الفصل الثالث

تكاليف نشاط حركة إيتا و تداعياته الدّاخلية و الخارجية على إسبانيا

حتى لا نحدث قطيعة مع الإطار النظري لدراستنا، نعود و نذكر أنه قد تم الإقرار مسبقا أن أمن دولة ما لا يتعلق بمقدراتها العسكرية أو الاقتصادية فقط، و إنما يرتبط بقدرتها على التحكم في خمسة مستويات أساسية، يأتي الأمن المجتمعي على رأسها و من بين أكثرها بروزا. سيما في الدول التي تتعدد بها المجموعات الأقلياتية، أين يكون أمن المجتمع مرادفا لأمن الهوية و هو ما يقود في حالة الشعور بتهديد هذه الهوية، إلى التوجه نحو العمل المسلح و منه التأثير على استقرار الدولة.

بالعودة إلى الأقلية الباسكية في إسبانيا، نلاحظ قطعا أن المسألة متعلقة بمأزق أمني للهوية، شعرت فيه مجموعة أقلية بتهديد هويتها، فتوجهت إلى تبني مجموعة من ردود الأفعال، بلغت درجة استخدام العنف و المطالبة بالإنفصال، تقودها في ذلك الحركة الإنفصالية الباسكية إيتا. و هو الشيء الذي كان له تداعيات على أمن المجتمع الإسباني، على توازنه الإقتصادي و على صياغة السياسة الداخلية و الخارجية للدولة الإسبانية.

المبحث الأول: التكاليف الاجتماعية و الإقتصادية لنشاط حركة إيتا

يؤدي عدم الاستقرار السياسي و انتشار العنف داخل الدولة إلى العديد من التداعيات، التي تؤثر على الدولة ككيان قائم بذاته و على المكانة التي يحتلها هذا الكيان في المنظومة الدولية، لكنها بدرجة أكبر تؤثر على وضعيته الأمنية، على استقرار المجتمع و على مستوى الحماية الذي يفترض أن يتمتع بها الأفراد داخله.

كل هذا، يضاف إليه التكلفة التي تمس القطاع الإقتصادي، حيث تناولت العديد من الدراسات موضوع نمو و استقرار الإقتصاد الوطني للدول في ظل حالات العنف السياسي، التوتر الأقلياتي و حتى وجود الإرهاب. لما لذلك من أهمية بالغة في التأثير على الدولة باعتبار أن الإقتصاد هو المحرك الأساس لنموها و العجلة المباشرة المسؤولة عن تطورها. و قدخلصت في إجمالها إلى تأكيد الأثر السلبي الذي تشكله حالات النزاع على الأمن الإقتصادي للدولة، الشيء الذي يظهر وفق أوجه و أشكال متعددة. نتائج تتأكد صحتها إذا ما طبقناها على الحالة الإسبانية.

المطلب الأول: أمن المجتمع الإسباني بين نشاط الحركة و رد الحكومة

على قدر ما تكتسي دراسة التداعيات الأمنية الاجتماعية لنشاط حركة إيتا و غيرها من الحركات المشابهة لها، من أهمية في معرفة مدى قدرة الأقليات على التأثير على الأمن الداخلي للدولة، إلا أنها في ذات الوقت، تجعلنا نصطدم بالعديد من العقبات المرتبطة أساسا بصعوبة تحصيل البيانات التي تقيس مستوى الخوف المنتشر في المجتمع و عدد الضحايا المسجلين هذا من جهة، ثم عدم القدرة على الجزم في مصداقية هذه البيانات و في صحتها و حداثتها من جهة ثانية. ذلك أنها كثيرا ما تخضع للتحريف سواء بالزيادة أو النقصان من طرف العديد من الأطراف، كل بما يخدم أهدافه و رغبته في التأثير على الرأي العام.

لذلك و حرصا على احترام معياري المصداقية و الحداثة، فقد تم إعطاء الأفضلية في هذه الدراسة للمعلومات المحصل عليها من مراجع رسمية و أكاديمية، مع الحرص على تقديم الحديث منها قدر الإمكان و هذا على الرغم من الصعوبة البالغة التي أفرزتها محاولة الإلتزام بذلك.

يتعلق هذا المطلب أساسا بمحاولة الكشف عن حصيلة خمسين (50) سنة من المواجهة بين حركة إيتا و الدولة الإسبانية، و تأثير ذلك على الأمن و المجتمع الباسكي و الإسباني. و لأن مستوى الخوف و الرعب الذين تثيرهما مثل هذه الحالات لا يمكن أن يترجم بأرقام محددة، [1] فإن المرجع الأساس سيكون مرتبطا بالعدد الإجمالي للقتلى، الجرحى، السجناء، المنفيين، المختطفين فضلا عن العنف الممارس من كلا الطرفين، الإسباني و حركة إيتا، و استعمال ذلك في تقديم قراءة للرؤية الإسبانية للأمن القومي.

الفرع الأول: التكلفة البشرية لنشاط حركة إيتا

على قلة الدراسات التي تناولت بالتحليل حساب التكلفة البشرية لنشاط حركة إيتا، فإن الدراسة المقدمة من طرف **أبادي (Abadie)** و **قرديزابال (Gardeazabal)**، تحت عنوان " التكلفة الاقتصادية للنزاع الباسكي"، قد تناولت في جزئية صغيرة منها تحليل الحصيلة البشرية للنزاع

[1] Rodriguez, J.P, Salas, R., and Others.: « Quantifying Fear: the Social Impact of Terrorism », Journal of Policy Medaling, N°.1016, 2009, pp.03-15, p.13.

الباسكي و هي على عدم حداثتها، إلا أنها تعد من بين أكثر البحوث أهمية و مصداقية، نتيجة لاعتمادها على معطيات مقدمة من طرف وزارة الداخلية الإسبانية من جهة، و تركيزها على البعد التحليلي في فهم الزيادة و النقصان في عدد الضحايا المسجلين منذ 1968 و حتى سنة 2002 من جهة ثانية.

حددت الدراسة العدد الإجمالي للضحايا المسجلين من طرف وزارة الداخلية الإسبانية حتى سنة 2002 بما يعادل السبعمائة و ثلاثة و تسعون (793) قتيلا، بمعدل سنوي لا يتجاوز الضحيتين و هذا حتى سنة 1973، [1] ليرتفع هذا الرقم مع سنة 1974 و إلى غاية 1977 إلى معدل ستة عشر (16) ضحية (16) ضحية في السنة الواحدة. [2] شهدت على إثرها إسبانيا أكثر سنوات الحركة نشاطا و دموية نشاطا و دموية و التي استمرت من 1978 و إلى 1980، بحصيلة عادلت المائتين و خمسة و ثلاثين (235) ضحية.

عقب هذا، عاد المعدل السنوي إلى الإنخفاض و التراجع طيلة سنوات الثمانينات، لينحصر في إجمالي تسعة و ثلاثين (39) ضحية سنويا، ثم يتراجع أكثر مع حلول سنوات التسعينات، إذ عاد و استقر من جديد في نفس النسبة التي كان عليها في سنوات السبعينات و المحددة بستة عشر (16) ضحية كمتوسط سنوي. أما فيما تعلق بالإختطافات التي باشرتها الحركة و التي طالت سكان منطقة الباسك من تجار، مقاولين و رجال أعمال، فقد كانت أقل نسبيا من عدد القتلى، إذ لم تتجاوز الثمانين (80) اختطافا، [3] لكنه ظل يرتفع و ينخفض وفق نفس الوتيرة و بعلاقة طردية مع الزيادة و الزيادة و النقصان في عدد القتلى.

فيما يخص قياس التشتت لضحايا الحركة و تركيز نشاطات هذه الأخيرة عبر مختلف الأقاليم الإسبانية، فيمكن توضيحه وفق الشكل التالي:

---

[1] Abadie A., Gardeazabal, J.: «The Economic Costs of Conflict: a Case Study of the Basque Country », American Economic Review, Vol.93, N°.01, 2003, pp.113-132, p.115.

[2] Abadie A., Gardeazabal, Ibid, p.116.

[3] ———,: « le Conflit Basque en Chiffres », (disponible sur le site web : www.lepoint.fr/content/system/media/0/1228/057conf.pdf), (visité le 03/09/2012, 19H10).

جدول رقم 02 : عدد ضحايا نشاط حركة إيتا موزعين حسب المناطق

الإقليم	عدد الضحايا	النسبة المئوية
منطقة الباسك	547	66.6
مدريد	123	15.0
كاتالونيا	55	6.7
نافارا	40	4.9
مناطق أخرى [1]	56	6.8
المجموع	**821**	**100**

المصدر: وزارة الداخلية الإسبانية لسنة 2008. [2]

كما يتضح من خلال الجدول، حوالي الخمسمائة و سبعة و أربعون (547) ضحية من مجموع ثمانمائة و واحد و عشرون (821) مسجلون حتى سنة 2008، [3] هم ضحايا تم اغتيالهم في منطقة الباسك، أي أن ما يقارب السبعين (70%) بالمائة [4] من الضربات الهجومية للحركة مركزة في كل من قيبوثكوا، ألافا و بيسكاي. و هذا نتيجة القدرة على الانتشار الواسع التي تتمتع بها الحركة في المنطقة، يضاف إليها سهولة التحرك و الوصول إلى الأهداف المراد تصفيتها.

[1] يضاف إليهم سبعة (07) ضحايا اغتيلوا في منطقة الباسك الواقعة في شمال فرنسا.

[2] Colino, A.: « Quantifying the Economic Impact of Ceasefires in the Basque Country, is there Peace Divided? », Working paper, Department of Economics, University of Essex, United Kingdom, 2010, pp.01-21, p.10.

[3] عدد الاختطافات حتى سنة 2008 قدر بأربعة و ثمانين (84) حالة.

[4] Colino, A., Ibid, p.12.

يلي منطقة الباسك بشكل مباشر و لكن بدرجة أقل، مدريد بنسبة تعادل الخمسة عشر (15%) بالمائة، و تبرير ذلك أن الحركة كانت تهدف إلى الضغط على الحكومة المركزية، في محاولة لدفعها إلى الاستجابة إلى المطالب الانفصالية، ما جعل استراتيجيتها موجهة إلى ضرب الدّولة في المركز. ليتم بعد هذا تسجيل كل من كتالونيا و منطقة الحكم الذاتي بنافارا على التوالي، حيث كانت اغتيالات الحركة في هذه المناطق موجهة على العموم نحو رجال الأعمال الذين هربوا من منطقة الباسك خوفا على أنفسهم أو رفضا لدفع " ضريبة الاستقلال"، أو ضد السّياسيين و الصحفيين الذين كانوا ينتقدون سياسة و استراتيجيتها في الدفاع عن هويتها و المطالبة باستقلالها.

مع مضي اثنين و خمسين (52) سنة على تأسيسها، و ما يفوق الأربعين (40) سنة على تسجيل أول ضحية لها، وضعت حركة إيتا نهاية لنشاطها المسلح في سنة 2011، مخلفة بذلك حصيلة إجمالية مقدرة بألفين و خمسة (2005) ضربة هجومية، [1] حيث ألف و تسعمائة و تسعة و خمسون (1959) منها في إسبانيا، خمسة و عشرون (25) في فرنسا، خمسة عشر (15) في ايطاليا و الباقي موزعة بين المكسيك، ألمانيا، بلجيكا و هولندا. و هو ما يجعل منها رابع أكثر حركة مسلحة عنيفة نشاطا في فترة الخمسين سنة الفارطة. [2]

أما فيما يتعلق بالضحايا فقد بلغت الإحصائيات ثمانمائة و ثلاثة و خمسين (858) قتيلا، [3] أغلبهم اغتيل في فترة الدّيمقراطية الإسبانية، حيث و حتى سنة 1975 لم يتجاوز العدد الإجمالي للضحايا الخمسة و ستين (65) شخصا، [4] يشغل معظمهم مناصب حكومية. كذلك، فمن

[1] ——— ,: « Background Report: ETA Ceasefires by the Numbers », START : the National Consurotium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, (available on the website: http://www.start.umd.edu/start/publications/br/etaceasefires.pdf), (accessed on 04/10/2012, 19H20).

[2] Zapendowski, J. M., Op.cit., p.14.

[3] Le site Ministère de l'Intèrieur d'Espagne, (disponible sur le site web : www.mir.es/DGRIS/ Terrorismo_de_ETA/ultimas_victimas /p12b-esp.htm), (visité le 15/11/2012, 10H13).

[4] Zapendowski, J. M., Op.cit., p.13.

إجمالي عدد الضحايا المحدد سلفا، تم تسجيل ما يقارب الثلاثمائة و ثلاثة و أربعين (343) ضحية من المدنيين، في حين خمسمائة و عشر (510) شخص المتبقي ينتمون إلى جهاز الشرطة و الجيش.[1]

لقد شكلت حركة إيتا تكلفة إجتماعية مباشرة على المجتمع الباسكي و الإسباني على حد سواء، و الأرقام و إن بدت ضعيفة مشتتة عبر السنوات، مقارنة بأحداث أخرى قادتها المجموعات الأقلياتية و الإثنية في العالم، إلا أن مدلولها يتحدد بمستوى الآثار الاجتماعية التي خلفتها و بالوزن السياسي الذي اكتسبه النزاع .

أبعد من ذلك، تظهر أهمية هذه الأرقام في أنها دفعت الدولة الإسبانية إلى تبني مقاربة معينة لأمنها القومي، و التي صاغت على أرضيتها الحكومة المركزية سياساتها الأمنية. فبعد أن كان لا يُرى في حركة إيتا إلا مجموعة من المرتزقة في فترة حكم **فرانكو**، و كان النزاع الباسكي مصنفا على أنه مسألة تخص النظام العام، وبالتالي فقوات الشرطة و الحرس المدني قادرة على التكفل به مثلما هو حال كل العصابات التي تباشر أعمال غير مشروعة. تغير الوضع مع بداية الثمانينات، حيث بزيادة الحركة لضرباتها الهجومية و بدأ وضوح الاستراتيجية الكفاحية و التخطيطية لها، تيقنت الدولة الإسبانية أنها في مواجهة ما هو أكثر من نشاط عصابات، الشيء الذي أدى إلى تبنيها استيراتيجية أمنية جديدة ، حيث أصبحت تكيف النزاع على أنه أزمة سياسية، و الحركة على أنها تنظيم إرهابي يستدعي الإنتباه الجدي للقضاء عليه، و الذي لا يتم إلا عن طريق تسخير كل الوسائل الممكنة، السياسية منها كما العسكرية.

الفرع الثاني: الحصيلة البشرية الناتجة عن رد الحكومة

غالبا ما يتم تقسيم النزاع الباسكي في تطورات أحداثه إلى فترتين أساسيتين أولاهما مرتبطة بالفترة الدّكتاتورية و ثانيهما بالمرحلة الإنتقالية و الدّيمقراطية الإسبانية. و حتى عند تناولنا لآليات مواجهة الدّولة الإسبانية لحركة إيتا، المصنفة على أنها واحدة من الحركات الإرهابية، فإننا نجد أنفسنا ملتزمين بنفس التقسيم.

[1] Site du Ministère del'Intérieur d'Espagne, Op.cit.

في هذا الإطار، شهدت فترة حكم **فرانكو** حملة كبيرة من الإغتيالات و الإعتقالات التي طالت أعضاء الحركة الانفصالية، ميزها التعذيب الكبير و الإختفاء القصري لأعضاء و أهالي المنخرطين في الحركة، لكن هذه الإجراءات جميعا لم تثمر عن أية نتيجة و لم تستطع أن تدفع بالحركة إلى التخلي عن ايديولوجيتها الكفاحية. الشيء الذي دفع بالحكومة الإسبانية الديمقراطية إلى الاقتناع أن القضاء على إيتا يتطلب طرقا أخرى أكثر حداثة و قوة. نزولا عند هذه القناعة، فقد تم في جويلية و أوت 1978 تكليف وزير الداخلية **مارتان فيلا (Martin Villa)** بالقيام بالعديد من الزيارات إلى كل من ألمانيا الغربية و المملكة المتحدة، في محاولة للحصول على الدعم الخارجي و البحث في سبل تشكيل وحدات مكافحة الإرهاب و التكفل بالتكوين اللازم لذلك.[1] في نفس المسعى و بالتوازي مع هذا، قامت السلطة التنفيذية بزيادة عدد رجال الشرطة و تحديث الوسائل التقنية و العتاد العسكري في محاولة لتحقيق فعالية أكبر في مواجهة حركة إيتا.

مع بداية الثمانينات، بدا واضحا أن القوات العسكرية الإسبانية مازالت غير قادرة على تهدئة الأوضاع و القضاء على الحركة، سيما مع ارتفاع وتيرة نشاط هذه الأخيرة. لهذا فقد تمّ تنصيب جينرال عسكري على رأس وزارة الداخلية الإسبانية، فضلا عن تأسيس جهاز حكومي جديد أطلق عليه "مندوبية الحكومة المركزية المكلفة بالشؤون الأمنية"، الذي أوكلت مهمة تسييره إلى جنيرال عسكري و تم تحديد مقره في كل من منطقة الباسك و نافارا.[2]

بتبني هذه الخطوات، بدا واضحا أن السياسة الإسبانية تأخذ منعرجا آخر في مواجهة نشاط الحركة، منظور تأكد ببدأ الحكومة في تشكيل الوحدات الذكية، مجموعات العمليات الخاصة و وحدات مكافحة الإرهاب. و التي يأتي على رأسها مجموعة التحرير لمكافحة الإرهاب في سنة 1983، التي استعملت نفس الوسائل المنتهجة من طرف حركة إيتا، و قتلت ما يزيد عن خمسين (50) شخصا بين 1983 و 1987، لتدخل إسبانيا بهذا فيما اصطلح عليه بالحرب القذرة و توضع على إثره صورتها[3]

[1] Olmed, J.A.: « War on Terrorism: the Spanish Experience, 1939-2006 », in Bowen, W.H., Alvarez, J.E. Editors: **Military History of Modern Spain: From the Napoleonic Era to the International War on Terror,** U.S.A, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2007, p.169.

[2] Olemed, J.A., Op.cit, p.172.

[3] Loyer, B., Op.cit, p.36.

كدولة ديمقراطية موضع الشبهة، معطية بذلك تبريرا لأعمال العنف التي تقودها حركة إيتا ضد الدّولة الإسبانية.

لأن غالبية ضحايا مجموعة التحرير لمكافحة الإرهاب كانوا من المدنيين، [1] و نتيجة لأن مجمل عملياتها استهدفت الإقليم الشمالي الفرنسي، فقد ذهبت العديد من الكتابات إلى القول أن هدف الدّولة الإسبانية من إنشاء هذا الجهاز، لم يكن القضاء على الحركة الانفصالية بقدر ما كان محاولة الضغط على الحكومة الفرنسية، و دفعها إلى التعاون مع إسبانيا في مواجهة خطر حركة إيتا. سيما و أن هذه الأخيرة ظلت تؤكد أن نزاع الباسكي هو مسألة داخلية اسبانية لا علاقة لفرنسا بها. [2] على العموم، و على الرغم من أن عدد الضحايا الذين تم اغتيالهم من طرف هذه الحركة قليل جدا إذا ما قورن بسنوات نشاطها أو بعدد الضحايا المسجلين من طرف إيتا، إلا أن ضخامة المسألة تتعلق بكونها قد وجهت عملياتها اتجاه المدنيين و أنها استعملت في ذلك وسائل عنيفة جدا.

إذا ما رغبنا في قياس الحصيلة الإجمالية لعدد الضحايا الذين تم تسجيلهم نتيجة السّياسات الأمنية التي واجهت بها الدّولة الإسبانية حركة إيتا، و نسبة المساجين و المنفيين المنتمين إلى هذه الأخيرة، فإننا سنواجه صعوبة بالغة، مردها أن المصادر الحكومية، الأكاديمية و الإعلامية قليلا ما تتناول هذه المسألة و إن تم ذلك، فهو خاضع للكثير من التسييس و التستر. لكن إجمالا يمكن القول أنه و من مجموع ثلاثة ملايين نسمة من الباسكيين، تم تسجيل ما يلي: [3]

- **الإعتقالات**: من 1964 و حتى2005 بلغت أربعة و ثلاثون ألف و سبعمائة و سبعة و تسعون (34797) حالة. حيث ما يفوق التسعة آلاف و سبعمائة و أربعة و خمسون (9754) من هذه الحالات هي حالات اعتقال سرية لم تعلن عنها الحكومة الإسبانية.

- **الوفيات**: بلغت الثلاثمائة و خمسون (350) قتيلا، سواء اختطفوا و قتلوا من طرف الحكومة، توفوا أثناء المواجهات بين الطرفين، في السجن، جراء التعذيب، نتيجة الحرب القذرة، في

[1] Tong, J.: « Dirty War in Democracy: the Strategic Interaction between the GAL and ETA », UCLA Review, Vol.12, N°05, 2012, pp.01-26, p.06.

[2] Tong, J., Ibid, p.12.

[3] ———, : « Histoire d'Euskadi Ta Askatasuna (ETA), Op.cit.

المعتقلات و المنافي. و في هذه الإطار تؤكد الحكومة أن عدد الضحايا المسجلين نتيجة سياساتها الأمنية لم يتجاوز المائة و تسعة عشر (119) شخصا، غالبيتهم مناضلون في الحركة الانفصالية.

- **الجرحى:** يقدر العدد الإجمالي للجرحى نتيجة عنف الشرطة الإسبانية بحوالي الأربعة آلاف (4000) شخصا.

- **حالات التعذيب:** من سبعة آلاف (7000) إلى عشرة آلاف (10000)، حيث خمسة آلاف (5000) حالة منهم معلن عنها من طرف الحكومة الإسبانية.

- **المساجين:** بلغوا إجمال أربعة آلاف و سبعمائة و سبعين (4770) سجينا، بقي منهم في السجن حتى سنة 2011 حوالي السبعمائة و خمسون (750) شخص.

- **المنفيون و اللاجئون:** حوالي ثلاثة آلاف (3000) شخص.

- **أعضاء الحركة المسلمون للسلطات الإسبانية:** ما يعادل الخمسة و ثمانين (85) شخص، سبعون (70) منهم سلمتهم الدولة الفرنسية و الباقي موزعون بين العديد من الدول.

مرة أخرى لا يسع إلا الإعتراف أن هذه الإحصائيات مقسمة على خمسة (5) عقود من الزمن، لا يمكن تصنيفها بالضخمة و إن كانت مرتفعة النسب، لكن الآثار التي أحدثتها على قدر كبير من الأهمية، سيما فيما تعلق بوحدة المجتمع. فمن جهة، يشهد المجتمع الإسباني حالة من التمزق الثقافي بين مجتمعات الحكم الذاتي و بين الدولة المركزية، يوضحها السعي الحثيث لكل إقليم للترويج لخصوصياته و مكتسباته في مقابل تلك المشتركة في إطار الدولة، يضاف إلى كل هذا ترسخ تخوف ذاتي في نفسية الإسبانيين إجمالا أصبح يرى في الإختلاف عامل إضعاف لا تقوية.

أبعد من ذلك، فالظاهرة قد اكتسبت وزنا كبيرا نتيجة وجودها في منطقة تعرف مستوى معينا من الاستقرار، حيث بزوغ أي نوع من النزاعات، سواء خفت حدتها أو عظمت، يثير القلق في وسط الأفراد و الدول على حد سواء يبرره الخوف من إمكانية إنتقال العدوى إلى الدول الأوروبية المجاورة ذات الخصائص الهوياتية المتماثلة.

المطلب الثاني: التكاليف الاقتصادية لنشاط حركة إيتا على إسبانيا

في دراستهم للآثار الاقتصادية للإرهاب على إقتصاد الدّول، صنف المتخصصون خمسة مستويات أساسية لذلك و التي تشمل الآثار على السّياحة، على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على النشاط الاستهلاكي و الادخاري و الاستثماري، على التجارة الوطنية و أخيرا على التنمية. هذه المستويات التي يبدو أنها تظهر و بشكل جلي في الحالة الإسبانية و الباسكية.

يتعلق الفرعين الآتين بتقديم معالجة اقتصادية لتداعيات نشاط حركة إيتا، بحيث نتناول في الفرع الأول الآثار المترتبة على منطقة الباسك في حدّ ذاتها، لنعرج في فرع ثاني إلى الحديث عن الإقتصاد الإسباني إجمالا.

الفرع الأول: الآثار المترتبة على إقتصاد منطقة الباسك

منذ الأيام الأولى للثورة الصناعية، برزت منطقة الباسك على أنها واحدة من أهم الأقطاب الاقتصادية في إسبانيا، إذ طالما احتلت المرتبة الأولى من حيث الإنتاج المتعدد القطاعات، من حيث الاستثمار، الدخل الإجمالي و حتى من حيث ارتفاع مستوى العمالة أيضا، لكن بتغير تناول الهوية لدى الباسكيين و بروز المطالب الانفصالية و الاستقلالية، مترجمة في التوجه نحو استخدام السلاح و العنف، بدأت المعطيات في التغير، سيّما إذا أشرنا إلى الاستراتيجية المزدوجة المتبناة من طرف الحركة و التي كانت تركز على ضرب موظفي الدّولة كأشخاص و منشآتها كهياكل، كطريقة للتعبير عن رفض دكتاتورية فرانكو و التأثير على شرعية نظامه بالرفع من الخسائر الاقتصادية من جهة، و مساومة رجال الأعمال و التجار من جهة ثانية.

لكن التداعيات الحقيقة لنشاط الحركة على إقتصاد منطقة الباسك لم تظهر فعليا إلا في النصف الثاني لسنوات 1970 و النصف الأول لسنوات 1980، [1] لتستمر بعد ذلك لفترات طويلة. و لأن غالبية الإقتصاديين يذهبون إلى القول أن قياس الأثر السلبي لنشاط الحركة على إقتصاد منطقة الباسك يصطدم بالعديد من الصعوبات، التي يأتي على رأسها عدم القدرة على التكهن بمستوى النمو

[1] Buesa, M.: « Dismantling Terrorist's Economics: the Case of ETA », Trabajo, Vol.15, N°.11, 2012, pp.01-29, p.23.

الإقتصادي الذي كان سيتحقق في حالة عدم وجودها، فقد توجهوا إلى بناء "حالات مرجعية"، بحيث تأخذ المناطق الإسبانية التي لها نفس الخصائص التنموية مع منطقة الباسك، ثم تتم مقارنة نمو الإنتاج الوطني في إقليم الباسك مع الوحدات المرجعية الأخرى.

ظهر من خلال النتائج النهائية أنّ مستوى النمو الإقتصادي في هذا الإقليم و الأقاليم المرجعية كان ينتقل تصاعديا و بمعدل متوسطي متقارب و هذا حتى سنة 1975، لكن مع نهاية 1975 و ارتفاع نسبة العنف المستعمل من طرف حركة إيتا، لوحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الباسك متأخر بمعدل متوسطي يبلغ العشرة بالمائة (10%) عن المناطق الأخرى، متراوحا بين الاثني عشر بالمائة (12%) في بعض السنوات و الثمانية بالمائة (08%) في سنوات أخرى.[1] حيث يظهر جليا الأثر الذي أفرزه غياب الاستقرار الأمني في المنطقة على نمو و تطور اقتصادها، و هو ما يمكن توضيحه بشكل أفضل من خلال الشكل التالي:

شكل بياني رقم 01: العلاقة بين نشاط حركة إيتا و النمو الإقتصادي في منطقة الباسك لسنوات 1970ـ 2000.

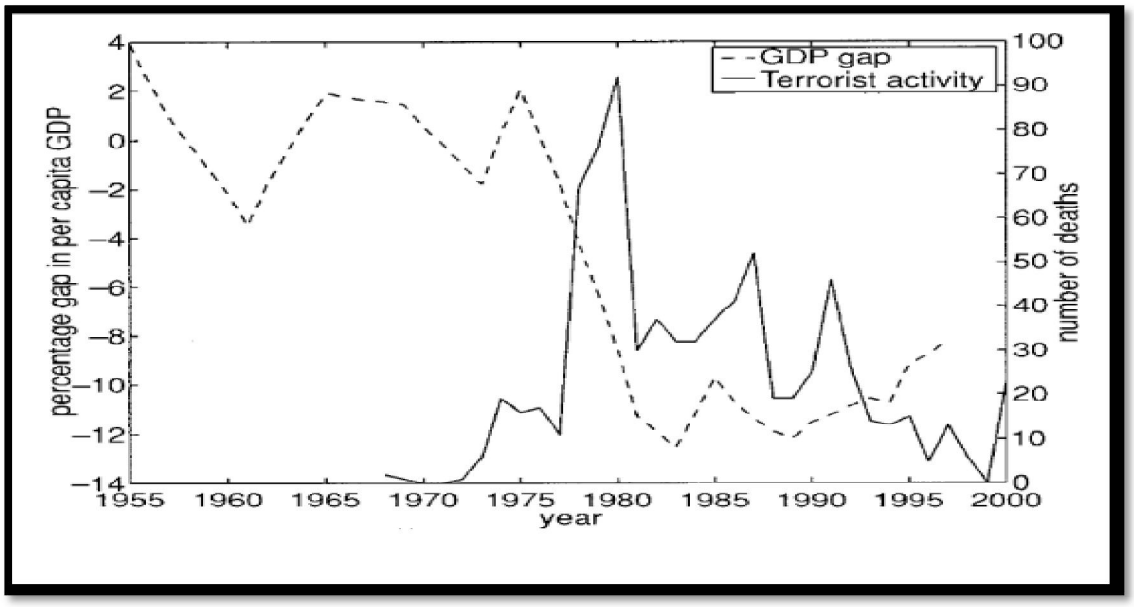

المصدر: Abadie A., Gardeazabal, J., Op.cit., p.120.

[1] Frey B. S.: Luechinger, S., and Stutzer, A., « Calculating Tragedy: Assessing the Costs of Terrorism », IEW Working Paper, N° 205, Université de Zurich, 2004.pp.01-45, p.28.

يلاحظ من خلال هذا الرسم البياني، أن هناك علاقة عكسية بين الزيادة في نشاط حركة إيتا و بين الإنخفاض في معدل النمو في منطقة الباسك، و هو الأمر الذي يجد تفسيره في العديد من الأسباب، يأتي على رأسها عزوف المستثمرين، التخوف من الخسارة نتيجة للأوضاع الأمنية المتدنية، و انخفاض نسبة العمالة، [1] و هي الحالة التي بلغت أقصاها في سنة 1980 أين سجلت الحركة أكثر عدد من الهجومات في تاريخها.

في ذات السياق، تتأكد أكثر فرضية التداعيات الاقتصادية لنشاط حركة إيتا على منطقة الباسك، إذا ما تناولنا المسألة بشكل عكسي، حيث عند التدقيق في فترتي 1988-1990 التي شهدت وقف استعمال العنف نتيجة بدأ مفاوضات السلام بين الطرفين الإسباني و حركة إيتا، يتبين أن معدل نمو الإنتاج و الاستثمار قد ارتفع بواحد و عشرين (20,1%) بالمائة [2] عنه في المقاطعات الإسبانية الأخرى ، في حين أنه ارتفع أكثر مع إعلان الهدنة لسنة 1998 التي دامت حوالي أربعمائة و ثلاثة و تسعون (493) يوما، تجاوز فيها معدل النمو السبعة و العشرين بالمائة (27%) عن ذلك المسجل في باقي إسبانيا. [3]

كذلك، فمن منظور الإقتصاد الجزئي لا يبدو أن الأمور تتحسن كثيرا، حيث دفع الخوف الذي يثيره نشاط الحركة إلى تغير العادات الإستهلاكية و الادخارية للأفراد، إذ ظهر ارتفاع في معدل الميل المتوسطي للادخار في البيوت بدل التوجه إلى البنوك و المؤسسات المصرفية، [4] و هذا نتيجة التخوف من سرقة البنوك التي كانت من أهم موارد و مداخيل الحركة. بدورها قرارات الاستثمار شهدت هبوطا في مستواها، خافضة بذلك معدل الاستثمار في المنطقة، و هذا نتيجة لارتفاع كلفة الحماية الأمنية للمشاريع الاستثمارية، ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح و عدم القدرة على الحفاظ على مستوى معين

[1] جانب حملة الهجرة الكبيرة التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة إلى خارجها و باتجاه الأقاليم الإسبانية الأخرى، حيث قدرت النسبة الإجمالية بأزيد من واحد و خمسين ألف (51000) شخص غادروا منطقة الباسك.

[2] Colino, A., Op.cit, p.19.

[3] Frey B. S., Luechinger, S., and Stutzer, A., Op.cit, p.35.

[4] Enders, W., and Sandler T.: «Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece», Kyklos, Vol.49, N°.03, 1996, pp.331-352., p.346.

من العوائد. و هو الشي الذي يدفع بالمستثمرين إلى التوجه إلى الاستثمار في الأقاليم الإسبانية الأخرى.[1]

و لأن الإقتصاد ما هو إلا حلقة متسلسلة فإن انخفاض الاستثمار سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الانفاق الحكومي على القطاعات الضرورية كالنقل مثلا، نتيجة لعدم وجود استثمارات خاصة تغطي هذا القطاع من جهة فضلا عن تكاليف الأمن من جهة ثانية، حيث أن التكاليف الغير مباشرة التي تقتضيها حماية المنشآت و الهياكل القاعدية في منطقة الباسك تعتبر من بين الأكثر ارتفاعا في كل إسبانيا، و هذا لأن الحركة توجه أكثر ضرباتها إلى الداخل.

إن هذه الأرقام و الإحصاءات، أكثر منها دليلا على خسائر مرحلية تكبدها الإقتصاد الباسكي، فإنها تدفع إلى التفكير في مستوى القوة التي كان سيحصلها، بالنظر إلى كونه أكثر الأقاليم الإسبانية التي استفادت من الموجات الأولى للثورة الصناعية، يضاف إليها المقدرات الطبيعية التي يمتلكها و التي تخوله أن يكون قوة اقتصادية ليس في إسبانيا فقط و إنما في المجموعة الأوروبية أيضا.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على إقتصاد الدولة الإسبانية

حتى سنوات الستينات، كانت إسبانيا تعيش في عزلة إقتصادية كامتداد للعزلة السياسية التي يفرضها النظام الدكتاتوري **لفرانكو**، و لم تباشر في معاملات الدخول إلى المجموعة الأوروبية و المؤسسات المالية و الاقتصادية الأخرى حتى سنوات الثمانينات، متأخرة بذلك عن نظيراتها من دول أوربا الغربية، و مبررة ذلك بأن الانشغال بالفترة الانتقالية و محاولة تحقيق الإستقرار الداخلي أدى بها إلى التأخر عن مجاراة الأحداث الدولية.[2]

بدوره يؤدي عدم الاستقرار السياسي و الأمني إلى إفراز آثار سلبية كبيرة على الإقتصاد، حتى و إن كان هذا النوع من اللاستقرار متركزا في منطقة بعينها، كما هو الشأن في حالة منطقة الباسك، إلا أنه سيلقي بآثاره على باقي أقاليم الدولة. سواء فيما تعلق بتخفيض معدل الاستثمار الأجنبي أو

[1] Enders, W., and Sandler T., Ibid, p.335.

[2] Collier, P.: « On the Economic Consequences of Civil War », Oxford Economic Papers, N°.51, 1999, pp.168-183., p.179.

التأثير على العادات الاستهلاكية، الاستثمارية و الادخارية للخواص. يضاف إلى ذلك كون تداعياته لن تمس قطاعا اقتصاديا دون غيره و إنما ستأتي في شكل حلقة متسلسلة تنتقل من قطاع إلى آخر.

في هذا المعنى، إذا أخذنا قطاع السّياحة في إسبانيا مثلا، فإننا نجد أن حركة إيتا قد وجهت العديد من الضربات الهجومية للسّياح و ضد المواقع السّياحية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تثير الكثير من الجلبة الإعلامية بسبب تعدد جنسيات السياح، و بالتالي فهي من منظور حركة إيتا الوسيلة المثلى للخروج بالقضية الباسكية إلى المستوى الدّولي. ففي الفترة الممتدة من 1985 إلى 1990، وجهت إيتا ما يفوق ألف رسالة تهديد لوكلات سياحية أوروبية.[1]

كذلك، جاء في دراسة أخرى تناولت الفترة من 1970 إلى 1990، تبين أنه من إجمالي ثلاثة عشر (13) تفجيرا قامت به حركة إيتا، كان يكفي تفجير واحد لتغيير رغبة ما يزيد عن مائة و أربعين (140) سائحا كانوا يرغبون في زيارة إسبانيا، [2] و في سنة 1992 لوحدها انخفض معدل عائدات الاستثمار في مجال السّياحة بما يفوق الثلاثين بالمائة (30%) .[3]

أبعد من ذلك، فقد ذهبت الدّراسات التي تناولت تأثير الوضع الأمني لإسبانيا على مداخيل قطاع السّياحة، إلى القول أن الأثر السلبي لنشاط حركة إيتا لم يمس إسبانيا فقط و إنما تعدى إلى الدّول المجاورة، حيث توجهت رغبة الأفراد إلى الإبتعاد عن الدّول المجاورة أيضا، و الذي انخفض على إثره مستوى النشاط السياحي لهذه الأخيرة بحوالي الأحد عشر بالمائة (11%).[4]

إنّ ما قيل سابقا عن ارتفاع الميل الفردي للمستثمرين في منطقة الباسك إلى التوجه إلى المناطق الأقل خطرا، يقال أيضا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث في الفترة الممتدة من 1997 إلى 2008، سجل

---

[1] Drakos, K., Kutan, A. M.: «Regional Effects of Terrorism on Tourism in Three Mediterranean Countries», Journal of Conflict Resolution, Vol.47, N°.05, 2003, pp.621–641. p.639.

[2] Enders, W., Sandler, T.: «Causality between Transnational Terrorism and Tourism: The Case of Spain», Terrorism, Vol.14, N°.01, 1991, pp. 49–58, p.52.

[3] Enders, W., Sandler, T., Ibid, p.56.

[4] Drakos, K., Kutan, A. M., Op.cit, p.640.

انخفاض في معدل الاستثمار الأجنبي بأربعة عشر بالمائة (14%) [1] كمعدل متوسط، و هو ما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الإقتصادي في إسبانيا لنفس الفترة من جهة، كما أثر على نقل و تحويل المعارف التكنولوجية نحو هذه الأخيرة من جانب ثاني.

و تفسير وضعية الركود الاستثماري هذه، تجد مبررها أنه و في حالة الاختيار من مجموع بدائل متوفرة سيفضل المستثمرون التوجه إلى الدول التي بها حالات استقرار سياسي و أمني. و هو ما كان له بالغ الأثر على الاقتصاد الاسباني، الذي لم يتحسن حتى يومنا هذا ليس بسبب نشاط حركة إيتا، و إنما لما أفرزته الأزمة الاقتصادية على استقرار إقتصاد هذا البلد. حيث في سنة 2011 فاق مستوى البطالة الثلاثة و العشرين بالمائة (23%) و هو المعدل الأعلى في كل أوروبا. [2]

فيما يخص التجارة الخارجية، بينت دراسة أجريت من طرف المنظمة الدولية للتجارة، تم فيها دراسة مستويات التبادل بين مائتين (200) دولة للفترة الممتدة من 1966 و إلى 1995، أن إسبانيا متأخرة على باقي الدول الأوروبية بما يفوق الأربعة بالمائة (04%) فيما يخص مستويات التبادل بينها و بين الدول الأخرى، [3] و فسر ذلك بأن الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد قد أثر سلبا على مستويات الثقة بين الشركاء الاسبانيين و نظرائهم الأجانب.

إن هذه التكاليف الإقتصادية على أهميتها و الآثار البالغة التي خلفتها، لا تعدو أن تكون شيئا في مقابل النتائج التي ترتبت على إقرار الحكم الذاتي في منطقة الباسك، و التي استقل بموجبه الإقتصاد الباسكي عن الإسباني. حيث كان من شأن المقدرات الإقتصادية لمنطقة الباسك أن تكون حلقة مهمة في تقوية و تحقيق نمو إقتصاد الحكومة المركزية.

---

[1] Enders Walter et Sandler Todd, «Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece», Op.cit, p.347.

[2] Brat, I.: « Spanish Data Weigh on Recovery Prospects », (available on the website: http://online.wsj.com/article/SB10000872396390444506004577615093960946210.html), (accessed 15/12/2012, 14H12).

[3] Nitsch, V., Schumacher, D.: «Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation», European Journal of Political Economy, Vol. 20, N°.02, 2004, pp.423-433, p.430.

المبحث الثاني: تأثير نشاط حركة إيتا على السّياسة الداخلية و الخارجية لإسبانيا

يُعد التأثير على صياغة السّياسة الداخلية العامة، واحدا من بين أهم الآثار التي أفرزها نشاط حركة إيتا، ليس فقط فيما يتعلق بتولي إسبانيا لمسألة الأقليات و تحديد شكل العلاقة التي تربطها بالحكومة المركزية، و إنما أبعد منه في الدفع بإسبانيا إلى دائرة مكافحة الإرهاب.

كذلك، فإن نفس التوتر و اللااستقرار الذي نحن بصدد الحديث عنه، يلقى بآثاره على منحى السّياسة الخارجية، و هذا من منطلق أنّ هذه الأخيرة ما هي في النّهاية إلا مرآة عاكسة و محصلة نهائية للسّياسة الداخلية للدّول، و التي تتأثر بدورها بمدى الاستقرار الذي تعيشه الدّولة، رؤية ثانية يأتي تبريرها و شرحها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: صياغة السّياسات العامة في ظل الضغط الداخلي

كان للتزايد المستمر في نشاط الحركة الانفصالية إيتا، يضاف إليه كم الخوف و الرعب الذين أصبح يعيشهما المجتمع الباسكي، ثم ما أعقب ذلك من وفاة الدكتاتور **فرانكو**، آثاره البالغة على الحكومة المركزية الإسبانية، التي وقفت حائرة أمام مستقبل مبهم المعالم، في ظل توجهات داخلية قوية تصر على تبني الخيار الدّيمقراطي كشكل وحيد لبناء الدّولة الحديثة، يقودها في ذلك مبدأين أساسيين، يقضي الأول بتقديم معالجة خاصة للأقاليم الإسبانية و الأقليات الموجودة فيها، مجسدة عبر أنظمة الحكم الذاتي، كطريقة مثلى لفك التأييد الشعبي عن الحركة الانفصالية و عزلها في محيطها المباشر، في حين يفضي المبدأ الثاني إلى إعلان الدّخول في مواجهة مباشرة مع حركة إيتا، في إطار مشروع دولي لمكافحة الإرهاب.

الفرع الأول: توجيه المعالجة الإسبانية لمسألة الأقليات

طيلة ثلاثين سنة، حاول **فرانكو** أن يجعل من إسبانيا نموذجا للدّولة الأمة، حيث الانتماء لا يكون إلا لكيان مركزي و احد، و لا وجود إلا لهوية إسبانية مشتركة بين جميع المواطنين، و مكفولة في اللغة القشتالية. لكن عجزه عن ذلك و تزايد المطالب الإقليمية الانفصالية بتزعم الوطنيين في

مختلف المناطق التي تسكنها الأقليات، فضلا عن وضعية اللااستقرار التي أفرزها ظهور و نشاط المنظمة الانفصالية الباسكية، جعل إسبانيا الدّيمقراطية تقتنع باستحالة تحقق ذلك و بصعوبة أن تكون مشابهة لجارتها فرنسا التي تتمتع بقدر كبير من المركزية.[1] أمام هذا الواقع، رأت الحكومة الانتقالية بعد الكثير من الأخذ و الرد و التعارض الذي طبع هذه الفترة، أن الحل الأمثل يكمن في الوقوف بين الموضعين، بحيث لا تتخلى عن سيادتها كدولة لصالح كيانات جديدة قد تصبح مساوية لها في منظومة العلاقات الدّولية، لكن في نفس الوقت تعمل على الحد من هذه المطالب عن طريق التنازل عن بعض صلاحياتها الدّاخلية لهذه الأقاليم. و هو ما جعل إسبانيا تستجيب لخيار الاستقلال الاقليمي دون التنازل عن الوحدة الوطنية، مستوحية في ذلك من النظام الفيدرالي دون أن يجعل منها ذلك دولة فيدرالية بالمعنى الكامل للكلمة.[2]

وفق هذه الجدلية، فقد جاء الدّستور الإسباني لسنة 1978 مؤكدا على الوحدة الإقليمية للدّولة الإسبانية، بمقابل احترام خصوصيات المناطق التي بها أقليات. لكن في الجانب الآخر، يلاحظ أن نفس هذا الدّستور الذي يفترض فيه أنه يضع أسس الدّولة الديمقراطية، لم يتناول مطلقا و لا توجد فيه أية إحالة أو تعريف واضح للمجموعات الأقلياتية.[3] على العموم، فقد أعقب التصويت على الدّستور الإسباني، تقديم مشاريع نظام الحكم الذاتي في المناطق الإسبانية إلى الاستفتاء، حيث كرست بعد التصويت عليها اللامركزية الإقليمية لسبعة عشر (17) منطقة في إسبانيا، أو ما يصطلح عليه نظريا "بالاستقلال المحدود".[4]

كنتيجة لهذا، تتمتع أقاليم الحكم الذاتي في إسبانيا و على رأسها منطقة الباسك، التي لها من الاستقلالية أوسع قدر مقارنة بمناطق الحكم الذاتي الأخرى، بالعديد من الصلاحيات، كما لها نفس الهياكل و المؤسسات الموجودة في الدّولة المركزية. إذ نجد: البرلمان، المجلس و هو معادل لمجلس الوزراء

[1] Rovira, R., Virgili, I., Op.cit, p.91.

[2] Petithomme, M. : « l'Etat Espagnole et le Financement autonomique », Fédéralisme et Régionalisme, Vol.09, N°.02, 2009, pp.20-39, p.27.

[3] Morino, A. M. : « Minorités et Diversité dans l'Espagne Hétérogène », texte présenté lors de quatrième collogue international du centre international de la Common Law en Français, Bruxelles, Belgique, 1998, pp.233-248, p.233.

[4] Petithomme, M., Op.cit, p.35.

على مستوى الحكومة الإسبانية، وثيقة الحكم الذاتي و هي بمثابة دستور الإقليم يتم فيها تحديد الصلاحيات التشريعية و الإدارية، فضلا عن المجلس الدستوري و باقي الإدارات العمومية. و عليه يظهر جليا أن هذه الأقاليم تتمتع بنفس التنظيم التشريعي و الهيكلي الموجود في الدولة المركزية.

فيما يتعلق بتقاسم الصلاحيات بين الدولة المركزية و الحكومات الإقليمية، فقد كرست إسبانيا لنموذج يرضي الأطراف الإقليمية و يخفف من المطالب الانفصالية لدى الأغلبية، لكن يحافظ في نفس الوقت على العديد من المجالات التي تحتكرها الدولة، [1] حيث يمكن التمييز بين:

- **الصلاحيات المحتكرة من طرف الدولة المركزية بالكامل**: حيث يرجع للحكومة المركزية وحدها التشريع و التنفيذ في قطاعي السياسة الخارجية و مراقبة العملة.

- **الصلاحيات التي تحتكر فيها الدولة المركزية التشريع دون التنفيذ**:حيث لا تقوم أقاليم الحكم الذاتي بغير وظيفة تنفيذ القوانين الصادرة عن الحكومة الإسبانية، على غرار قانون العمال.

- **الصلاحيات التي تحتكر فيها الدولة المركزية وضع الحد الأدنى من التشريع**: و هي القطاعات التي يتم التشريع فيها بمجموعة من القوانين، التي تكفل وضع الخطوط العريضة لتنظيم قطاع ما، دون أن يمنع ذلك أن تشرع الأقاليم في نفس المجال. و الهدف من منح هذه الصلاحية للحكومة المركزية تفسره الرغبة في تحقيق حد أدنى من التجانس في القوانين على مستوى مناطق الحكم الذاتي.

- **الصلاحيات التي تحتكرها مناطق الحكم الذاتي**: لا يمكن للدولة التدخل فيها بأي شكل من الأشكال، و تشمل التقنين، التنظيم، التنفيذ و التسيير في الكثير من القطاعات على غرار الفلاحة، تهيئة الإقليم، الثقافة، التنمية الحضرية و الريفية و غيرها.

من باب التحليل، يمكننا أن نشير إلى أن نظام الحكم الذاتي الذي تبنته إسبانيا كحل تحافظ به على استقرارها و تواجه به المطالب الباسكية أولا قبل مطالب الأقاليم الأخرى، حقق العديد من

[1] المادة 149 من الدستور الإسباني المستفتى عليه من طرف الشعب في 06 ديسمبر 1978.

الإيجابيات على صعيد الحكومات الإقليمية و علاقاتها بالدّولة الإسبانية. لكنه في ذات الشأن خلق العديد من التناقض و التداخلات في صلاحيات الطرفين، تظهر من خلال الرغبة المتزايدة للأقاليم التاريخية ـ متمثلة في منطقة الباسك و نافارا ـ في أن يكون لها دور في اتخاذ القرار على المستوى الإقليمي و المشاركة في أشغال و نشاطات الاتحاد الأوروبي، و هو الشيء الذي يتناقض و الرّغبة الإسبانية في الحفاظ على احتكار السّياسة الخارجية. يضاف إلى ذلك أن هذه الاستقلالية الإقليمية خلقت العديد من المشاكل على الأقل على الصعيد الاقتصادي، حيث مع الأزمة الإقتصادية التي تعيشها إسبانيا منذ 2008، اتضح أن هذه الأقاليم تعيش حالة من العجز هي الأخرى و هو ما زاد من حدة ديون الدّولة المركزية، حيث أكثر من نصف هذه المناطق يعاني من عجز اقتصادي كبير وصل إلى تسجيل استحقاقات ديون بقيمة ثلاثة عشر (13) مليار دولار في حالة كاتالونيا.[1]

الفرع الثاني: انخراط إسبانيا في الحرب ضد الإرهاب

ارتكزت السّياسة الردعية الإسبانية لنشاط حركة إيتا على الوسائل البوليسية العسكرية في فترة حكم فرانكو، ثم توجهت إلى الجمع بين القوة والحلول السّياسية، مستجيبة بذلك إلى النداءات الدّولية الدّاعية إلى حل المشكل سلميا عن طريق التفاوض. حيث و لفترة طويلة، ظل ينظر إلى النزاع الباسكي على أنه شأن داخلي إسباني، و إلى حركة إيتا على أنها منظمة انفصالية إقليمية. لكن نقطة الإنعراج الحقيقية تشكلت بمجيء أحداث الحادي عشر (11) من سبتمبر 2001، أين ظهرت ايديولوجية دولية جديدة تقول بضرورة شن حرب جماعية على الإرهاب، تتزعمها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية و تشارك فيها كل الدّول الدّيمقراطية، سيما تلك التي تعاني أقاليمها من وجود نشاط منظمات إرهابية.[2]

فقبل هذا التاريخ، ستة دول فقط من بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ضمت تشريعاتها الدّاخلية مجموعة من القوانين التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب، متمثلة في إسبانيا، ألمانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة،

---

[1] Brat, I., Op.cit.

[2] Rober, E.: **« L'Etat de Droit et la Lutte Contre le Terrorisme dans l'Union Européenne : Mesures Européenne de Lutte Contre le Terrorisme suite aux Attentas du 11 Septembre 2001 »**, Doctorat en Droit, PRES Université Lille Nord de France, 2012, pp.01-364, p.05.

فرنسا و البرتغال، [1] و هي الدول التي عانت أقاليمها من نشاط منظمات مسلحة معينة مهما كانت طبيعة هذه الأخيرة و مصدرها. من هذا المنطلق، يظهر جليا أن إسبانيا لم تنظم إلى الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب نتيجة لأحداث الحادي عشر (11) من سبتمبر و إنما على العكس منه، ساهمت تلك الأحداث في إضفاء الكثير من الشرعية على الإجراءات التشريعية، الردعية و التعاونية التي تشاطرها الدولة الإسبانية مع محيطها الخارجي، سيما عقب الأحداث التفجيرية التي طالت مدريد في 11 مارس 2004، و التي تبنتها منظمة القاعدة. [2]

أولا: الإطار التشريعي

لأن الإطار القانوني يمكن أن يأتي كواحد من أكثر الوسائل فاعلية في مواجهة نشاط حركة إيتا، فقد باشرت الدولة الإسبانية منذ الثمانينات إلى سن ما يفوق التسعة عشر (19) قانونا، [3] يتناول مكافحة الجريمة على وجه العموم و الإرهاب بشكل خاص، حيث هدفت من خلال هذه النصوص التشريعية إلى الحد من انتشار حركة إيتا و تجفيف الدعم المالي و اللوجستيكي و حتى الشعبي الذي تحصل عليه، يأتي على رأسها القانون رقم2003/11 المؤرخ في 21 ماي 2003 و المتعلق بالمجموعات المكلفة بالاستعلام على مستوى الاتحاد الأوروبي، القانون رقم 2003/12 المؤرخ في 23 ديسمبر 2003، و المتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب وتجفيف مصادره ، القانون المتعلق بحماية و مساعدة ضحايا الإرهاب و القانون العضوي 2002/06 للأحزاب السياسية، فضلا عن العديد من الأحكام التي يتضمنها قانون العقوبات الإسباني و التي تحدد طبيعة النشاط الارهابي و العقوبات

---

[1] Robert, E., Ibid, p.54.

[2] Reinares, F.: « After the Madrid Bombing: Internal Security Reforme and the Prevention of Global Terrorism in Spain », (disponible sur le site web: http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBALCONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/international+terrorism/dt40-2008), (visité le 29/10/2012, 15H12).

[3] **« Profils Nationaux Relatifs à la Capacité de Lutte Contre le Terrorisme : Cas d'Espagne** », Rapport Etabli par le Comité d'Experts sur le Terrorisme (CODEXTER), Décembre 2006. pp.01-12, p.02.

المترتبة على اتيانه من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين.[1] كل هذه التشريعات التي فرضها الخوف المتزايد من نشاط الحركة و الرغبة في تقزيم وجودها إلى أكبر حد ممكن، جعلت من الدّولة الإسبانية واحدة من أكثر دول الإتحاد الأوروبي تشريعا و تاريخا في مجال مكافحة الإرهاب.[2]

ثانيا: الإطار المؤسساتي

سعيا منها لتضييق الخناق على الحركة في كل القطاعات، انتهجت إسبانيا مقاربة مؤسساتية عامة تعاونية،[3] تشارك فيها مجموعة من المؤسسات المركزية للدّولة على غرار وزارة الدّاخلية، وزارة الدّفاع، وزارة الشؤون الخارجية و التعاون، وزارة الإقتصاد و الخزينة، وزارة العدل و وزارة الرئاسة. و التي تحتوي بداخلها على مجموعة من الأجهزة و اللجان المشتركة المسؤولة عن مباشرة عملية مكافحة حركة إيتا. ثم عقب التفجيرات التي طالت مدريد في سنة 2004، تدعمت هذه الهياكل بمجموعة أخرى من المخططات التنفيذية و برامج العمل فضلا عن عدد لا بأس به من المؤسسات و المراكز،[4] التي يمكن إجمالها فيما يلي: المصادقة على مخطط مكافحة الإرهاب، تأسيس المركز الوطني للتنسيق حول مكافحة الارهاب الخاضع لوصاية وزارة الداخلية، اللجنة التنفيذية للقيادة، مركز الإستعلام ضد الجريمة المنظمة، فضلا عن إنشاء مديرية جديدة عامة للشرطة الوطنية و الحرس المدني كجهاز تنسيقي و تعاوني بين الاثنين، دون أن يفقد أي منهما صلاحياته و استقلاليته.

---

[1] Cuesta, J. L.: « Anti-Terrorist Penal Legislation and the Rule of Law: Spanish Experience », Parsee, Vol. 19, N°.05, 2010, pp.01-14, p.03

[2] Bonditti, F., Camus, C., Davidshofer, S., et Guittet, E. P., **« le Rôle des Militaires Dans la lutte contre le Terrorisme »,** Rapport Etabli par le Centre d'Etudes en Sciences Sociales de la Défense, N°.89, 2006, pp.01-221, p.10.

[3] ———, : « Profils Nationaux Relatifs à la Capacité de Lutte Contre le Terrorism : Cas d'Espagne », Op.cit, p.10.

[4] Bonditti, F., Camus, C., Davidshofer, S., et Guittet, E. P., Op.cit, p.97.

ثالثا: الإطار التعاوني الدولي

صحيح أن التعاون الدّولي و التنسيق مع إسبانيا فيما يتعلق بكبح انتشار الحركة الانفصالية الباسكية، قد تأخر كثيرا مقارنة مع ما كانت ترجوه الدّولة الإسبانية و لم يتحقق إلا في ظل تغير المعطيات الدولية، و هو ما جعل هذه الأخيرة تعاني كثيرا في ظل عزلة دولية تفتقر فيها إلى الدعم الذي تحتاجه. لكن بمجرد تغير هذا الوضع، باشرت إسبانيا في بلورة مسارات عدة للتعاون الثنائي و المتعدد الأطراف، ترجم عن طريق العديد من الاتفاقات التي أبرمتها إسبانيا مع كل من بلجيكا، سلوفاكيا، ايطاليا، الصين، فرنسا، بولونيا و غيرها.[1] فضلا عن الاتفاقيات و برامج التعاون التي جاءت في إطار الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة، حيث صادقت إسبانيا على كل المعاهدات التي أقرها الاتحاد الأوروبي و على القائمة السوداء التي تضم خمسة و عشرون (25) منظمة إرهابية إقليمية و دولية،[2] تأتي حركة إيتا على رأسها، يضاف إليها (12) معاهدة دولية تهدف لمكافحة الإرهاب.

كل هذه السّياسات التشريعية، المؤسساتية و التنسيقية، ما هي إلا تأكيد على الأهمية الكبيرة التي أولتها الدّولة الإسبانية لإنهاء وجود حركة إيتا، نظرا للآثار الضخمة و الطاقة الكبيرة التي استوجبها الوقوف في وجهها من طرف الدّولة الإسبانية، على الأقل كعبء مالي إضافي يستلزمه تسيير و مباشرة هذه المهام.

المطلب الثاني: التأثير على توجهات السّياسة الخارجية الإسبانية

كما هو حال القطاعات التي سبقت معالجتها من أمني، إقتصادي و سياسي داخلي ، ألقى وجود حركة إيتا و نشاطها بتداعياته الواضحة على السّياسة الخارجية الإسبانية، مؤثرا بذلك على علاقتها

[1] بعض هذه الاتفاقيات يعود إلى سنوات التسعينات، لكنه لم يتعلق بمكافحة الإرهاب في حد ذاته و إنما بالجريمة المنظمة إجمالا. في ذات المعنى، تجدر الإشارة إلى أن الإتفاقية المبرمة بين إسبانيا و فرنسا على إثر انعقاد قمة بربينو (Perpignan) في 2001، و المتعلقة بالتعاون في مجالي القضاء و الشرطة تعد من بين أكثر الاتفاقيات التي ساهمت في حصر نشاط حركة إيتا و الحدّ من قدرتها الانتشارية.

[2] Dudouet, V.: « Anti-Terrorism Legislation: Impediments to Conflict Transformation », Berghof Conflict Reasearch, Vol.45, N°25, 2011, pp.01-16, p.04.

بالكتلة الأوروبية إجمالا و بالدّولة الفرنسية على وجه الخصوص، هذه الأخيرة التي ترتبط معها بصلة الجوار و بوجود الخطر المشترك متمثلا في المنظمة الانفصالية.

في نفس الوقت، أدى هذا النزاع الدّاخلي إلى التأثير على صياغة الدّولة الإسبانية لسّياستها الخارجية، و على بلورة مواقفها إزاء بعض القضايا و المسائل الإقليمية و الدّولية، و التي كثيرا ما اتسمت بالغموض و عدم الثبات. فكرتين أساسيتين لهذا المطلب، يتم تناولها في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: التأثير على علاقة إسبانيا بالكتلة الأوروبية

سواء باعتباره كتلة واحدة أو بالنظر إلى دوله فرادى، يظهر أن الدّولة الإسبانية قد تأثرت في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي و مع الدّولة الفرنسية على وجه الخصوص.

أولا: علاقة إسبانيا بالاتحاد الأوروبي

في الأيام الأولى لظهور حركة إيتا و حتى سنوات السبعينات، عاشت إسبانيا تحت الحكم الدّكتاتوري **لفرانكو** الذي كان يفرض نوعا من العزلة التامة على إسبانيا، سواء فيما تعلق بصياغة السّياسة الداخلية و حتى الخارجية، [1] حيث لم تكن العلاقات الخارجية للدّولة الإسبانية تمارس في غير شكلها الدّبلوماسي، دون طرق أبواب التعاون و التكامل في مجالات التعامل المختلفة بين الدّول. كذلك فقد كان التقارب الوحيد الذي حافظ عليه فرانكو مع العالم الخارجي، مترجما في شكل علاقات مع الفاشيين دون غيرهم. [2] لكن في الجهة المقابلة من الكفة، تمتعت حركة إيتا في هذه الفترة بالكثير من الشرعية الدّولية، نتيجة للفكر التحرري المنتشر الذي صبغ هذه المرحلة، يضاف إليه ميل الكفة الايديولوجية لصالح مناهضة الاستعمار و الدّفاع عن حق

[1] Stoffel, B. : « L'Espagne et l'Union Européenne : Quel Avenir Après Dix Ans de Profonds Changements ? », Politique Etrangère, N°.01, 1996, pp.73-86, p.74.

[2] Stoffel, B., Ibid p.75.

الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة و أن عددا لا بأس به من الدول في كل من إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية كان قد أعلن صراحة عن دعمه لهذه الحركة.[1]

كل هذه العوامل شجعت حركة إيتا و دفعت بها إلى محاولة تدويل القضية الباسكية و إخراجها إلى العلن، مفرزة بذلك نوعا من الضغط الدولي المكبوح لكن المؤثر على إسبانيا، و هو ما ترجم بداية بتراجع النظام في العديد من المرات عن مجموعة من القرارات التعسفية و الأحكام القضائية التي كانت تتخذ في حق أعضاء و ناشطي الحركة. ثم برفع الضغوط و الاعتراف بمجموعة من الحريات الشخصية و المهنية[2] مع نهاية الستينات، و التي بوشر فيها بنية تهدئة الأوضاع الداخلية من جهة، و تفاديا للصخب الذي بدأ يثيره النزاع الباسكي على الصعيد الدولي من جهة ثانية.

يضاف إلى كل هذا، أن الترويج الذي كانت تحضى به القضية الباسكية و ارتفاع نسبة الاغتيالات، التعذيب و عدد المساجين، ساهمت جميعها في تسهيل تبني تصنيف دولي يرى في إسبانيا دولة متعدية على حقوق الأقليات بها، و غير ملتزمة باحترام قواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أضحى واحدة من الركائز الأساسية في سير العلاقات الدولية. و هو ما جعل هذه الأخيرة تعيش ضغطا كبيرا على سياستها الخارجية و مكانتها الدولية، يضاف إلى الضغط الداخلي و العجز الكبير في التحكم في الأوضاع.

مع بداية السبعينات بدا واضحا أن العزلة الدولية لم تعد خيارا إسبانيا دكتاتوريا بقدر ما أصبحت واقعا مفروضا على الدولة المركزية، ففي وقت كانت فيه التحولات الإقليمية الأوروبية و الدولية تسير نحو تكريس واسع للتعاون الإقتصادي و المنهج الديمقراطي، كانت إسبانيا تجد نفسها عاجزة عن تحديد موقعها من هذه التغيرات الدولية و عن التأسيس لعلاقات خارجية واضحة المعالم مع الدول

[1] Alonso, R.: «The International Dimension of ETA's Terrorism and the Internationalization of the Conflict in the Basque Country », Democracy and Security, Vol.07, N°.02, 2009, pp.184-204, p.195.

[2] Diaz, C. S. : « 1945-1975 – L'Espagne Franquiste et la Construction Européenne », Centre Virtuel de la Connaissance sur l'Europe, (disponible sur le site web: www.cvce.eu/obj/1945_1975_l_espagne_franquiste_et_la_construction_europeenne-fr-481bb424-d791-), (consulté le 14/09/2012, 12H08), p.02.

الأخرى. سيما مع تضاعف المواقف الإقليمية المنتقدة للنظام السّياسي الإسباني و المعالجة الإسبانية لمسألة الأقليات، يضاف إليها الرفض الصريح لسياسات العنف المنتهجة ضد حركة إيتا. وضعية حرجة عاشتها إسبانيا في هذه الفترة، زاد من حدّتها الحملة الأوروربية الواسعة ضد نظام **فرانكو** و التي انطلقت في السابع و العشرين من شهر سبتمبر لسنة 1975 و خلفت سحب الدّول الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية لسفرائها من إسبانيا.[1]

بنهاية السبعينات و بداية الثمانينات، و تغير النظام السّياسي في إسبانيا، لم يبد أن المكانة الإقليمية للدّولة الإسبانية تسير نحو التقدم، و إن سُجل بعض التفاؤل في هذا الشأن. ذلك أن المجموعة الأوروبية ظلت تتخذ موقفا حذرا من التحولات في إسبانيا، سيما فيما تعلق بمسألة تحقيق الإستقرار السّياسي في وقت كان يطغى على أوربا فيه مفهمة خاصة لمسألة الهوية، ارتبطت بما اصطلح عليه "بالرغبة في الاستقلال" و "تجاوز نظام اللامركزية إلى المطالبة بالسّيادة الاستقلالية"، حيث لم تكن مطالب حركة إيتا إلا واحدة من المطالب الأوروبية الكثيرة التي كانت تتعالى في ايطاليا و بلجيكا و غيرها من الدّول، و إن كانت أكثرها حدّة. و لأن المشروع الوحدوي الأوروبي كان يرى أن عدوه الأول الذي يجب أن يفكك هو " الدّولة الأمة" لا الأقاليم التابعة لها، [2] فقد كان هناك الكثير من التفهم و التساهل اتجاه هذه الحركات.[3]

بانضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية في سنة 1986، بدا جليا أنّ هذه الخطوة قد جلبت بعض الراحة لحركة إيتا و أملا في حل نهائي لقضيتهم، [4] سيما بعد الضغوط الشديدة التي مارستها المجموعة على إسبانيا لكي توقف عمل مجموعة التحرير لمكافحة الإرهاب، و هو ما استجابت له هذه الأخيرة

---

[1] Diaz, C. S., Ibid, p.03

[2] Petrella, R. : « Union Européenne : les Nouvelles Données de la Question Regionale », Confluence Méditerranée, N°.36, 2001, pp.135-146, p.136

[3] كانت الدول الأوروبية تطلق على هذه الحركات مصطلح الحركات الإقليمية كشكل من أشكال إضفاء الشرعية عليها، قبل أن يتحول هذا الاسم إلى المنظمات الإرهابية.

[4] Keating, M.: « The Minority Nations of Spain and European Integration, a New Framework for Autonomy », Spanish Cultural Studies, N°.45, 1999, pp.04-25, p.02.

سنة بعد ذلك، لتجد نفسها مرة أخرى مع سنة 1988 مدفوعة إلى استعمال وسائل أكثر ديمقراطية و انتقائية في حربها مع الحركة.

من هذا التاريخ، بدأ الدور التصاعدي للكتلة الأوروبية فيما يتعلق بالنزاع الباسكي و نشاط حركة إيتا، فأوربا التي تفرض الديمقراطية كشرط لا بديل له للعضوية وفق معايير كوبنهاغن، كانت حريصة على أن ترسخ دولة القانون في إسبانيا و تقضي على كل مخلفات الدكتاتورية ، الشيء الذي جعلها تفرض طرقا أكثر قانونية في سياسات المكافحة الإسبانية البوليسية للحركة، دون أن يعني ذلك مساندتها أو رفضها الصريح للمطالب الباسكية.

لقد ظلت الأمور على هذا الحال إلى غاية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تاريخ صادف رئاسة إسبانيا للإتحاد الأوروبي و هو ما عدل الموازين، و فتح الباب لأوربة مكافحة حركة إيتا كأحد الأمور المستعجلة في جدول أعمال الإتحاد، [1] حيث صنفت الحركة على أنها إرهابية، ليتبع ذلك إنشاء وحدة قضائية أوروبية تتولى متابعة ناشطي الحركة الانفصالية في كل الأراضي الأوروبية. فضلا عن تكريس التعاون في مجال تبادل المعلومات بين وحدات الشرطة على مستوى الإتحاد، و إطلاق مجموعة من مبادرات السلام بين الحركة و الحكومة المركزية، كان من أهمها مبادرات السلام لسنة 2006.

ثانيا: العلاقات الإسبانية الفرنسية

كان لنشاط حركة إيتا بالغ الأثر على علاقة إسبانيا مع جارتها فرنسا و هذا لسنوات عديدة، ففي الوقت الذي كان فيه الضغط متزايدا على إسبانيا، و كانت هذه الأخيرة تنادي بضرورة انخراط فرنسا في مكافحة ما أسمته هي " الإرهاب ". كانت فرنسا على العكس منها، تتبنى موقفا سلميا [2] اتجاه الحركة الانفصالية، فاتحة حدودها الشمالية للاجئين الباسكيين و لأعضاء الحركة الانفصالية، حيث سمحت بأن تكون أراضيها قواعد لوجيستيكية لهم، كما تغاضت عن إقامتهم لمخيمات تدريب عسكري فوق ترابها، إلى جانب رفضها تسليم الأعضاء و القياديين الذين كانت تطالب بهم إسبانيا.

[1] Montès, Op.cit, p.08.

[2] Olmed, J.A., Op.cit, p.172.

علاقات زاد من توترها، نشاط مجموعة التحرير لمكافحة الإرهاب التي كانت تقوم بضرباتها الهجومية اتجاه المدنيين من المتعاطفين مع الحركة في الحدود الفرنسية الإسبانية، و هو الشيء الذي هدفت من خلاله إسبانيا إلى تغيير الموقف الفرنسي و دفعها إلى التخلي عن حالة الحياد التي تتبناها، لكن بمقابل ذلك رأت فيه الدّولة الفرنسية تعديا على سيادة إقليمها.

مع البدايات الأولى لسنوات التسعينات، بدا أنّ هناك بوادر إيجابية لتوثيق علاقات الدّولة الإسبانية مع نظيرتها الفرنسية و مع محيطها الإقليمي و الدّولي في المحور المتعلق بمواجهة خطر الحركة الانفصالية و القضاء عليها، و هذا بفضل مبادرات التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف التي بوشر فيها في هذه الفترة، و التي تكرست واقعيا مع إعلان فرنسا لأول مرة في سنة 1990 عن دخولها في الحرب ضد حركة إيتا.[1] ليصبح بذلك التعاون في مجال مكافحة الإرهاب واحدا من أهم مجالات التعاون بين الدّولتين، استعملت فيه مجموعة من الآليات القانونية و البوليسية و نتج عنه في الأخير إعلان حركة إيتا عن وقفها لنشاطها. و هو ما اعتبر فوزا للعلاقات الثنائية الفرنسية الإسبانية حسب تصريحات الرئيس **نيكولاس ساركوزي (Nicolas Sarkusy)** في 16 أفريل 2012.[2]

على هامش ما قيل، تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الثنائية لإسبانيا مع دول أخرى، قد شهدت بدورها بعض التوتر، و إن لم يكن بنفس الحدة التي كان عليها مع فرنسا. و مرد ذلك راجع إلى المواقف المساندة التي اتخذتها هذه الدّول اتجاه حركة إيتا، على غرار ألمانيا، بلجيكا و الجزائر[3] التي فتحت تمثيليات للحركة في أراضيها منذ البدايات الأولى لسنوات السبعينات، و قدمت كافة أشكال المساعدة لها، و هو ما جعل علاقات إسبانيا مع هذه الدّول مطبوعة بالفتور و التوتر طيلة سنوات طويلة.

[1] كانت إنطلاقة التعاون بعملية ثنائية بين الشرطة الفرنسية و الحرس المدني، أفرزت اعتقال أحد قادة الحركة في الجنوب الفرنسي في 1992.

[2] « La Relation France-Espagne», Rapport Etabli par l'Ambassade de France en Espagne, 2011, p.20.

[3] ظلت السّلطات الرسمية الجزائرية داعمة للحركة الإنفصالية إيتا حتى مجيئ الرئيس الشادلي بن جديد إلى السلطة، الذي أصدر قرارا بغلق مكتب الحركة في الجزائر.

اليوم و عقب إعلان الحركة عن وقفها الدائم و النهائي لنشاطها، يظهر أن إسبانيا ستجد نفسها في وضع أكثر استقرارا مما كانت عليه في السابق، حيث سيصير بإمكانها التركيز أكثر على المسائل الاقتصادية و الاندماجية مع الاتحاد الأوروبي بدل إيلاء وافر الجهد لمكافحة حركة إيتا، كل هذا في ظل أسئلة ضمنية تدور حول مدى قدرة إسبانيا على دفع الحركة نحو إيقاف نشاطها في حال واصلت أوربا و فرنسا على وجه الخصوص رفض المشاركة في هذه العملية.

على الرغم من كل ما تم تحصيله، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن مسألة الأقليات، المساجين، اللاجئين و حقوق الإنسان إجمالا مازالت تطرح و بشدة على مستوى الدولة المركزية، يؤكدها في ذلك تقارير المنظمات الغير الحكومية المرفوعة إلى المجلس الأوروبي المكلف بحقوق الإنسان فضلا عن التقارير التي ترفعها البعثات الأوروبية و الدولية.[1]

الفرع الثاني: التأثير على صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية

لا يتعلق هذا الفرع بتناول صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية في ظل وجود و نشاط حركة إيتا، أو بالجزم بأن هذه الأخيرة كانت هي العامل الأساسي و الفاعل الوحيد المؤثر على توجهات السياسة الخارجية الإسبانية، و تحديد مواقفها من القضايا الإقليمية و الدولية. و إنما أدق من ذلك يهدف إلى الكشف عن الدور الذي لعبته الحركة كمحدد مكمل لمجموعة أخرى من العوامل الذاتية، الموضوعية الداخلية و الموضوعية الخارجية.

كذلك، فسيحاول تجاوز الأثر المباشر للحركة الانفصالية على صياغة السياسة الخارجية الإسبانية، إلى محاولة تناول تنفيذ هذه السياسة في وقت أصبح يبدو فيه أن الصلاحيات تتقاطع بين أقاليم الحكم الذاتي و بين الدولة المركزية، إن لم يكن دستوريا فعلى صعيد الممارسة على الأقل.

أولا: موقف إسبانيا من بعض المسائل الدولية

بما أن الدول في صياغتها لسياستها الخارجية تتأثر و لابد بالأوضاع الداخلية التي تعيشها، و تحاول قدر الإمكان تحقيق أكبر قدر من التجانس بين السياسة الداخلية و الخارجية، فإن الأمر لا يبدو مختلفا

[1] Alonso, A., Op.cit, p.190.

كثيرا في الشأن الإسباني. حيث و إن كانت السّياسة الخارجية لهذه الأخيرة قد طبعت بقدر كبير من التردد و تغيير المواقف فيما يخص العديد من القضايا الدّولية، إلا أنها لم تكن في نهاية المطاف غير محاولة للتوفيق بين أوضاعها الدّاخلية و بين المتطلبات الإقليمية و الدولية.

يتوضح الأمر جليا، عند تناولنا لقضية الصحراء الغربية، حيث بخروج إسبانيا منها في سنة 1975 و توقيع اتفاقية مدريد التي اقتسمت بموجبها المنطقة بين كل من موريطانيا و المغرب، لم تعد الدّولة الإسبانية طرفا مباشرا في النزاع، لكنها بقيت ـ بحكم المسؤولية التاريخية ـ معنية بتوضيح مواقفها إزاء هذه القضية، هذه الأخيرة التي كثيرا ما أدت إلى التوتر في العلاقات الإسبانية المغربية،[1] و التي طالما تميزت بالتذبذب و الغموض، بين ميل إلى مساندة القرارات الأممية التي تقول بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عن طريق الإستفتاء، و بين مساندة ضمنية للمغرب الأقصى، تظهر في شكل سعي حثيث للحفاظ على التقارب الديبلوماسي و أكبر قدر من الإستقرار في العلاقات الثنائية.

إن هذا التأرجح في الموقف الإسباني إزاء قضية من أهم القضايا المثيرة للتوتر في المنطقة المتوسطية، يجد تفسيره في العديد من المحددات الدّاخلية و الخارجية، التاريخية منها أكثر من التي يفرضها الحاضر، ذلك أنّ المطالبات المغربية بكل من سبتة و مليلة في وقت من الأوقات، يضاف إليه توتر الأوضاع الدّاخلية في إسبانيا، و وجود منظمة إنفصالية تطالب بدورها في حقها في تقرير المصير، منطلقة من نفس مبدأ الشعب الصحراوي القائل بأن القضية هي قضية تصفية استعمار. جعلت جميعها المواقف الإسبانية مطبوعة بنوع من الصمت الدبلوماسي المتحيز للمغرب، حيث أنّ إقرار الدبلوماسية الإسبانية لحق تقرير المصير في الصحراء الغربية، سيضعها في نفس الوقت أمام حتمية الإعتراف بنفس الحق للشعب الباسكي، و بالتالي إعطاء الشرعية لنشاط حركة إيتا.

بعد هذه الفترة، شهدت هذه المواقف تعديلا آخر في توجهاتها، حيث مع بداية استقرار الأوضاع في منطقة الباسك، و توجه الجهود الأوروبية إلى فك الضغط عن إسبانيا بتصنيف حركة إيتا على أنها

[1] Zoubir, Y. H. : « Le Conflit du Sahara Occidental : Enjeux Régionaux et Internationaux », Centre de Recherche en Sciences Sociales de l'International, 2010, pp.01-08, p.03.

منظمة إرهابية. كان ذلك بمثابة نوع من الراحة للدبلوماسية الإسبانية، التي أصبحت تعلن بأكثر قناعة و وضوح عن تأييدها للقرارات الأممية حول الشأن الصحراوي.

زيادة إلى هذه الأسباب و من باب الإيضاح، تجدر الإشارة إلى أن السّياسة الإسبانية اتجاه القضية الصحراوية، محكومة أيضا بالضغط الذي يفرضه الرأي العام، و بتوجهات التي تتبناها الحكومات المتعاقبة. فحكومة **ثاباتيرو** التي نجحت في سنة 2010 في تحقيق تقارب كبير بينها و بين المغرب في مسائل عدة كالتعاون الإقتصادي و الهجرة، و التي جاءت مواقفها لينة حول الطريقة المثلى لحل النزاع الصحراوي، مفضلة للحكم الذاتي على تقرير المصير، عادت و اتخذت موقفا أكثر رسمية و تأكيدا على ضرورة احترام اللوائح الأممية، عقب إعلان **أميناتو حيدر للإضراب** عن الطعام. الشيء الذي أثار جلبة في الرأي العام الإسباني، و شهد تحرك العديد من الأطراف في المجتمع المدني، على رأسها تلك الموجودة في مناطق الحكم الذاتي، التي انتقدت الحكومة الإسبانية في تعاطيها مع واحدة من أهم قضايا حقوق الإنسان.

أبعد من مسألة الصياغة، تأتي مسألة الممارسة، فإسبانيا التي وقعت على اتفاقية أمستردام دون تحفظ و مهدت لدخولها حيز النفاذ في سنة 1999، مقرة بذلك بقبول كل أشكال التعاون بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بما فيها النقاط المتعلقة باستقبال و حماية اللاجئين، عادت و دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي رقم 29 الذي يقيد حق الدّول الأعضاء في استقبال اللاجئين، و يلزمهم بالعودة إلى الدّولة الأم قبل قبول طلب اللجوء، و هذا في محاولة منها للتضيق على الانفصاليين الباسكيين، [1] و هو الفعل الذي أثار استهجان و تنديد العديد من منظمات حقوق الإنسان الدّولية.

في نفس المنحى، وجهت العديد من الانتقادات إلى السّياسة الخارجية الإسبانية عقب موافقة إسبانيا في إطار الاتحاد الأوروبي على حق كل من سلوفاكيا، سلوفينيا و مولدافيا في تكريس و ترسيخ السّيادة و الاستقلال السّياسي، في حين أنها ترفض بالمقابل الإعتراف بهذا الحق للشعب الباسكي،

[1] Benbekhti, N. : « le Droit d'Asile et l'Union Européenne», Revue d'Analyse Juridique de l'Actualité Internationale, N°.16, 2002, pp.01-09, p.07.

على الرغم من أن هذه الأخير يتمتع و يتميز بالكثير من الخصوصيات التي تؤهله لذلك. وهو ما قيم على أنه نوع من الممارسة المزدوجة من طرف الدّولة الإسبانية أين تصنع المواقف بما يخدم المصالح.[1]

ثانيا: الصلاحيات الخارجية لأقاليم الحكم الذاتي

يفترض في الحكومات الإقليمية لمناطق الحكم الذاتي بإسبانيا أن تكون على إدراك تام بعدم أحقيتها في التعدي على بعض الصلاحيات التي تحتكرها الدّولة الإسبانية، ما لم تخول لها هذه الأخيرة ذلك عن طريق آلية الإنتداب،[2] هذه الآلية التي لم تشهد لها إسبانيا الديمقراطية تطبيقا جديرا بالذكر منذ بدأ العمل بالدستور الإسباني أواخر السبعينات و حتى يومنا هذا، على الأقل في مجال السّياسة الخارجية، أين تصر الحكومة المركزية على الاحتكار الكامل لمجمل السلطات. لكن و على الرغم من هذا، يلاحظ أن أقاليم الحكم الذاتي تسعى لتحصيل امتيازات أكبر في هذا القطاع بالذات، مترجمة رغبتها هذه في شكل طلبات ضمنية، مقرونة بتحركات واقعية، لتحصر بذلك الدّولة الإسبانية في دائرة الخوف و التهديد من إمكانية نجاح هذه الكيانات السّياسية الداخلية في كسب شرعية اتخاذ القرار الخارجي. سيما و أن الاتحاد الأوروبي كمشروع اندماجي لا يرفض هذه الكيانات ما دامت مؤمنة بالمشروع الأوروبي.

في هذا السياق، يسجل السعي الحثيث لأقاليم الحكم الذاتي لتحصيل حضور أكبر على مستوى مؤسسات الإتحاد الأوروبي، إيمانا منها بأن القرارات التي تأخذ على هذا المستوى، لها نتائج مباشرة و جد مهمة على هذه الأقاليم في حد ذاتها، و على علاقتها بالدّولة المركزية من جانب آخر. و هو الأمر الذي يشكل مصدر صراع بين الحكومة المركزية في مدريد و بين السلطات في مناطق الحكم الذاتي[3] سيما منطقة الباسك، التي تسعى أكثر من غيرها إلى البروز على المستوى الإقليمي و الدولي، يحكمها في ذلك غايتين، ترتبط الأولى برغبتها القديمة الراسخة في الإعتراف لها بكينونة

[1] Petrella, R., p.136.

[2] المادة 150 من الدستور الإسباني لسنة 1978.

[3] Garvira, A.A. : « les Régions Comme Acteurs de la Coopérations entre l'Eunion Européene et la Communauté Andine de Nation », Euryopa, Vol.33, N°.41, 2005, pp.01-134, p.172.

خارجية، و تتعلق الثانية بتوجه إرادتها إلى التأثير في عملية اتخاذ القرار خارجيا، شأنها في ذلك شأن الدّولة المركزية.[1]

حاليا، تمتلك هذه الأقاليم تمثيليات و مكاتب على مستوى الاتحاد الأوروبي، كما يستطيع رؤساؤها القيام بزيارات إلى الخارج لمراجعة و البحث في المسائل المرتبطة بالتعاون الإقتصادي و الثقافي، كذلك فهي تشارك بطريقة غير مباشرة في اتخاذ بعض القرارات على مستوى الاتحاد الأوروبي، سيما بعد أن فرض هذا الأخير على إسبانيا إعطاء صلاحيات أكبر لهذه الأقاليم.[2] لكنها رغم كل هذه الامتيازات، التي تنظر إليها إسبانيا بامتعاض و حذر، لا تزال ترى بأن هذا غير كاف، مطالبة بأن يصير من حقها المشاركة المباشرة في عملية اتخاذ القرار على مستوى الإتحاد الأوروبي.

لقد كان لخمسين (50) سنة من نشاط الحركة الانفصالية الباسكية أثرها البالغ على المجتمع الباسكي و الدّولة الإسبانية على حد سواء، ليس من منظور التكلفة السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية التي خلفتهم فقط، و إنما أيضا بالنظر إلى الشكل الحالي الذيّ تظهر عليه إسبانيا، و الذي يجعلها في موقع متأرجح بين نظام شبيه بالنظام الفيدرالي دون أن يكون كذلك فعليا، و بين شكل من اللامركزية الإدارية التي طالت في الحالة الإسبانية الجانب السياسي أيضا. على العموم فإنّ تأكيد حركة إيتا في سنة 2012 على التزامها الجدي بوقف استعمال السلاح، يعطي أملا مبدئيا بإمكانية تحقق استقرار نهائي للأوضاع في إسبانيا. دون أن ينفي ذلك، أن الجزم بالمنحى الذي تأخذه الأحداث في المواضيع المتعلقة بالهوية و الأقليات، لا يعدو أن يكون تنبؤا، قد يثبته كما قد ينفيه المستقبل.

[1] Garvira, A.A., Ibid, p.76.

[2] بموجب اتفاقية 30 نوفمبر 1994 التي كرست المشاركة المباشرة لأقاليم الحكم الذاتي الإسبانية في المؤسسات الاتحاد الأوروبي عن طريق لجنة الأقاليم.

خاتمة:

من المتجلي أنّ هوية الأقلية الباسكية، قائمة على ركيزتي اللغة الواحدة و الإقليم التاريخي المشترك، و معززة بسياسة نظام دكتاتوري حاول قمع هذه الخصوصية، يضاف إليه نمو وعي داخلي، ترجمته مجهودات الكنيسة الباسكية و حركة الوطنيين الباسكيين، ساهمت جميعها في إخراج هذه الأقلية من دائرة الإستكانة إلى النشاط السّياسي، مثبتة بذلك أنّ الخصائص الهوياتية قد أدت في الحالة الباسكية إلى بلورة مطالب إستقلالية.

منطلقة في قناعاتها من التهديد الذي يطال هويتها، من أحقية شعبها في الإستقلال و مؤمنة في نفس الوقت أن السّلاح وحده كفيل بأن يحقق مطالبها الانفصالية، واصلت منظمة إيتا نشاطها لما يفوق الخمسين سنة- من تاريخ تأسيسها و حتى إعلان توقفها النهائي- سادها العنف المتبادل مع الحكومة المركزية في فترة الدّكتاتورية الإسبانية. فالتأرجح بين العنف، الحلول السّياسية، الضبط القانوني و المبادرات السّلمية الإقليمية و الدّولية، ليتأكد مع هذه الأحداث جميعا أنّ توظيف الأقلية الباسكية للهوية قاد إلى إفراز أبعاد أمنية، وصلت حدّ تأسيس منظمة مسلحة داخل إقليم الدّولة الإسبانية.

إنّ التداعيات التي ترتبت على إسبانيا نتيجة لنشاط حركة إيتا، و التي مست مختلف المستويات من أمن المجتمع الإسباني و الباسكي على حدّ سواء، إلى التأثير على الأمن الإقتصادي لمنطقة الباسك و للحكومة المركزية. كل هذا إلى جانب التداعيات التي طالت صياغة السّياسة الدّاخلية للدّولة و تحديد توجهاتها الخارجية، تبرهن جميعها على فرضية أنّ حركة إيتا و إن أعلنت الوقف النهائي لنشاطها، إلا أنها قد أثرت و بشكل متعدد الأبعاد على إسبانيا.

مؤخرا و مع تأكيدها في نهاية سنة 2012، بأنّ وقف نشاطها سيكون نهائيا، دائما و حقيقيا، يبدو أن إنتهاء العنف في منطقة الباسك قد أصبح على الأبواب، و أنّ الإستقرار سيعود ليلقي بظلاله على إسبانيا، على الأقل في ظل التصريحات الرّسمية للحركة.

لكن، هل ستتحول هذه التصريحات إلى واقع و هل ستستجيب المنظمة إلى المطالب الأوروبية بتسليم مخزونها من السّلاح و العتاد، ثم إلى أي مدى يمكن القول فعليا بأن هذا القرار هو ما سيضع نقطة الختام للنزاع الباسكي الإسباني و لكل أشكال المطالب الاستقلالية في إسبانيا؟ سيما و أن الأيام

الأخيرة تشهد ارتفاع نسبة المظاهرات ـ بتزعم الوطنيين ـ في بعض المناطق على غرار كتالونيا، التي و إن كانت حقيقة مدفوعة بوضعية إقتصادية معينة، إلا أنها لا تنفي الإعتراض على سياسات حكومة مركزية، يُقر لها بالإنتماء الإقليمي دون الوجداني، هذا الأخير الذي تحققه هوية لصيقة بالأفراد، قد تستكين لكنها لا تنمحي.

أسئلة و إن كانت الإجابة عنها تستدعي دراسة مجموعة من المتغيرات، منها ما هو داخلي و منها ما هو مرتبط بالبيئة الدّولية و تغيراتها، إلا أنّ الفصل فيها و تأكيدها من نفيه، يظل رهن مستقبل لا يمكن الجزم حوله بشيء

قائمة المراجع

باللغة العربية

القواميس

- سعد الله عمر: **معجم في القانون الدولي المعاصر**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

الكتب

- بحر سميرة: **مدخل لدراسة الأقليات**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982.
- غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987.
- ماريو باي، **أسس علم اللغة**، (ترجمة أحمد مختار)، عالم الكتب، القاهرة، 1973.
- مختار عادل الهواري: **التغير الاجتماعي و التنمية في الوطن العربي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1993.
- وهبان أحمد: **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2001.

الرسائل الجامعية

- مرابط رابح : **" أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول – دراسة حالة كوسوفو"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
- جندلي معمري خالد: **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**. مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
- سلمات عمر: **الأزمة السودانية 1983-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السّياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.
- زحاف جمعة: **أزمة الهوية في إسرائيل و انعكاساتها على الأمن المجتمعي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2012.

المصادر إلكترونية

- الباقر العفيف: (ترجمة الخاتم عدلان)،« أزمة الهوية في شمال السودان: متاهة قوم سود... ذووا ثقافة بيضاء » ، (http:/www.sacdo.com/alafeef/identity%20crisis.pdf).

- زقاع عادل،:« إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي »، (http://www.politics-(ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html)

باللغة الفرنسية

Textes Juridiques

- Constitution Espagnole de 1978.
- Statut d'Autonomie de Pays Basque.

Rapports Officiels

- « Atlas Economique du Pays Basque », Rapport Etabli par la Chambre du Commerce et d'Industrie », 2010.
- « Profils Nationaux Relatifs à la Capacité de Lutte Contre le Terrorisme : Cas d'Espagne », Rapport Etabli par le Comité d'Experts sur le Terrorisme (CODEXTER), Décembre 2006.
- « La Relation France-Espagne», dossier de presse Etabli par l'Ambassade de France en Espagne, 2011.
- « Le Pays Basques en Chiffre », Rapport Etabli par la Chambre du Commerce et d'Industrie », Edition 2012.
- Bonditti, F., Camus, C., Davidshofer, S., et Guittet, E. P., « le Rôle des Militaires Dans la lutte contre le Terrorisme », Rapport Etabli Par le Centre d'Etudes en sciences Sociales de la Défense, N°.89, 2006.
- Rapport Annuel de l'Ambassade d'Algérie à Madrid (2005, 2006, 2007 et 2011).

Documents

- Déclaration ETA du 20 octobre 2011.
- KAS Alternative, 1976.

Ouvrages

- Chaussier, J.D.: **Quel territoire Pour le Pays Basque**, Paris, l'Harmattan, 1996.
- De La Granja, J.L. : **le Nationalisme Basque**, Paris, Ellipses, 2002.
- Heraud, G. : **« L'Europe des Ethnies »**, Paris, Presses d'Europe, 1994.
- Itçaina, X. : **les Virtuoses de l'Identité : Religion et Politique en Pays Basques**, Presses Universitaires des Rennes, Paris, 2007.
- Izquierdo, J.M. : **La Question Basque**, Bruxelles, SNEL imprimeries, 2000.
- Larrea, J. J.: **La Navarre : Peuplement et Société**, Bruxelles, Boek imprimerie, 1998.

- Letamendia, F. : **Les Basques: un Peuple Contre les Etats**, Editions du Seuil, Paris, 1977.
- Loyer. B. : **Géopolitique du Pays Basques : Nation et Nationalisme en Espagne »,** Paris, Editions l'Harmattan, 1997.

Articles

- Azurmendi M., Bidart P., « Violence et Identité en Pays Basque », Anthologie Française, vol.30, N°.02, 2000.
- Balzacq, T. : « la Sécurité: Définitions, Secteurs et Niveaux d'Analyse », Fédéralisme Régionalisme, Vol.04, 2003.
- Benbekhti, N., « le Droit d'Asile et l'Union Européenne», Revue d'Analyse Juridique de l'Actualité Internationale, N°.16, 2002.
- Chena, S. : « L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la Notion de "Sécurité Sociétale"- une Théorie à la Manière de Huntington », Revue d'Asylons, Vol.49, N°.78, 2007.
- Crettiez, X. : « Violences Nationalistes au Pays Basque », Cultures & Conflits, Vol.03, N°.77, 2010.
- Dorais, L. J. : « la Construction de l'Identité », Etudes/Inuits/Studies, Vol.25, N°.02, 2009.
- Eloeza, A. : « Nationalisme Basque: les Chemins de la Sécession », Critique International, Vol.12, N°.11, 2001.
- Güell, P.I. : « L'Avenir de Pays Basque Après l'Etat », Relations, Erudit, N°.759, 2012.
- Herreras, J.C., « 20 Ans de la Normalisation Linguistique en Espagne », Linguistique Revue, Vol.34, N°.04, 1998.
- Itçaina, X. : « Catholisme et Construction Identitaire Basque : Retour sur le Postulat d'une Sécularisation Achevée », le Purdum, Vol.06, N°.06, 2001.
- Izquiero, J.M. : « Trajectoires Nationalistes : les Nationalismes en Pays Basque Français et Espagnol », Pôle Sud, N°.20, 2004.
- Jaurégui berry, F. : « Désir d'Identité et Revendications Institutionnelle en Pays Basque Français », Iura Vasconie, Université de Pau et de Pays de l'Adour, N°.07, Juillet 2010.

- Joseba, A., « Langue, Territoire et Etat-Nation dans le Cas du Pays Basques », Hérodote-Revue, Vol.05, N°.105, 2002.
- Macleod, A., Masson, I., et Morin D. : « Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales », Etudes Internationales, Vol.35, N°.01, 2004.
- Medero, G.S. : « Les Sources de Financement Légal et Illégale des Groupes de Terroristes d'Aujourd'hui », Institut de la Paix et des Conflits, N°.04, Espagne, Madrid, 2011.
- Montès, J. : « L'Imbroglio Basque : Affrontement des Logiques et Multiplicité des Acteurs », le Banquet, 2004.
- Pellistrandi, B. : « l'Espace Face à Elle-même : Démocratie et Question Nationale », Numéro Spécial : « les 25 ans de l'Espagne Démocratique », Revue d'Histoire, N°.74, 2002.
- Petrella, R., « Union Européenne : les Nouvelles Données de la Question Régionale », Confluence Méditerranée, N°.36, 2001.
- Stoffel, B., « L'Espagne et l'Union Européenne : Quel Avenir Après Dix Ans de Profonds Changements ? », Politique Etrangère, N°.01, 1996.
- Tango, C. : « l'Espagne : Franquisme, Transition, Démocratique et Intégration Européenne 1939-2002», Euryopa, Institut Européen de l'Université de Genève, Vol.40, 2006.
- Tong, J.: « Dirty War in Democracy: the Strategic Interaction between the GAL and ETA », UCLA Review, Vol.12, N°05, 2012.
- Veyrin, P. : « La légende dans l'Histoire des Basques », Eusko Ikaskuntza, Vol.15, N°.03, 2003.
- Zoubir, Y. H. : « Le Conflit du Sahara Occidental : Enjeux Régionaux et Internationaux », Centre de Recherche en Sciences Sociales de l'International, 2010.

Thèses

- Rober, E., **« L'Etat de Droit et la Lutte Contre le Terrorisme dans l'Union Européenne : Mesures Européenne de Lutte Contre le Terrorisme suite aux Attentas du 11 Septembre 2001 »**, Doctorat en Droit, PRES Université Lille Nord de France, 2012.

Colloques

- Morino, A. M., « Minorités et Diversité dans l'Espagne Hétérogène », texte présenté lors de quatrième colloque international du centre international de la Common Law en Français, Bruxelles, 1998.

Sites Officiels

- Institut Culturel Basque, (http://www.eke.org/fr/culture-basque/pays_basque/pays-basque-nord-ou-iparralde/iparraldea_biztanlegoa).
- Site du Consulat Général de France à Bibao, Ministère des Affaires Etrangères, (http://ambafrance-es.org/france_espagne /spip.php? article4517).
- Site Ministère de l'Intérieur d'Espagne, (disponible sur le site web : www.mir.es/DGRIS/ Terrorismo_de_ETA/ultimas_victimas /p12b-esp.htm).

Sites d'Internet

- ——, « La Censure Sous le Franquisme », (disponible sur le site web : http://www.lodp.net/carmela/docs/malette_pedagogique_en_PDF/documents/Censure.pdf).
- ———, « le Conflit Basque en Chiffres », (disponible sur le site web : www.lepoint.fr/content/system/media/0/1228/057conf.pdf).
- ———, « Navarre, Problème et Solution, c'est l'État Européen des Basques », (disponible sur le cite web: http://nabarra.eu/wp-content/uploads.pdf).
- ——, : « Histoire d'Euskadi Ta Askatasuna (ETA) », (disponible sur le site web : http://forumdespeuplesenlutte.over-blog.com/article-34700975.html), (consulté le 09/10/ 2012, 17H50).
- Alvarez, T. : « ETA Est une Conséquence », (disponible sur le site web : http://www.elcorreo .eu.org).
- Cua, J., Gouëset, C. : « 50 de violence au pays basque », (disponible sur le site web : http://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/eta-50-ans-de-violence-au-pays-basque-espagnol_776608.html).
- Jasnot, P. E. : « Pays Basque : Rejet National et Désir d'Unité Régionale », (disponible sur le site web : http://www.penserlespace.com/geographie-regionale/pays-basque-rejet-national-et-desir-dunite-regionale/).
- Rovira, R., Virgili, I. : « Le Problème Nationalitaire en Espagne », (disponible sur le site web : http://webs.racocatala.cat/cat1714/d/rovira1947.pdf).

Film Documentaire

- « ETA : une Histoire Basque », France 5, 2003.

باللغة الإنجليزية

Books

- Buzan, B,: **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold war Era**, Rienner Publishing Company, USA, 1991.
- Clark, R., B.: **The Basques: the Franco's Years and Beyond**, University of Nevada Press, USA, 1981.
- Encarnación, G. O.: **Spanish Politics: Democracy After the Dictatorship**, Polity Press, Great Britain, 2008.
- Fenton, S., and May,S., **Ethnonational Identities**, Palgave Macmillan, New York, 2002.
- Goff. P.: Mand K-C. : **Identity and Global Politics: Empirical and Thearitical elaboration**, New York, Palgrave Macmillan, 2004.
- Hartland, T. P.: **National Economic Security: Interdependence and Vulnerability**, Tilberg, USA, 1982.
- Olmed, J.A., **« War on Terrorism: the Spanish Experience, 1939-2006 »**, in Bowen, W.H., Alvarez, J.E., **« Military History of Modern Spain: From the Napoleonic Era to the International War on Terror »,** Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, U.S.A, 2007, p.169.
- Roe, P.: **Ethnic Violence and Societal Security Dilemma**, USA, Routledge Taylor and Francis e-Library, 2005.

Articles

- Abadie A., Gardeazabal, J., «The Economic Costs of Conflict: a Case Study of the Basque Country », American Economic Review, Vol.93, N°.01, 2003.
- Aiartza, U., Zabalo, J.: « the Basque Country: the Long Walk to Democratic Scenarion », Berghof Conflict Research, N°.07, Berlin, 2010.
- Alexieva, A., « Targeting the Roots and Goals of ETA: A Counter-Terrorist Strategy to Consider? », Journal of IPS, Vol.05, N°.06, 2006.

- Alonso, A., « The International Dimension of ETA's Terrorism and the Internationalization of the Conflict in the Basque Country », Democracy and Security, Vol.05, N°.79, Great Britain, 2011.
- Alonso, R., «The International Dimension of ETA's Terrorism and the Internationalization of the Conflict in the Basque Country », Democracy and Security, Vol.07, N°.02, 2009.
- Buesa, M., « Dismantling Terrorist's Economics: the Case of ETA », Trabajo, Vol.15, N°.11, 2012, pp.01-29, p.23.
- Chapman, S.: « Report on The Basque Conflict: Keys to Understanding the ETA's Permanent Ceasefire », Lakori Publications, N°.15, 2007.
- Collier, P., « On the Economic Consequences of Civil War », Oxford Economic Papers, N°.51, 1999.
- Conversi, D.: « Langue ou Race?: The Choice of Core Values in the Development of Catalan and Basque Nationalisms », Ethnic and Racial Studies, Vol.13, N°.01, January 1990.
- Conversi, d.: « The Smooth Transition: Spain's 1978 Constitution and the Nationalities Question », National Identities, Vol.04, N°.03, 2002.
- Cuesta, J. L., « Anti-Terrorist Penal Legislation and the Rule of Law: Spanish Experience », Parsee, Vol. 19, N°.05, 2010.
- Drakos, K., Kutan, A. M., «Regional Effects of Terrorism on Tourism in Three Mediterranean Countries», Journal of Conflict Resolution, Vol.47, N°.05, 2003.
- Dudouet, V.: « Anti-Terrorism Legislation: Impediments to Conflict Transformation », Berghof Conflict Research, Vol.45, N°25, 2011.
- Enders, W., and Sandler T., «Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece», Kyklos, Vol.49, N°.03, 1996.
- Enders, W., Sandler, T., «Causality between Transnational Terrorism and Tourism: The Case of Spain», Terrorism, Vol.14, N°. 01, 1991.
- Herz, J-H., « The security Dilemma in Internationals Relations: Background and present Problems », International Relations, Vol.17, N°.04, 2003.
- Ignacio., S.C.: « The Persistence of Nationalist Terrorism: the Case of ETA », Centre for Advanced Study in the Social Sciences, Madrid, March 2008.

- Keating, M., « The Minority Nations of Spain and European Integration, a New Framework for Autonomy », Spanish Cultural Studies, N°.45, 1999.
- Keating, M., BRAY, Z.: « Renegotiating Sovereignty: Basque Nationalism and the Rise and Fall of the Ibarretxe Plan », Ethnopolitics, Vol.05, N°.04, 2010.
- Luciani, G.: «The Economic Content of Security », Public Policy, Vol.08, N°.02, 1989.
- Ludger, M.: « Between Votes and Bullets: Conflicting Ethnic Identities in the Basque Country », Ethnic and Racial Studies, Vol.24, N°.05, September 2001, pp.798-827. p.817.
- McSweeney,B.: « Security, Identity and Interests » , International Studies, Vol.09, N°.12, 1999.
- Mitzen, J.: « Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma », European Journal of International Relations, 2006.
- Moreno, L.: « Divided Societies, Electoral Polarization and the Basque Country », Unidad de Políticas Comparadas (CSIC), Vol.01, N°.07, 2011.
- Nitsch, V., Schumacher, D., «Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation», European Journal of Political Economy, Vol. 20, N°.02, 2004.
- Pragnère, P., « Protracted Violence in the Democratic Western Europe: the Case of the Basque Country, Patterns of Conflict Resolution, Institute for British-Irish Studies, N°.12, September 2012.
- Robles, L.C, « Fighting for the Local Control: The Street Violence in the Basque Country ». International Studies Quarterly, Vol.51, N°.02, 2007.
- Rodriguez, J.P, Salas, R., and others.: « Quantifying Fear: the Social Impact of Terrorism », Journal of Policy Medaling, N°.1016, 2009.
- Roe, P.: « The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Tragedy? », Journal of Peace Research, Vol.11, N°.27, 1999.
- Sever, M., Roth, M. P.: « Cutting off the Hand that Feeds it: Countering Terrorist-Financing in the 21st Century », Uluslararası Güvenlik ve Terörizm Dergisi, Vol.01, N°.01, 2011.
- Wieviorka., M. : « E.T.A et la Violence Politique au Pays Basque Espagnol **»,** Institut de Recherche des Nations Unies pour le Développement Social (UNRISD), Genève, 1993.

- William, A., Douglass, J.Z.:« On the Interpretation of the Terrorist Violence: ETA and the Basque Political Process », Comparative Studies in Society and History, Vol.32. N°.02, 1990.
- Zapendowski, J. M.: « Francisco Franco and the Decline and Fall of Spanish Fascism », the Concord Review, Vol. 02, N°.10, 2003.

Theses

- Jokinnen N.: **Basques and Basqueness: Competing and Conflicting Identities»**, Master's Thesis, Department of Geography, University of Joensuu, Finlande, March 2002.
- Macko, K.: **The Effect of Franco in the Basque Nation**, Pell Senior Theses, Salve Regina University, Canada, 2011.
- Weaver, T.M.: **Protest, Radicalism And Militancy In Spain's Basque Country: The Basque Nationalist Movement And The Persistent Struggle Of Eta,** Bachelor of Arts, Department of Political Science, College of St. Benedict/St, John's University, USA, 2002.

Working paper

- Castro, M.R.: « The Power of the Red Pencil during Franco's Regime », Working Paper in Linguistics, Kent State University, 2009.
- Colino, A., « Quantifying the Economic Impact of Ceasefires in the Basque Country, is there peace divided? », Working paper in Economics, Department of Economics, University of Essex, United Kingdom, 2010.
- Frey B. S., Luechinger, S., and Stutzer, A., « Calculating Tragedy: Assessing the Costs of Terrorism », IEW Working Paper, N°.205, Zurich University, 2004.

Internet website:

- ———, « Background Report: ETA Ceasefires by the Numbers », START : the National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, (available on website: http://www.start.umd.edu/start/publications/br/etaceasefires.pdf).
- ———, : « ETA Timeline: List of Attacks by Basque Separatist Group », The Telegraph, 2011, (available on website: http://www.telegraph.co.uk /news/worldnews/europe/spain/ 8622688/ETA-timeline-list-of-attacks-by-Basque-separatist-group.html).

- Brat, I.: « Spanish Data Weigh on Recovery Prospects », (available on the website: http://online.wsj.com/article/SB10000872396390444506004577615093960946210.html), (accessed 15/12/2012, 14H12).
- Domínguez, F., « ETA, a Terrorist Organization within a Democratic Society», (available on the website: http://paralalibertad.org/wp-content/uploads/F_Dominguez_Ingles.pdf).
- Pukos, R.: « Comparative Theoretical Approaches to Explaining Movements of Social Insurgency: the Case of ETA in Spain », (available on the website: http://www.hartwick.edu/prebuilt/POSCPukosThesis07.pdf).
- Reinares, F., « After the Madrid Bombing: Internal Security Reformed and the Prevention of Global Terrorism in Spain », (available on website: http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/international+terrorism/dt40-2008).
- Zanias, S.: « The Death of Violence », (available on the website: http://martindale.cc.lehigh.edu /sites/martindale.cc.lehigh.edu/files/zanias.pdf).

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: التسلسل الزمني لأهم تطورات النزاع الباسكي بين حركة إيتا و الحكومة الإسبانية.

ملحق رقم 02: التقسيم السّياسي و الإداري لبلاد الباسك.

ملحق رقم 03: الأقاليم التاريخية الباسكية.

ملحق رقم 04: هجمات و وقف إطلاق النار لحركة إيتا منذ 1970-2009.

ملحق رقم 05: الفئات و الهياكل الأكثر استهدافا من طرف حركة إيتا 1970- 2010.

ملحق رقم 06: بيان حركة إيتا في 20 أكتوبر 2011.

مـــلـحـق رقـم 01

التسلسل الزمني لأهم تطورات النزاع الباسكي بين حركة إيتا و الحكومة الإسبانية

السنة	أهم الأحداث المسجلة
1959/07/13	تأسيس حركة أرض الباسك و الحرية " إيتا" من طرف جامعيين في كلية بيباو.
1961/07/18	تسجيل أول نشاط مسلح للحركة موجه لتحويل مسار قطار عسكري تابع لقوات فرانكو.
1962/05/12	أول جمعية تأسيسية لحركة إيتا، تم فيها تحديد أول أسس ايديولوجيتها، حيث عرفت المنظمة نفسها على أنها ثورية تحررية.
1965	فرض الحركة لما أسمته " ضريبة الإستقلال" على التجار و رجال الأعمال في منطقة الباسك.
1967/03/15	تعلن الحركة على أنها منظمة تهدف لتحقيق إستقلال منطقة الباسك
1968/06/7	أول مواجهة مسلحة بين حركة إيتا و الحرس المدني، أفرزت عن مقتل شخص واحد
1970/12/13	إنطلاق محاكمة بورقوس بعد اختطاف الحركة للقنصل الشرفي الألماني بمدينة سان سيباستيان، نتج عنها الحكم على ستة (06) أعضاء من إيتا بالإعدام ، لكن الحكم لم ينفذ نتيجة الضغط الشعبي و الدولي القائم.
1973/12/20	اغتيال رئيس حكومة فرانكو، الأميرال كاريرو بلانكو.
1974/09/13	اغتيال أزيد من إثني عشر (12) شخص جراء قنبلة متفجرة في مدريد، الشيء الذي أدى إلى انقسام الحركة إلى جناحين: فرع إيتا السياسي ـ العسكري و فرع إيتا السياسي.
1975/11/20	وفاة الجنيرال فرانكو و بداية النقاش حول مصير الحركة في المرحلة اللاحقة.
1976	تأسيس الجناح السياسي للحركة " هاري باتاسونا"
1977	العفو الشامل عن المساجين، بما فيهم أعضاء حركة إيتا.

1978/12/06	الإستفتاء العام حول الدستور الإسباني في ظل اعتراض كبير من طرف الجناح السّياسي للحركة "هاري باتاسونا".
1979/10/20	الإستفتاء بالإيجاب على نظام الحكم الذاتي في منطقة الباسك.
1980/03	أول انتخابات للبرلمان الباسكي، فاز فيها الحزب الوطني الباسكي كما سجلت نفس هذه السنة ما يزيد عن مائة و ثمانية عشر (118) ضحية.
1981	إعلان الحركة عن هدنة رسمية مؤقتة.
1982/09/30	إعلان فرع إيتا السياسي ـ العسكري عن تبنيه للنضال السّياسي فقط، و لم يبقى إلا الفرع العسكري للحركة تحت إسم إيتا.
1983	قيام الحكومة الإسبانية بإنشاء مجموعة التحرير لمكافحة الإرهاب (GAL) التي استهدفت أعضاء حركة إيتا و المدنيين المساندين لها، و استمرت في النشاط حتى 1987.
1987/06/19	إطلاق حملة جديدة من التفجيرات،استمرت من جوان حتى ديسمبر لنفس السنة و خلفت عشرات القتلى.
1989/01	الإنطلاق الرسمي للمفاوضات بين حركة إيتا و الحكومة الإسبانية في الجزائر، صحبه إعلان الحركة للهدنة لأول مرة منذ تاريخ تأسيسها، لكن فشل هذه المفوضات في مارس من نفس السنة، دفع الحركة إلى العودة نحو العمل المسلح.
1990/02/15	مطالبة البرلمان الباسكي رسميا بتطبيق حق الشعب في تقرير مصيره.
1992	الإنطلاقة الرسمية للتعاون الإسباني الفرنسي في مجال مكافحة الإرهاب، أدى إلى تسجيل أعداد كبيرة من الإعتقالات لأعضاء الحركة.
1995	من بداية هذه السنة، بدأت حركة إيتا في توجيه ضرباتها اتجاه المثقفين، السياسيين، الصحفيين و غيرهم من المجتمع المدني.
1995/08	محاولة فاشلة لاغتيال الملك خوان كارلوس (Juan Carlos).
1997/07/10	اغتيال الحركة لمستشار الحزب الشعبي ميقال أنجل بلانكو، و المطالبة بالإفراج عن المساجين من أعضاء الحركة.

1997/07/12	خروج ستة (06) ملايين إسباني في مظاهرات تنديدا بمستوى العنف الذي وصل إليه النزاع الباسكي.
1997/12/01	محاكمة أزيد من عشرين (20) مناضل في الجناح السياسي لحركة إيتا و اتهامهم بالتشجيع و القيام بأعمال إرهابية.
1998/09/16	التوقيع على اتفاقية ليزارا، بين المعتدلين من الحزب الوطني الباسكي و بين الجناح السياسي لحركة إيتا، أعقبه إعلان الحركة عن هدنة من طرف واحد و غير محدّدة المدّة.
1999/05/19	لقاء بين حركة إيتا و ممثلين عن الحكومة الإسبانية في سويسرا، أتبعه قرار الحكومة بتحويل مائة (100) سجين من أعضاء الحركة إلى السجون الباسكية. الأمر الذي لم يتم نتيجة اختلافات أخرى تم تسجيلها بين الطرفين.
1999/12/03	إعلان الحركة عن وقف الهدنة و تسجيل العشرات من الضحايا إثر ذلك.
2000/12/12	التوقيع على اتفاق بين الحزب الشعبي و بين الحزب الإشتراكي الباسكيين سمي "بالإتفاق ضد الإرهاب"، أعقبه مباشرة الحكومة الإسبانية لحملة كبيرة من التضييق ضد المؤسسات السّياسية و الثقافية المساندة لحركة إيتا، و تعرض أصحابها للاعتقال تحت مبرر المشاركة في أعمال إرهابية.
2002/08/26	التجميد القضائي للجناح السياسي لحركة إيتا "هاري باتاسونا" لمدة ثلاثة (03) سنوات، أتبعه في جانفي 2003 الحل النهائي للحزب.
2003	مواصلة حركة إيتا لهجوماتها التي زادت حدتها بين ماي و جويلية لنفس السنة.
2004	حملة واسعة من الإعتقالات لأعضاء الحركة باشرتها الحكومة الإسبانية.
2005/01/14	قيام الجناح السياسي لحركة إيتا ـ الذي ظل ينشط بشكل غير قانوني ـ بدعوة حكومة ثاباتيرو إلى التفاوض حول نزع سلاح متعدد الأطراف في منطقة الباسك.
2005/06/18	إيتا تعلن عن وضع حد للإغتيالات الموجهة نحو السياسيين المنتخبين.
2006/03/24	إعلان حركة إيتا عن وقف إطلاق النار، أتبعه بدأ التفاوض بين الطرفين في جوان من نفس السنة.

2006/12/30	إعلان الحركة عن نهاية وقف إطلاق النار بعد فشل المفاوضات، و قيامها بتفجيرات مطار مدريد. الشيء الذي أعقبه تصريح الحكومة الإسبانية بأن التفجير وضع نقطة النهاية في التفاوض مع الحركة.
2007	اعتقالات واسعة طالت مؤسسي و مناضلي حزب باتاسونا
2008/09/11	قرار من المحكمة الدستورية بحظر إجراء إستفتاء حول تقرير المصير في منطقة الباسك و الذي كان قد تقرر سابقا من قبل الحكومة الإقليمية. أتبعه قرارات أخرى بحل اثنين من الأحزاب السّياسية الباسكية المتعاطفة مع حركة إيتا.
2009	تفجيرات جديدة تبنتها حركة إيتا، ردت عليها الدولتين الفرنسية و الإسبانية بحملة واسعة من الإعتقالات استمرت حتى سنة 2010 و طالت قادة مهمين من أعضاء الحركة.
2010/09/05	تصريح حركة إيتا بأنها تدرس إمكانية وضع حد لنشطاتها الهجومية المسلحة و إعلانها عن وقف إطلاق النار. " الإعلان رقم أحد عشر (11) من هذا النوع في تاريخ المنظمة.
2011/01/10	إعلان حركة إيتا عن وقفها المؤقت لاستعمال السلاح، صاحبه إعلان الحزب المنحل هاري باتاسونا عن رغبته في تأسيس تشكيلة سياسية جديدة مناهضة للعنف، هذه الأخيرة التي كانت محل إجابة بالرفض من طرف المحكمة العليا في مدريد.
2011/03/10	اعتقال القائد العسكري لحركة إيتا في شمال فرنسا
2011/05/22	تأسيس تحالف سياسي في منطقة الباسك، ضم الحزب الوطني الباسكي و حزب هاري باتاسونا بتوجهات يسارية استقلالية، لكن رافضة للعنف و الذي أصبح ثاني قوة سياسية في منطقة الباسك.
2011/11/20	إعلان حركة إيتا عن الوقف النهائي لنشاطها العسكري. أتبعه، ثلاثة (03) أيام بعد ذلك، انعقاد المحاضرة الدّولية في مدينة سان سيباستيان بحضور شخصيات سياسية دولية دعوا فيها الحركة إلى وقف العنف.
2012/05/05	رفض الحكومة الإسبانية فتح باب التفاوض مع المنظمة تحت مراقبة و وساطة دولية.

2012/10/21	التحالف السياسي المنشأ بين الحزب الوطني الباسكي و حزب هاري باتاسونا يصبح أول قوة سياسية في منطقة الباسك .
2012/11/24	إعلان حركة إيتا عن استعدادها للتفاوض مع فرنسا و إسبانيا لمناقشة مسألة "حلها"، مطلب لم تجبه مدريد التي تنتظر حلا نهائيا و غير مشروط.

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على مجموعة من المراجع و المصادر الإلكترونية.

مـــلحـق رقـم 02:

التـــقسيم السيـــاسي و الإداري لبـــلاد البـــاسك

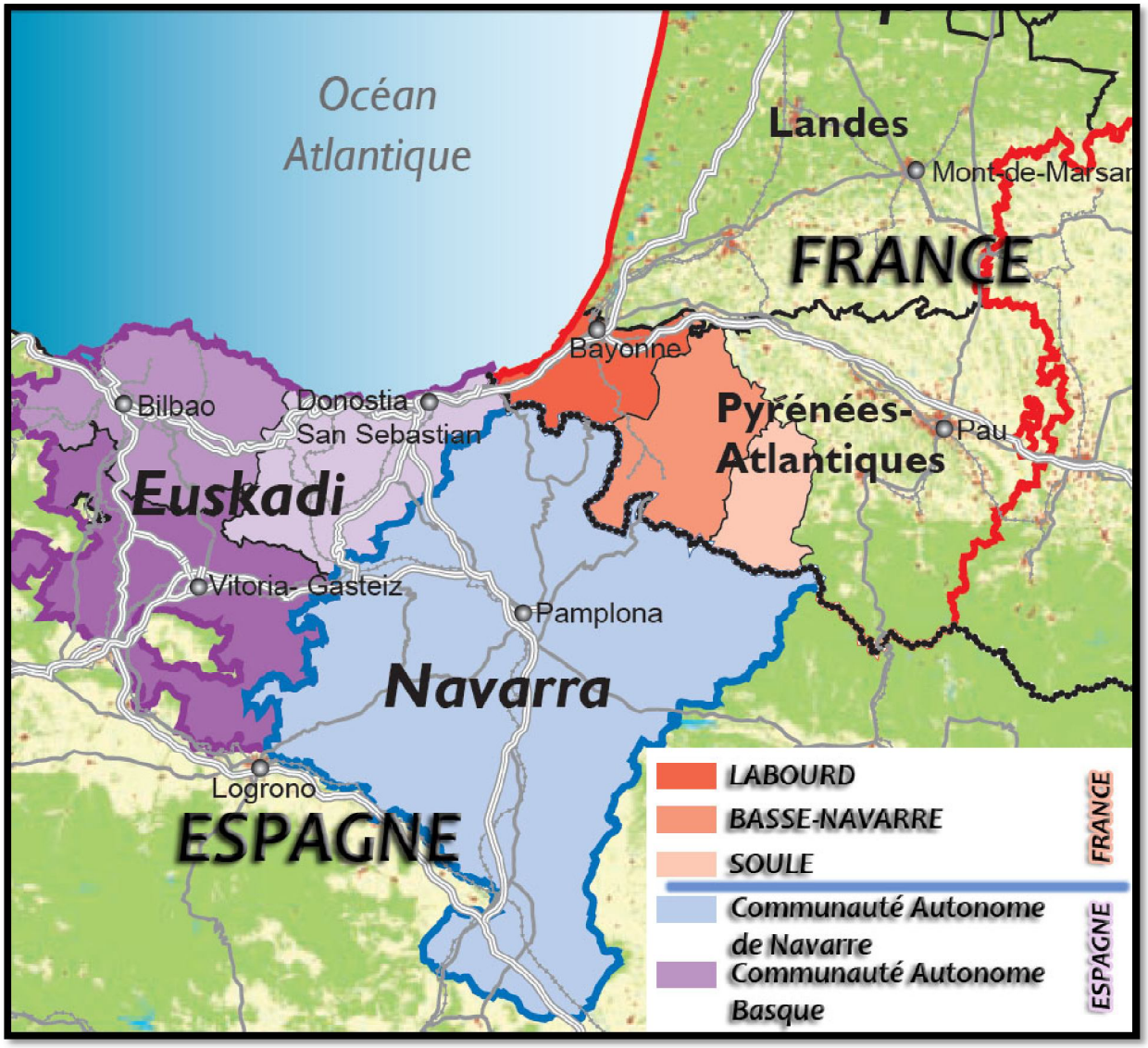

المصدر:

« Le Pays Basques en Chiffre », Rapport Etabli par la Chambre du Commerce et d'Industrie », Edition 2012.

مـلحـق رقـم 03

الأقـــاليم التـــاريخية البـــاسكية

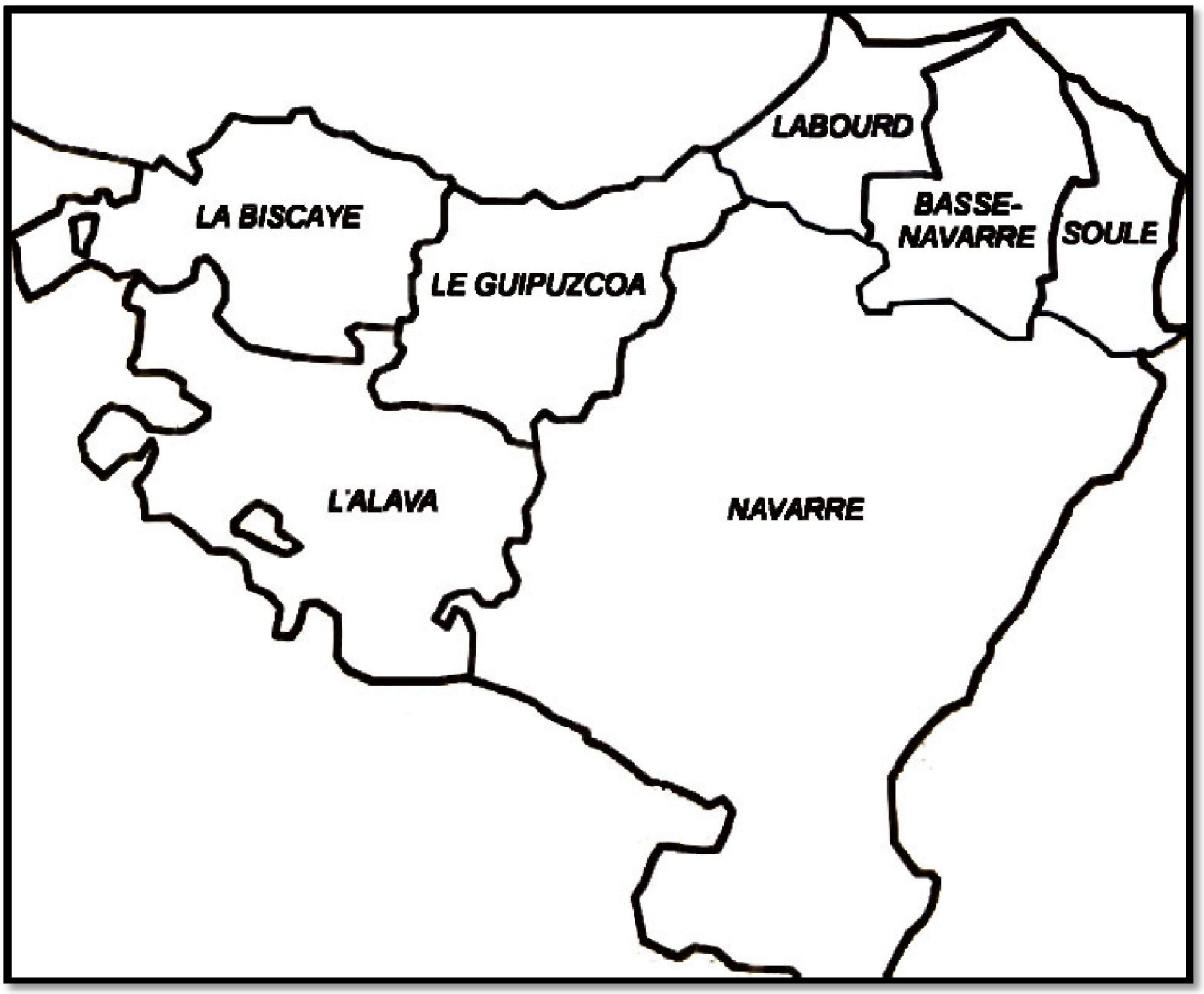

المصدر:

Google Image, (http://crdp.ac-bordeaux.fr/langues/imag es/Carte%20Pays%2 0Basqu e.jpg)

مـلـحـق رقـم 04

هجمات و وقف إطلاق النار لحركة إيتا منذ 1970-2009

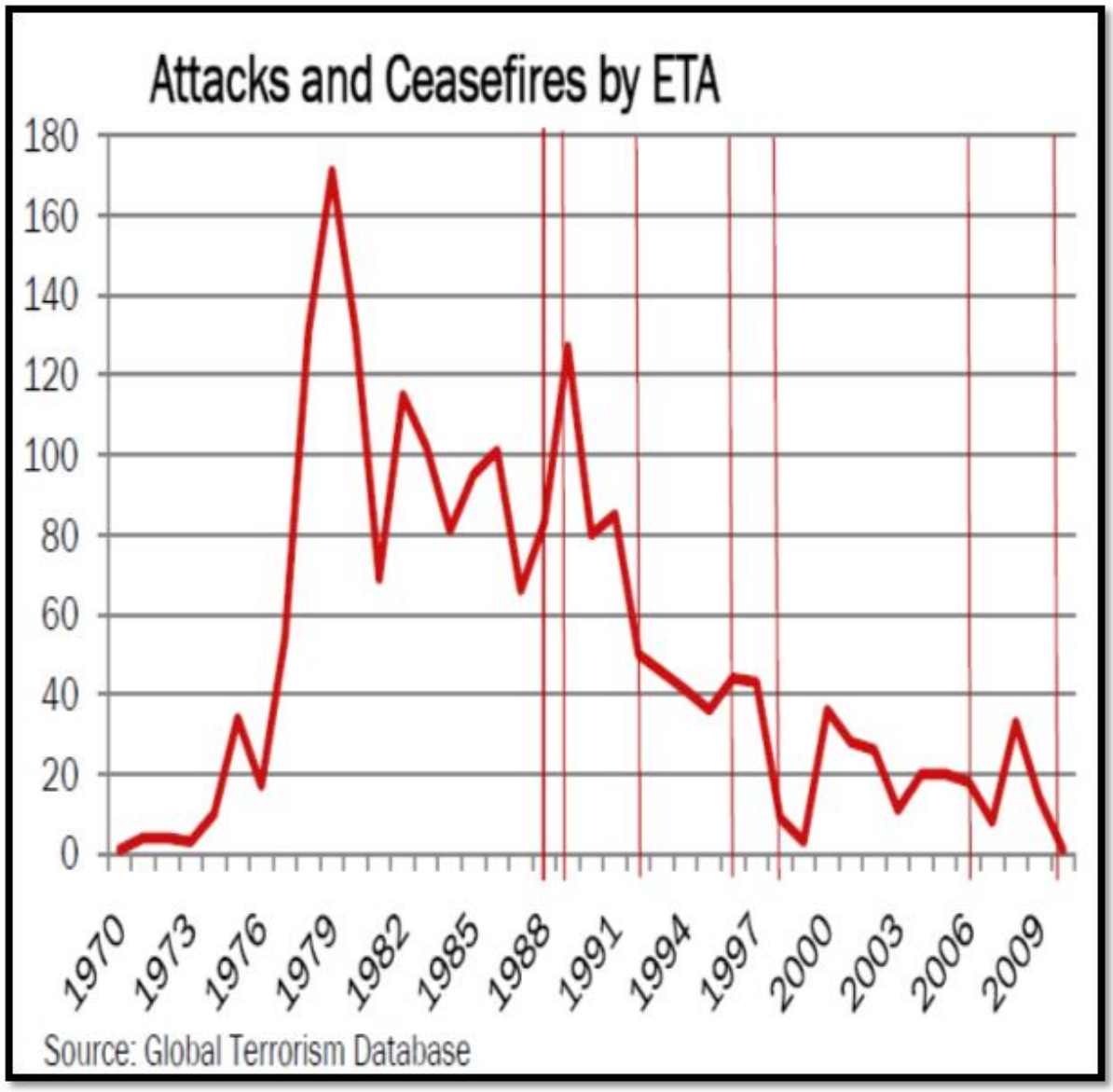

المصدر:

The National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, (http://www.start.umd.edu/start/publications/br/etaceasefires.pdf).

مـلـحـق رقـم 05

الفئات و الهياكل الأكثر استهدافا من طرف حركة إيتا 1970-2010

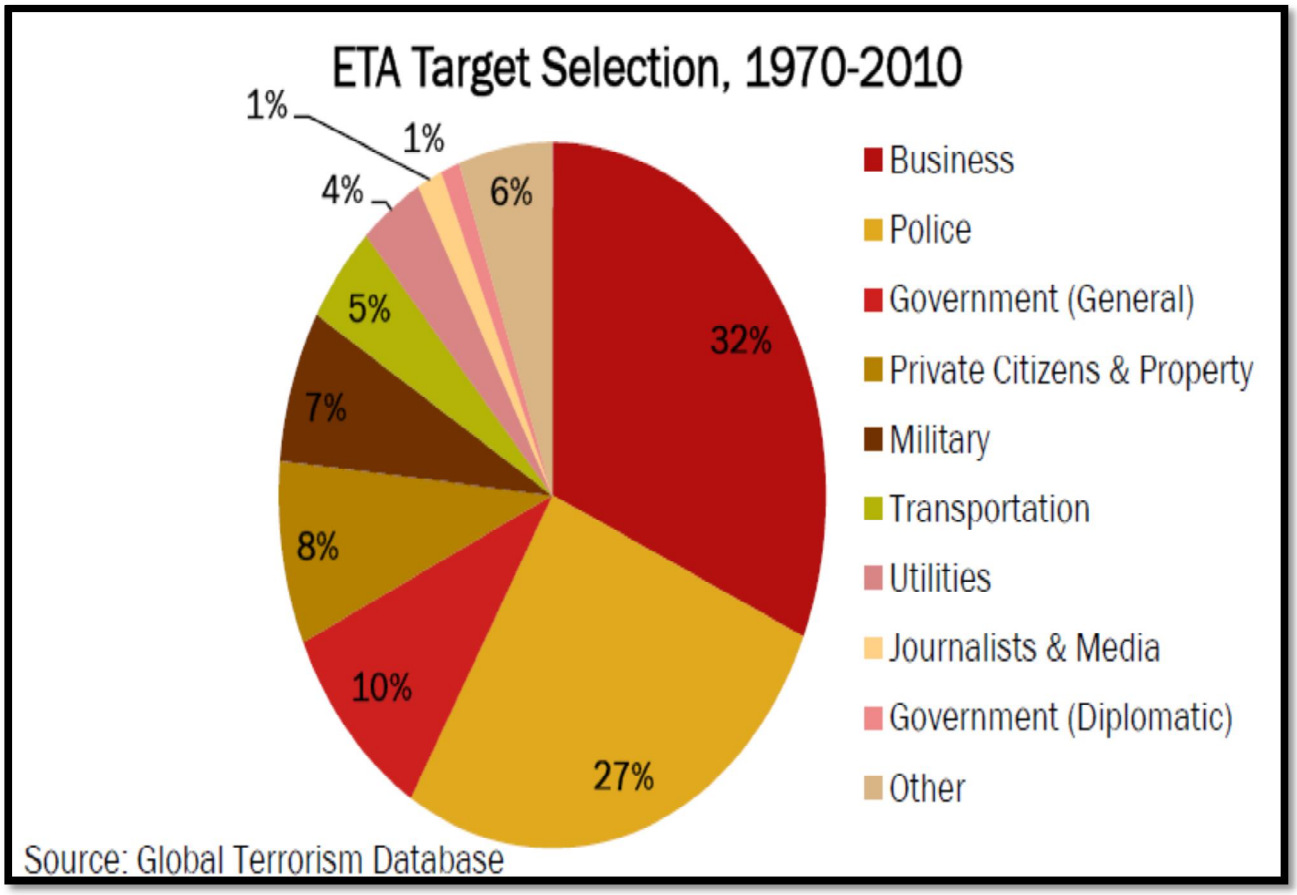

المصدر:

The National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, (http://www.start.umd.edu/start/publications/br/etaceasefires.pdf).

مـلـحـق رقـم 06

بيـان حركـــة إيتـا في 20 أكتـــوبر 2011

Déclaration d'ETA

Euskadi Ta Askatasuna, organisation socialiste révolutionnaire basque de libération nationale, souhaite à travers cette Déclaration faire savoir sa décision au Peuple Basque :

ETA considère que la Conférence Internationale qui a récemment eu lieu en Pays Basque est une initiative de grande importance politique. La résolution accordée rassemble les ingrédients pour une solution intégrale au conflit et compte avec le soutien de larges secteurs de la société basque et de la communauté internationale.

Un nouveau cycle politique est en train de s'ouvrir en Pays Basque. Nous nous trouvons devant une opportunité historique pour trouver une solution juste et démocratique à ce conflit politique séculier. Face à la violence et à la répression, le dialogue et l'accord doivent caractériser le nouveau cycle. La reconnaissance du Pays Basque et le respect de la volonté populaire doivent l'emporter sur l'imposition. Tel est le désir de la majorité de la société basque.

Ces longues années de lutte ont permis cette opportunité. Le chemin n'a pas été facile. La dureté de la lutte a emporté à jamais de nombreux compagnons. D'autres subissent la prison ou l'exil. Nous leur adressons notre reconnaissance et notre hommage le plus sincère.

Dorénavant, le chemin ne sera pas pour autant plus facile. Face à l'imposition qui est toujours présente, chaque pas, chaque gain sera le fruit des efforts et de la lutte de la société basque. Tout au long de ces années, le Peuple Basque a accumulé l'expérience et la force nécessaires pour affronter ce chemin, et en a également la

détermination.

Il est temps de regarder le futur avec espoir. Il est temps aussi d'agir avec responsabilité et courage.

Pour toutes ces raisons,

ETA a décidé l'arrêt définitif de son activité armée. ETA lance un appel aux gouvernements d'Espagne et de France pour ouvrir un processus de dialogue direct qui aura comme objectif la résolution des conséquences du conflit et, en conséquence, le dépassement de la confrontation armée. A travers cette déclaration historique, ETA montre son engagement clair, ferme et définitif.

Enfin, ETA lance un appel à la société basque pour qu'elle s'implique dans ce processus de résolution jusqu'à la construction d'un scénario de paix et de liberté.

GORA EUSKAL HERRIA ASKATUTA! GORA EUSKAL HERRIA SOZIALISTA!

JO TA KE INDEPENDENTZIA ETA SOZIALISMOA LORTU ARTE!

En Euskal Herria, le 20 octobre 2011

Euskadi Ta Askatasuna

E.T.A

قائمة الجداول و الأشكال

رقم الجدول/ الشكل البياني		عنوانه	رقم الصفحة
الجداول	01	الدّعم الإنتخابي للجناح السياسي لحركة إيتا في الإنتخابات التشريعية لمنطقة الباسك للفترة 1980-2005	73
	02	عدد ضحايا نشاط حركة إيتا موزعين حسب المناطق	104
الأشكال	01	العلاقة بين نشاط حركة إيتا و النمو الإقتصادي في منطقة الباسك لسنوات 1970- 2000	111
	02	هجمات و وقف إطلاق النار لحركة إيتا منذ 1970-2009	ضمن الملاحق
	03	الفئات و الهياكل الأكثر استهدافا من طرف حركة إيتا 1970-2010	

الـــــفهرس

ملخص

المقدمة.....01

الفصل التمهيدي: مدخل مفاهيمي نظري للدراسة.....09

المبحث الأول: ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة.....09

المطلب الأول: التعريف بماهية الأقلية و الأقلية الباسكية.....09

الفرع الأول: الأقلية: مقاربة إجرائية قانونية.....09

الفرع الثاني: الأقلية الباسكية:شعب بين دولتين.....13

المطلب الثاني: تحديد ماهية الهوية و الأمن.....16

الفرع الأول: تحديد ماهية الهوية.....16

الفرع الثاني: تحديد ماهية الأمن.....18

المبحث الثاني: ثنائية الهوية و الأمن في الدراسات التنظيرية لما بعد الحرب الباردة.....22

المطلب الأول: الهوية و الأمن في الدراسات النقدية لما الحرب الباردة.....22

الفرع الأول: المدرسة البنائية.....23

الفرع الثاني: مدرسة كوبنهاغن.....26

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية المجتمعية.....27

الفرع الأول: العلاقة بين الأمن و الهوية.....28

الفرع الثاني: المأزق الأمني للهوية 30

الفصل الأول: أسس و محددات الهوية الباسكية.....34

المبحث الأول: الأسس الجوهرية للهوية الباسكية..... 34

المطلب الأول: مكانة العامل اللغوي في تحديد الهوية الباسكية 35

الفرع الأول: الأوسكارا كلغة خاصة بإقليم الباسك.....35

الفرع الثاني: الأوسكارا و تدعيم الهوية الوطنية الباسكية..... 38

المطلب الثاني: الإقليم التاريخي كمرتكز للهوية الباسكية..... 44

الفرع الأول:ترابطية الإقليم التاريخي و الحق التاريخي الباسكي.....45

الفرع الثاني:الإقليم التاريخي في المطالب الهوياتية الباسكية.....48

المبحث الثاني: المحددات الموضوعية المعززة للإنتماء الهوياتي الباسكي..... 51

المطلب الأول: تأثير النظام الدكتاتوري على بلورة الإنتماء الهوياتي الباسكي..... 52

الفرع الأول: إنعكاسات الوضع السياسي و الاقتصادي على الهوية الباسكية 52

الفرع الثاني: الاضطهاد الاجتماعي و الثقافي و تأثيره على الهوية الباسكية.....55

المطلب الثاني: دور الكنيسة و الحركة الوطنية في التعبئة الشعبية للهوية الباسكية..... 58

الفرع الأول: الكنيسة الكاثوليكية الباسكية و خدمة الهوية..... 58

الفرع الثاني: الحركة الوطنية و مسار التعبئة الشعبية لصالح الهوية الباسكية.....61

الفصل الثاني: حركة إيتا و تبني العمل المسلح للحفاظ على الهوية الباسكية.....66

المبحث الأول : ميلاد الحركة الانفصالية إيتا و تبلور إيديولوجيتها الكفاحية..... 66

المطلب الأول: الجذور التأسيسية و التنظيمية لحركة إيتا.....66

الفرع الأول: ميلاد الحركة الانفصالية على أيادي طلابية..... 67

الفرع الثاني: آليات التنظيم التقني، تأمين التمويل و الدعم الداخلي و الخارجي للحركة 70

المطلب الثاني: المقاربة الإيديولوجية لحركة إيتا للحفاظ على الهوية..... 76

الفرع الأول: الانفصال كمطلب أساسي للحفاظ على الهوية الباسكية..... 76

الفرع الثاني: الكفاح المسلح كوسيلة حتمية لتحقيق المطالب الانفصالية..... 80

المبحث الثاني: تطورات الكفاح المسلح للحركة الانفصالية الباسكية 82

المطلب 01: كفاح الحركة من مرحلة الدكتاتورية إلى المرحلة الانتقالية.....83

الفرع الأول: من 1961 إلى 1975:مواجهة القوة بالقوة.....83

الفرع الثاني: من 1975 إلى 1979: ازدواجية الحل العسكري و السياسي.....86

المطلب 02: الكفاح المسلح للحركة في المرحلة الديمقراطية لإسبانيا.....90

الفرع الأول: من 1979 إلى 2001: بين العنف و بداية الميل للتفاوض.....90

الفرع الثاني: من 2001 إلى 2012: بوادر الاتفاق بتغير المعطيات.....95

الفصل الثالث: تكاليف نشاط حركة إيتا و تداعياته الداخلية و الخارجية على إسبانيا.....101

المبحث الأول: التكاليف الاجتماعية و الإقتصادية لنشاط حركة إيتا..... 101

المطلب الأول: أمن المجتمع الإسباني بين نشاط الحركة و رد الحكومة 102

الفرع الأول: التكلفة البشرية لنشاط حركة إيتا..... 102

الفرع الثاني: الحصيلة البشرية الناتجة عن رد الحكومة.....106

المطلب الثاني: التكاليف الإقتصادية لنشاط حركة إيتا على إسبانيا.....109

الفرع الأول: الآثار المترتبة على إقتصاد منطقة الباسك..... 110

الفرع الثاني: الآثار المرتبة على إقتصاد الدولة الإسبانية.....113

المبحث الثاني: تأثير نشاط حركة إيتا على السياسة الداخلية و الخارجية الإسبانية..... 116

المطلب الأول: صياغة السياسات العامة في ظل الضغط الداخلي.....116

الفرع الأول: توجيه المعالجة الإسبانية لمسألة الأقليات..... 116

الفرع الثاني: انخراط إسبانيا في الحرب ضد الإرهاب 119

المطلب الثاني: التأثير على توجهات السياسة الخارجية الإسبانية..... 122

الفرع الأول: التأثير على علاقة إسبانيا بالكتلة الأوروبية.....123

الفرع الثاني: التأثير على صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية.....128

خاتمة.....133

قائمة المراجع 135

قائمة الملاحق 145

قائمة الجداول و الأشكال..... 148

الفهرس..... 149